جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

تأثير سياسات البنك الدولي للإنشاء والتعمير على التنمية السياسية لدول العالم الثالث
(1973- 2011)

إعداد الطالب
عز الدين الحجاج

إشراف
الدكتور محمد القطاطشة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــــــــا
إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجـــــــــــة
الماجستير في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة،2011

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

الإهداء

إلى والدي أمدهما الله بالصحة والعافية

إلى رفيقة دربي وإلى روح طفلتي فرح رحمها الله

إلى أحبائي أخواني وأختي

إلى كل غيور على مصلحة الأمة العربية أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

عز الدين الحجاج

الشكر والإهداء

بعد الشكر لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم المرسلين، أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الدكتور محمد القطاطشة الذي كان لملاحظاته وإرشاداته أهم الأثر في خروج العمل بصورته الأفضل.

وأشكر الأساتذة الأفاضل في قسم العلوم السياسية في جامعة مؤتة وأشكر أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالموافقة على المشاركة في مناقشة هذه الدراسة،وإثرائها بملاحظاتهم القيمة.

وأخص بالشكر الأخ والصديق الدكتور رضوان المجالي لما غمرني به من نصح ومساعدة والشكر الموصول لكل من مد يد العون والمساعدة وساهم في إخراج هذا الجهد المتواضع سواء بكلمة طيبة أو بنصيحة قيمة أسداها لي.

عز الدين الحجاج

فهرس المحتويات

الملخص

تأثير سياسات البنك الدولي للإنشاء والتعمير على التنمية السياسية لدول العالم الثالث

عز الدين الحجاج

جامعة مؤتة، 2011

هدفت الدراسة إلى تبيان العلاقة ما بين سياسات البنك الدولي للإنشاء والتعمير على التنمية السياسية لدول العالم الثالث.

أهمية الدراسة : إبراز حقيقة البنك الدولي بتجلياته المختلفة،ودوره المؤثر في إبطاء مسيرة التنمية السياسية،وإبراز دور دول العالم الثالث في مواجهة الشروط التي فرضت عليه،ومكامن القوة والضعف في استراتيجيات دول العالم الثالث.

فترة الدراسة: (1973-2011) ومكان الدراسة :- دول العالم الثالث وخصوصاً المنطقة العربية.

منهجية الدراسة:- طبق الباحث عدة مناهج في هذه الدراسة:-

1- المنهج المؤسسي.

2- منهج الاقتصاد السياسي.

قام الباحث بشرح مفهوم البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومفهوم التنمية السياسية، كما وضح الباحث نشأة البنك الدولي، ومراحل تطوره ومؤسساته، وأهدافه، ودراسة أثر التنمية السياسية على دول العالم الثالث، والإسهامات التي قام فيها البنك الدولي، وأهم المشروعات التي قدمها البنك الدولي، ودور كل منها الإيجابي والسلبي، ويوجه الباحث الدعوة لإنشاء تكتلات اقتصادية لدول العالم الثالث، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، وأهمية المساءلة، والحكم الرشيد، وأهمية الديمقراطية، والتعددية، والتحول لاقتصاد السوق، وأهمية القومية العربية، والحد من التبعية الخارجية.

Abstract

The effect of the International Bank for Constructing Strategies on the Political Development for the Third World Countries

Izzeddin AL-Hajjaj

Mu'tah University, 2011

This study aimed to demonstrate the relation between the strategies of the International Bank for constructing and the political development for the third world countries

The importance of the study:

Demonstrating the role of the international Bank to slow down the procession of the political development in facing the conditions which were forced on it and to show the strengthen and weaken points of the third world countries

The period of the study : [1973-2011]

The place of the study:

The Third worlds countries espicially the Arab area

The techniques of the study :

1.The institutional technique .

2.The political economy technique.

The searcher demonstrates the meaning of the International Bank for constructing and the meaning of the political development ,also he shows the establishment of the bank ,the stages of it's development ,it's aims ,it's investments and it's effect either positive or negative on the third world

The searcher recommend to set up economical unites for the third world countries and activate the role of the livid society and the importance of the democracy and the multipality.

الفصل الأول
خلفية الدراسة ومشكلتها

1:1خلفية الدراسة

تأثرت معظم الدول ومنها دول العالم الثالث وخصوصاً الوطن العربي في سياسات البنك الدولي للإنشاء، والتعمير الذي يعد إحدى المؤسسات الدولية التي تشكل العمود الفقري لعمليات الإقراض، والتمويل الدولي وكان للولايات المتحدة الأمريكية الصوت الحاسم، في تصميم هذه المؤسسة لأنها أصبحت أغنى دولة ومتزعمة للعالم الرأسمالي آنذاك،

لتشكيل خريطة العالم وفق مصالحها السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، من خلال القروض طويلة الأجل للتشجيع والاستفادة من الإمكانات والموارد في دول العالم الثالث، كما أدت سياسات البنك الدولي بالتأثير على دول العالم الثالث، بحيث أدت إلى مشكلات اقتصادية واجتماعية جديدة، تتمثل في إضعاف قوة الدولة والمس بهيبتها وهيمنتها، وتزايد معدلات البطالة وتوسيع قاعدة الفقر وتفاقم الأوضاع الاجتماعية وتدهور الموازين الاقتصادية والتطور الذي رافق البنك منذ عام 1960، حيث أنشئت مؤسسة التمويل الدولية، مؤسسة التنمية الدولية، المركز الدولي لحل المنازعات المالية والمعهد الدولي للتدريب، بحيث أدخلت في تنظيم موحد سمي (مجموعة البنك الدولي للإنشاء والتعمير) .

وإن الأساس الذي قامت عليه هو تثبيت عملة الدولة، بفضل ائتمانات يمنحها لتسير وفقاً لسياسة نقدية تخضع لها بقية الدول المنظمة إليه، وعليه لا يمكن للدولة أن تعالج مشاكلها النقدية ومشاكل ميزانيتها دون اللجوء إليه، وإن الولايات المتحدة الأمريكية قد سيطرت على إدارته، واستخدمته كأداة دولية لتمكين شركاتها للعمل في العالم، واستخدم كأداة ضغط سياسية في يد وزارة الخارجية الأمريكية، من خلال تقديم القروض، وهنالك نوعين من القروض:- أولاً القروض العادية:- تعقد بسعر مرتفع لمدة (10 أو 20) سنة ثانياً:- القروض السهلة الميسرة:- لفترة تمتد إلى (50) سنة للدول الأعضاء فيه، وهو يضع جملة من الشروط لمنح هذه القروض.ألا

وهي شراء الدولة المقترضة سلعاً من خارج حدودها، والتيقن من إمكانيـة الـسداد المستقبلي السريع له، وتقديم المساعدات الفنية للدولة المقترضة بمـا يمكنهـا مـن استخدام القروض بكفاءة، وكذلك لمساعدة الدول المتخلفة بتعبئة مواردهـا الماليـة المحلية، لتمويل عملية التنمية فيها، أو لوضع الخطط الاقتصادية، أما بالنسبة لتدخله الكبير في سياسات الدول المتخلفة لأسباب عديدة، منهـا:- مديونيـة هـذه الـدول المرتفعة، وهي بالأساس مشكلة تهم البنك الدولي، كونه مؤسسة قروض. بالإضـافة إلى أن دول العالم المتخلف تعاني من مشكلة أساسية، ألا وهي تحقيق التنمية، وأنـه كمؤسسة دولية أصبح مهتماً بمشكلة الدول التي يكون بعضها عضواً فيه وبدأ يقـدم الحلول المناسبة لها، على اعتبار أن الاستثمار المالي وحده لا يكفي دائماً، ولا بـد من إتباع سياسات تصحيحية، وهنا جاء دوره مرشداً، ومقرضاً لها، ومن هنـا لـم تجني الدول المتخلفة منه سوى الفوضى المالية، وعدم الاستقرار في أسعار صرف عملاتها، واختلاف توازن التبادل التجاري لصالح الدول الكبـرى، وزيـادة أعبـاء المديونية الخارجية، واشتداد حدة الأزمات الاقتصادية، وزيادة تدخله بـل وأحيانـاً إرغام الدول على تغيير سياساتها، بما يخدم سياسة البنك، أساساً لذلك تبحـث هـذه الدراسة في مدى فقدان الوطن العربي للتنمية السياسية لصالح سياسات البنك الدولي، والمتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية والدول الكبرى.

ومن هنا تبرز أهمية الدراسة في بيان تفسير نشأة البنك الـدولي، وتوضـيح علاقة البنك الدولي في الدول الكبرى، وتوضيح أطماع البنك الدولي في دول العالم الثالث، وتغير سياسات البنك الدولي من خلال تطوير أساليبه في استخدام الفـرص المناسبة، لفرض السيطرة على دول العالم الثالث، في تقديم أهم المشروعات، فـي تغيير منظومة القيم السياسية ،والاجتماعية، والاقتصادية، في مجـال الديمقراطيـة، احترام حقوق الإنسان، الاقتصاد الحر، وإبراز أهمية التنمية السياسية في دول العالم الثالث الذي أدى إلى انحسار دور الدولة في التأثير على مجريات الأمور في مكافحة الفساد، والحكم الرشيد، والمساءلة، ومسائل الحريات كافة، مـع تعـرض الباحـث لعلاقة البنك الدولي في الأردن.

2:1 أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

إبراز الصورة الواقعية للبنك الدولي في تحقيق التنمية السياسية في العالم الثالث، مع بيان حقيقة دول العالم الثالث في سياساتها الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والتكنولوجية، والتدليل على أهم المشاريع التي يقوم البنك الدولي في تمويلها، والوقوف على آثار سياسته في الوقت الحاضر.

3:1 أهمية الدراسة

تحاول هذه الدراسة إبراز حقيقة البنك الدولي بتجلياته المختلفة والتي لا يمكن إهمال دوره المؤثر في إبطاء مسيرة التنمية السياسية، والإخفاق المستمر، أمام نجاح عملية التنمية السياسية في دول العالم الثالث، والذي أراد من الدول أن تصبح أجسام جامدة لتضمحل فيما بعد على اعتبار أن دول العالم الثالث متخلفة، وأنه لا جدوى من وجود الدولة القوية فيها.

وتتمثل أهمية الدراسة فيما يلي :

1- **الأهمية العلمية :** تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في بيان مدى تأثير البنك الدولي من خلال تقديم النصائح والقروض، التي تمثلت في ربط اقتصاديات هذه الدول وبناها الاجتماعي والسياسي بروابط تبعية لا يمكن الإفلات منها لتحقيق ولو قدر بسيط من التنمية التي تنسجم مع مشاكلنا ومعوقاتنا، مع قياس مقدار التخلف لدينا ولكن ما حدث كان قد سبب ظروف وترتيبات أعاقتنا ومنعتنا من الانطلاق نحو غد ولو كان متواضع وبسيط فطموحات أبناء العالم المتخلف في التنمية ليست أشياء معقدة للعيش في رفاهية لا حدود لها، ولكن كل ما يريدونه هو مستوى صحي وتعليمي معقول، ومتوسط للدخل يجعلهم يسدون حاجاتهم وقدر من العيش بكرامة، وحرية واستقلال حتى ولو كان نسبي ولكن آليات الارتباط برموز الغرب الاستغلالي منعت من الحق في مثل هذه الأشياء البسيطة وهي قادمة من أجل تحطيم كيان دولنا التي نأمل منها تقديم قدر معقول من هذه التنمية.

2- **الأهمية العملية :** تبرز الأهمية العملية لهذه الدراسة أننا أمام محاولـة مـن طرفين " شعب وحكومة" أما **بالنسبة للحكومات** فعليها أن تراجع وأن تصلح من سياساتها الداخلية والخارجية وأن تسعى إلى تحقيق الحريـة والرفاهيـة وزيادة الخدمات والمساواة وحقوق الإنسان في داخل أوطانها.

4:1 مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في التغيرات التي أحدثها البنك الدولي فـي دول العـالم الثالث وانعكاس هذا الأثر على التنمية السياسية في دول العالم الثالث وكذلك انعكاسه على المشاريع التي يقوم البنك الدولي في تمويلها لدول العالم الثالث في مدى استفادة دول العالم الثالث من سياسات البنك الدولي :

1- الجانب السلبي:

هنالك جوانب سلبية لا يمكن إغفالها في توجه البنك الدولي للتدخل في **سـيادة الدول عن طريق العولمة،** ويكمن محور العولمة من خلال دراستي فـي التقـرب لوجهة نظر البنك الدولي في التعاون مع صندوق النقد، واتجاههمـا نحـو منظمـة التجارة العالمية الذي يعتبر الدور الخطير في التوجه والانقياد للعولمة التـي تتخـذ أبعاداً جديدة من جهة وعلى تعديل وجهتها من جهة أخرى، بحيث أن الدول الضعيفة اقتصادياً وعسكرياً، قد أصبحت أسيرة ظاهرة العولمة وخانعة أمام شروط مؤسساتها الدولية بحيث، أن الدول الغربية الكبرى لا تزال قادرة على اتخاذ قرارات جريئـة وحاسمة في التدخل في سيادة وشؤون بلدان العالم الثالث بوجود فجـوة اقتـصادية، واجتماعية وتكنولوجية وعلمية بين الشمال والجنـوب.(قطاطـشة، 2002، ص4-ص5)

بحيث أن ما يسعى إليه البنك الدولي من نشر قيم الديمقراطية، التي هي الوجه الآخر لعملة العولمة فهي - إذن- ليست مجرد حرية السوق وسقوط الحواجز أمـام البضائع كما يحاو لتيار معين التبشير بذلك،وهو التيار المسيطر علـى دول العـالم الثالث فنجد أن تصريحات قيادات دول العالم الثالث تقول نعم للعولمة ومؤسساتها إذا كانت تعني الحرية الاقتصادية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، وتصفية القطاع العام وتحالف سماسرة الداخل مع كبار المضاربين في العالم، واحترام حريات المـواطن

أما إذا كانت تعني الديمقراطية التدخل في الشؤون الداخلية من أجل حقوق الإنسان فلا (الجناحي،2001، ص150) .

2- الجانب الإيجابي:

في رؤية البنك الدولي التي جاءت منسجمة ومتوافقة مع رؤية الدول الكبرى المتقدمة بممارسة أنواع مختلفة من الضغط على دول العالم الثالث، وخصوصاً المنطقة العربية من أجل تحقيق الإصلاح.

حيث شكل موضوع المشروطية السياسية جانباً كبيراً، في ضغط البنك الدولي والمؤسسات والمنظمات الأخرى الدولية على دول العالم الثالث، مقابل تحقيق مسارات التنمية وقد طرحت مفاهيم حديثة (الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة)، كشروط سياسية لتحقيق التنمية وتركيزها في الاهتمام على مجموعة المخاطر، التي يمكن أن تهدد تواصل العملية التنموية ومن أهمها قضية الفساد الإداري، والسياسي لما تشكله من تأثير سلبي على مشروعية النظام واستقراره وتركيز البنك الدولي على مساعدة ودعم المؤسسات القانونية فيها كدعم مؤسسات حقوق الإنسان، وظهورها كما تعمل على تقديم مشروعات تستهدف التوعية بالعملية الديمقراطية، وفرض سيادة القانون ودعم مؤسسات المجتمع المدني.(المجالي،2011، ص166)

5:1 أسئلة الدراسة :

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية :

1- ما مدى تأثير البنك الدولي على دول العالم الثالث ؟

2- ما هو مستقبل التنمية السياسية في دول العالم الثالث ؟

3- هل يمثل البنك الدولي إرادة دولة واحدة (الولايات المتحدة الأمريكية) أم إرادة الدول الأخرى؟

6:1 حدود الدراسة:

1- **المكاني** : تركز هذه الدراسة على أثر سياسة البنك الدولي في تحقيق التنمية السياسية في العالم الثالث .

2- **الزماني** : تشمل الفترة لهذه الدراسة ما بين (1973-2011) حيث أن سياسة البنك الدولي للعالم الثالث برزت بشكل واضح وقوي في هذه الفترة للأسباب التالية:

1- أزمة النفط عام 1973:

بدأت أزمة النفط عام 1973 عندما قام أعضاء منظمة الدول العربية المصدرة للبترول أوابك (تتألف من الدول العربية أعضاء أوبك بالإضافة إلى مصر وسوريا) بإعلان حظر نفطي لدفع الدول الغربية لإجبار إسـرائيل علـى الانـسحاب مـن الأراضي العربية المحتلة عام 1967 بالإعلان بأنها ستتوقف عن إمداد النفط إلـى الولايات المتحدة والبلدان الأخرى التي تؤيد إسرائيل في صراعها مع سوريا ومصر والعراق وفي الوقت نفسه اتفق أعضاء أوبك على استخدام نفوذهم على آلية ضـبط أسعار النفط في أنحاء العالم من أجل رفع أسعار النفط بعد فشل المفاوضـات مـع شركات النفط العظمى وبما أن معظم الاقتصاديات الصناعية تعتمد على النفط الخام فقد كانت أوبك موردها الأساسي للنفط وبسبب التضخم المثير خلال هذه الفترة فقـد كانت النظرية الاقتصادية الرائجة تلقي باللوم على زيادات الأسعار هذه باعتبارهـا كبتت النشاط الاقتصادي وأثرت بذلك على الدول النامية بحيث ارتفاع أسعار الـنفط أثقل كاهل الدول النامية،مما دفعها للقروض الخارجية من البنك الدولي التي ما زالت آثارها واضحة بالنسبة للدول النامية.

2- انهيار نظام بريتون وودز:

في ظل نظام بريتون وودز استبدل الذهب بالدولار ليصبح مقياساً للقيمة وقـد لعب الدولار دور الوسيط بين الذهب وباقي العملات الأخرى نظراً لكونه كان قابلاً للتحول إلى ذهب بسعر ثابت ومستقر، قـدره 35 دولار ثـم 38 دولار للأونـصة الواحدة من الذهب حتى أزيلت صفة التحويل الثابت المستقرعام 1971بحيـث مـع مرور السنوات تحول العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي إلى عجز دائم وكانت الولايات المتحدة تواجه اختيارات صعبة لتصحيح هذا العجز، إذ أن الوضع الخطير في ميزان المدفوعات الأمريكي كان يتطلب إجراء تعـديلات سـواء اقتـصادية أو سياسية كانت ترفض القيام بها الحكومة الأمريكية:(أمين، 1988، ص30)

1- **إجراء تخفيض كبير في نفقات الدفاع** إلا أن هذا الاختيار أعتبر مرفوضاً من وجهة نظر السياسة الدولية.(الزعبي، 2001، ص28)

2- **تخفيض قيمة الدولار واعتبر مرفوضاً أيضاً.**

3- **رفع أسعار الفائدة** للحيلولة دون نزوح رؤوس الأموال والعمل على جذب رؤوس أموال أجنبية إلا أنه لم يؤخذ بهذا الاختيار،وذلك لاعتقاد الحكومة أن انخفاض سعر الفائدة في الأمد الطويل ضرورياً لتحقيق نمو اقتصادي عالي ونتيجة العجز المستمر في ميزان المدفوعات الأمريكي ارتفعت الاحتياطيات الدولارية لدى البنوك المركزية في دول أوروبا الغربية، متسببة في ذلك حصول مضاربات ضد مصلحة الدولار وإغلاق أسواق الصرف، في عدة دول وقد أدت التدفقات الدولارية الكبيرة إلى تعويم الكثير من العملات الرئيسية في نفس الشهر من نفس السنة، وأن العجز الأساسي الذي أصاب موازين مدفوعات الدول الأخرى واستمرت المضاربات ضد مصلحة الدولار بسبب الاعتقاد أن التضخم في الولايات المتحدة لم يكن بالإمكان السيطرة عليه حتى لو سمح بارتفاع معدلات البطالة كما أن انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة زادت من ضعف الثقة الدولية بالدولار أن الأعباء المالية الثقيلة التي تجمعت على الولايات المتحدة الأمريكية عقب سلسلة من الأزمات أجبرت أمريكا أخيراً إلى إيقاف تحويل الدولار إلى ذهب وأن إعادة ترتيب أسعار الصرف بين الدول الرئيسية قد اتبع مباشرة لتبني سياسات سعر صرف للعديد من الدول الأخرى، حيث قامت الدول النامية بتخفيض قيم عملاتها بالنسبة إلى عملات الدول الرئيسية، وأدى انهيار نظام بريتون وودز إلى ضرر في قيمة الديون التي كانت على الدول النامية مما تسبب باضطراب في السياسة النقدية للدول النامية وهذا بدوره أثر بشكل سلبي على الأوضاع الاقتصادية للدول النامية.(الهزايمة، 2007، ص160)

7:1 منهجية الدراسة

تعددت واختلفت النظريات المتعلقة بدراسة العلاقات الدولية والنظام الدولي بتعدد المفكرين والمدارس السياسية، إلا أنه سوف يتم توظيف منهجين رئيسين هما المنهج المؤسسي ومنهج الاقتصاد السياسي وذلك باعتبار أنهما يعدان المنهجين الأكثر ملائمة لدراسة وتحليل مشكلة البحث.

وطبقاً لمقولات المنهج المؤسسي، حيث يركز على دراسة المؤسسات السياسية من حيث الاختصاصات، ومدى قدرة هذه المؤسسات على التكيف مع المتغيرات المحيطة بها. وقدرتها على التماسك ومدى تحقق درجة من الاستقرار داخل المؤسسات السياسية. وفي هذا الصدد، يمكن استخدام هذا المنهج في دراسة قدرة المؤسسات السياسية في دول العالم الثالث وخصوصاً في المنطقة العربية على تحقيق درجة من التماسك والاستقرار في ضوء المنح المقدمة من البنك الدولي وإذا ما كان هنالك قصور في دراسة أثر المتغيرات الخارجية على تنمية المؤسسات السياسية في دول العالم الثالث وخصوصاً المنطقة العربية فيمكن الاعتماد على منهج "الاقتصاد السياسي" في التفسير والتحليل؛ باعتباره الأكثر ملائمة لدراسة ورصد وتحليل التفاعلات والتأثيرات المتبادلة بين ما هو اقتصادي وما هو سياسي، وعلى الرغم من أن هذا المنهج ليس جديداً في تحليل الظاهرة السياسية في تشابكاتها وتداخلاتها مع الظاهرة الاقتصادية، فإنه قد شهد تطوراً كبيراً خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وذلك بفضل إضافات وإسهامات العديد من الباحثين، مما ترتب عليه ظهور ما يعرف ب"الاقتصاد السياسي الجديد" وهو يستند إلى جملة من المقولات والأطر النظرية والمنهجية،التي تتجاوز العديد من الأطر التقليدية وبخاصة الماركسية التي كانت تنظر إلى التطور السياسي من منظور الحتميات الاقتصادية .

ونظراً لذلك فقد أصبح مدخل الاقتصاد السياسي أحد المداخل الرئيسية في التحليل السياسي والاقتصادي المقارن في الوقت الراهن، كما أصبح اهتمام علماء السياسة بهذا المدخل لا يقل عن اهتمام علماء الاقتصاد به، وإلى جانب الدراسات النظرية التي أسهمت في تطوير مدخل الاقتصاد السياسي، فقد ظهرت خلال

السنوات الأخيرة مجموعة من الدراسات التي اعتمدت عليه في فهم وتحليل ديناميات التطور السياسي والاقتصادي في دول العالم الثالث سواء على مستوى دراسة الحالة أو الدراسات المقارنة، وتتمثل أهم مقولات المنهج الاقتصاد السياسي في أن هنـاك علاقة تفاعل متبادل بين عملية صنع القرار الاقتصادي وعملية المشاركة السياسية، إذ لا بد وأن يكون هناك توازنا للمشاركة على المستويين الـسياسي والاقتـصادي، بمعنى إذا سمحت الدولة للأفراد بالمشاركة في عملية صنع القرار الاقتصادي، فـإن ذلك من شأنه تدعيم التنمية السياسية، وأما في حالة عدم الـسماح لهـؤلاء الأفـراد بالمشاركة في صنع القرارات، والسياسات الاقتصادية، فسوف يكون مـردود ذلـك على المستوى السياسي للنظام.(المنوفي،1987، ص105- ص106)

تسعى هذه الدراسة لرصد وتحليل علاقة سياسات البنك الدولي بأحد المتغيرات السياسية مثل التنمية السياسية في دول العالم الثالث وخصوصاً المنطقة العربية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1:2 الإطار النظري

أولا المؤسسات المالية العالمية:

لقد أصبحت هذه المؤسسات (كصندوق النقد الدولي والبنك الـدولي للإنـشاء والتعمير) تمارس تأثيراً واضحاً على العملية السياسية في سائر دول العـالم. (أبـو عامود، 2002، ص20) حيث يشار في هذا الصدد إلى الدور الفاعـل للمؤسـسات المالية الدولية، والجهات المانحة للقروض والمعونات والتـي تـربط بـين تقـديم المساعدات الاقتصادية، وبين ضرورة السير حثيثاً نحو أحداث تحـول ديمقراطـي حقيقي وإفساح المجال أمام مزيد من الحريات السياسية، وضرورة إجراء انتخابـات حرة نزيهة تسمح لكافة القوى السياسية بالمـشاركة دون تقييـد نـشاط أي منهـا (سلامة،2000،ص30) وتحسين سجل حقوق الإنسان،حتى يمكنها من الحصول على القروض والتسهيلات الأخرى التي تتعلق بجدولة الديون وخلافه (إبـراهيم، 1999، ص191- ص192).

ولا يخفى ما يمكن أن يحدثه أسلوب المنح لهذه المساعدات من أثر فاعل فـي سياسات دول الجنوب التي تشكل السواد الأعظم من الدول المتلقية للمعونات، حيث تشتد الحاجة للحصول على المساعدات لإحداث تنمية اقتصادية ولا يجـد أي نظـام سياسي إزاء هذا الربط ما بين المساعدات وتغير الأوضاع السياسية القائمـة نظـراً لسوء الاسـتجابة للـضغوطات العالميـة، والـسير نحـو التحـول الـديمقراطي (سلامة،2000،ص30) هناك من يتحدث عن الدور المهم الذي تلعبه أسواق المـال العالمية والذي وصل حجم الأموال المتداولة فيها إلى (100) تريليـون دولار عـام (2000)، ومن ثم دخلت أسواق المال العالمية في المعادلة السياسية الداخليـة فـي العديد من دول العالم، فقد أصبحت الدول والحكومات تحسب لأسواق المال حساباً لا تحسبه للمؤسسات الرقابية أو الحزبية أو التشريعية الداخلية، حيث يشير الواقع إلـى أن أسواق المال العالمية تفرض على الدولة أكثر مما تفرضه السلطة التـشريعية أو

التنفيذية، ومن هنا يأتي تأثير هذه الأسواق في العملية السياسية الداخلية حيث تدخلت واخترقت المؤسسات السياسية والاقتصادية في العديد من دول العالم الثالـث.(أبـو عامود،2002، ص20)

ولكي تستطيع النظم السياسية التعامل مع هذه المؤسـسات الماليـة، وعـلاج إشكالية الاختراق القائم لحدودها بشكل أو بآخر، فإنه يجب عليها الاستناد إلى نظـام سياسي قوي أي يستند إلى الشرعية الداخلية بدرجة أقوى من استناده إلى العوامـل الخارجية لبناء الشرعية، لأن ارتفاع درجة الشرعية الداخلية للنظام السياسي تـؤدي إلى زيادة قوة التماسك السياسي وصعوبة وجـود ثغـرات تنفـذ منهـا العوامـل الخارجية.(أبو عامود، 2002، ص23) وهناك من يرى خلال ذلك، حيث أن الدولة أصبحت تستمد شرعيتها من قبول المؤسسات العالمية سواء كانت الأسواق المالية أو المؤسسات الدولية وليس من قبول المؤسسات الوطنية حتى المنتخبة منها شعبياً (أبو عامود، 2002، ص20) فالإجراءات المرتبطة بتطبيق سياسات التحرر الاقتصادي التي تبنتها العديد من الدول بضغوط من البنك الـدولي، كانـت بـثمن اقتـصادي واجتماعي فادح تحمل الجانب الأكبر منه الفقراء، ومحدودي الـدخل فـالإجراءات المرتبطة بهذه السياسات، وبخاصة فيما يتعلق بزيادة الضرائب وتقلـيص أو إلغـاء الدعم على السلع الأساسية، وتقليص الإنفاق العام وتخلـي الدولـة عـن سياسـات التوظيف هذه الإجراءات وغيرها تلحق الضرر بالفقراء، والمهمـشين أكثـر مـن غيرهم كما أن برامج الخصخصة أدت إلى زيادة حدة مشكلة البطالة في العديد مـن الدول، كما أدت هذه السياسات إلى توسيع الهوة بين الطبقات وزيادة حدة التناقضات والاختلالات داخل المجتمع، لذلك اقترن بتطبيقها بتصاعد أعمال العنـف الـسياسي وعدم الاستقرار في العديد من الدول، واتجهت النظم الحاكمة في هذه الـدول إلـى اتخاذ إجراءات غير ديمقراطية للسيطرة علـى أعمـال العنـف.(إبـراهيم،2000، ص17- ص18)

ويقول عبد المطلب عبد الحميد للبنك الدولي للإنـشاء والتعميـر علـى أنـه المؤسسة الاقتصادية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي الـذي يهـتم بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء التي

تنصب أساساً على سياسات التنمية والاستثمارات وسياسـات الإصـلاح الهيكلـي وسياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام والخاص وكذلك يهتم البنك الـدولي بصفة رئيسية بالجدارة الائتمانية لأنه يعتمد في تمويله على الاقتراض من أسـواق المال حيث يركز البنك الدولي على الفترة الطويلة للقروض، إلا أنه يشترط بالنسبة لعمليات التكييف الهيكلي أن يسبق ذلك مرحلة التثبيت التي هـي الـشغل الـشاغل للصندوق أي تخفيض معدل التضخم وتقليل عجز الموازنة وتصحيح سعر الصرف باعتبارها شروط تمهيدية لكي تنجح عمليات التكيف الهيكلي.(عبد الحميـد،2006، ص93)

ويقول الهيتي البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي بدأ نشاطه في عـام 1946 من أجل زيادة حركة رؤوس الأموال العالمية للأغراض الإنتاجية، والمساعدة فـي بناء الأمم (الدول) التي دمرتها الحرب العالمية الثانية ويسعى لتخفيف حدة الفقر في الدول متوسطة الدخل والدول الأكثر فقراً والمؤهلة للقروض الائتمانية مـن خـلال تعزيز التنمية المستدامة وتسهيل القروض، والضمانات والخدمات غير الإقراضـية التي تشمل الخدمات التحليلية والاستشارية.(الهيتي،2006،ص171)

ويقول رشاد العصار البنك الدولي بأنه مصدر مهم لتقديم المساعدات الماليـة والفنية لبلدان العالم الثالث بتخفيض أعداد الفقراء عـن طريـق تـوفير الأمـوال، والخبرات الفنية التي يحتاجون إليها لصالح مجموعـة واسـعة مـن المـشروعات كمشروعات التعليم والرعاية الصحية والبنية الأساسية وإصلاح الأجهزة الحكومية، وتكون ثروته من الاشتراكات والتعويضات العامة من أعضائه من الدول الصناعية المتقدمة والمساهمات من تحولات الأرباح الـصافية للمؤسـسة. (عجـام، 2002، ص106)

ثانيا: التنمية السياسية: إن منطلق التنمية تأتي من الإيمان بـأن الـشعب مـصدر السلطات وأن الديمقراطية وحقوق الإنسان، والحريات هي حقوق للشعب وليست منة من أحد؛ وذلك من أجل تنظيم صيغة مثلى للعلاقة بين السلطة والمجتمع في عمليـة نقل المواطنين من مفهوم العمل الفردي إلى مفهوم العمل الجماعي في إطار دقيـق

لمفهومي الحق والواجب ولتغليب الواجب الوطني على الحـق.(الـشريفي، 2007، ص10)

وتقوم التنمية السياسية على أساسين:

1- تعزيز التضامن الشعبي الخطوة الأولى لتحسين عملية التضامن هـي: اعتمـاد قوانين وتنظيمات تضمن وتوسع نطاق الحقوق والحريـات الأساسـية للجميـع المتعارف عليها عالمياً وهذا يتضمن حق المشاركة المتساوية فـي عمليـة إدارة الحكم وحق المساواة أمام القانون وبالتالي،حق المساواة في المعاملة من الهيئات الحكومية، بتوسيع نطاق المشاورات العامة، إعطاء حرية أكبر للإعلام، تقليص القيود على منظمات المجتمع المدني، إلغـاء القـوانين والتنظيمـات التميزيـة والإنصاف في تأمين الخدمات الصحية والتعليمية، وإرساء آليات تضمن احترام هذه القوانين والتنظيمات، آليات مساءلة داخلية وخارجية، وآليات لتصحيح تبعات سياسات ماضية إذا دعت الحاجة لذلك (الشمري، 2006، ص20)

2- التحول الديمقراطي(Transition): عرف قاموس ويبستر التحول بأنه (انتقـال من حالة أو مرحلة أو نشاط أو مكان إلى آخر) ويعرف التحول الديمقراطي على أنه (عملية الانتقال من النظم التسلطية إلى النظم التعددية، والتخلص مـن نظـم الهيمنة إلى صيغ أكثر ديمقراطية في الحكم والعمل على إيجاد نظـام سياسـي اجتماعي يقيم العلاقة بين الأفراد والدولة، وفق مبدأ المساواة بـين المـواطنين ومـشاركتهم الحـرة فـي وضـع التـشريعات التـي تـنظم الحيـاة العامة).(الدعجة،2003،ص5) كما تعني (تراجع نظم الحكم الـسلطوي بكافـة أشكالها وألوانها)، والتي تمتاز بالسلطوية لتحل محلها نظم أخرى في الحكم تعتمد على الاختيار الشعبي الحقيقي وعلى المؤسسات السياسية المتمتعـة بالـشرعية وعلى الانتخابات النزيهة كوسيلة لتبادل السلطة أو الوصول لها، وذلك كبديل عن حكم الفرد، وانتهاك القوانين والدستور.

وأشير إلى وجود عدد من المعايير العامة التي يعتمد عليهـا التحـول نحـو الديمقراطية كما يلي:(سلامة، 2000، ص510- ص511)

1- المشاركة الواسعة لأفراد المجتمع.

2- وجود منافسة حقيقية بين المرشحين لتولي وظائف عامة.
3- حماية الحقوق والحريات العامة.

ويعرف هان بارك التنمية السياسية بأنها قدرة النظام الـسياسي علـى تلبيـة الاحتياجات المتغيرة لأفراد المجتمع وتطوير المؤسسات والقيم التي تـشكل نظـام السلطة السياسية للمجتمع.(ناجي،2001، ص21)

كما يعرف صموئيل هنتنغتون التنمية السياسية هي ترشيد السلطة بحيث يـتم ممارستها واستلامها وتداولها على أساس القانون أو الدستور وتمايز وتنوع الوظائف السياسية وإيجاد أبنية متخصصة لها وزيادة المشاركة.(عارف، 1992، ص64)

وتعريف نداء الشريفي للتنمية السياسية بأنها التحـول إلـى الديمقراطيـة أو العزوف عن الاتجاه اللاديمقراطي وهي عملية التحديث السياسي.(الشريفي، 2007، ص18)

وتعريف لوسيان باي للتنمية السياسية بأنها تنمية أبنية سياسية عالية التخصص والتنوع والتوسع المستمر في أنشطة الحكومة وإضعاف الصفوات التقليدية.

وتعريف ديفيد باكنهام للتنمية السياسية بأنها تحديد لنظام الحكـم والـسلطات والتي تنظمها والتي تلبي حاجات المجتمع التنموية دالة في قدرات النظـام الإداري وكفاءة وفعالية الوظائف المختلفة وتسهيل المشاركة وتوحيد الأمة. (نـاجي،2001، ص66)

وتعريف أحمد وهدان للتنمية السياسية بأنها عملية سياسـية متعـددة الغايـات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل واستقرار داخل المجتمـع وزيـادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على أعمال قوانينها وسياساتها على سائر أفراد المجتمع ورفع كفاءة الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة وإخفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند على أساس قانوني حق يتصل بأعدادها وممارستها وتداولها مع مراعاة الفصل بين السلطات وإتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين. (الفريجـات، 2005، ص18)

2:2 الدراسات السابقة:

أولاً:دور مؤسسات التمويل في التنمية والإصلاح في دول العالم الثالث:

دراسة (المجالي، 2010) بعنوان: **الآثار السياسية المترتبة على انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية(2000- 2008)** وهي عبارة عن رسالة دكتوراه تحدثت عن تأثير سياسات منظمة التجارة العالمية على الأردن ولقد استفاد الباحث من الدراسة أهمية الحكم الرشيد وتأثيره السياسي والاقتصادي في الأردن ودول العالم الثالث.

دراسة (عبد العظيم، 1996) بعنوان: دور صندوق النقد الدولي في البلاد النامية مع الإشارة إلى التجربة المصرية.

أفرزت هذه الدراسة جزءاً كبيراً فيها تحديد علاقة مصر بصندوق النقد الدولي خلال فترة (1987-1991) وذلك من خلال تشخيص للصندوق النقد الدولي لمشكلة مصر الاقتصادية ووصفه لكيفية علاجها، كما قامت الدراسة باستعراض أهم الإجراءات التي طبقتها الحكومة المصرية كاستجابة لتوصيات صندوق النقد الدولي والتي مهدت للتوصل إلى اتفاق المساندة في عام 1987 وبدء عملية جدولة الديون في مصر.

فؤاد (كريشان، 2007) :المكون السياسي في المعونة الأجنبية بين المانح والمتلقي، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر إدارة المعونات والمنح الدولية وأثرها في التنمية الشاملة في الوطن العربي، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

تتناول هذه الدراسة حجم المكون السياسي في المعونات الأجنبية المقدمة للدول النامية، حيث ظهر الحديث عن عدم الاستقرار السياسي، كأحد الآثار السياسية السلبية لسياسات التكيف والإصلاح الهيكلي، بدرجة عالية من المصداقية، مستمدة من الواقع، بحيث يمكن القول، أن مظاهر عدم الاستقرار السياسي ممثلة بالعنف أساساً أصبحت ظاهرة ملازمة لبدء تنفيذ سياسات التكيف الهيكلي في مناطق مختلفة من العالم.

ثانياً: علاقة البنك الدولي في دول العالم الثالث:

دور البنك الدولي في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة النامية مع دراسة خاصة عن مصر (1970-1980)، سلسلة بحوث، مركز دعم واتخاذ القرار مجلس الوزراء في مصر

تتعرض الدراسة إلى نشأة وأهداف البنك الدولي كذلك تدرس أبعاد مشكلة التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية في دول النامية من (3) محاور :حاجتها، مصادرها، وتفاقم أعباء التمويل الخارجي كذلك محددات دور البنك في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية نظام العضوية وكيفية إدارته ورأسماله ونظام التصويت فيه، موارده، وسياسة الإقراض، وعلاقته ببعض منظمات التمويل الدولية يناقش كذلك التوزيع الإقليمي والقطاعي لقروض البنك الدولي خلال الفترة (1970-1980) مع توضيح وضع مصر فيها ويستعرض مشكلة المديونية الخارجية المصرية من حيث تطورها وأعبائها وهيكل توزيعها وأسبابه، والنصيب النسبي للبنك فيها ودوره في التنمية الشاملة في مصر خلال فترة (1970-1980).

دراسة (قبلان، 2005) بعنوان :أثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسية في المملكة الأردنية الهاشمية، دراسة حالة خلال الفترة (1989-2002)، سلسلة بحوث، مركز دعم واتخاذ القرار مجلس الوزراء في مصر

هدفت هذه الدراسة البحثية إلى معرفة أثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسية في المملكة الأردنية الهاشمية بحيث خلصت هذه الدراسة إلى أن الأردن قام بتنفيذ كافة المطالب، والسياسات، والتشريعات المتعلقة بالجانب الاقتصادي، الاجتماعي، ويتوافق مع البنك يتغاضى عن كثير من القوانين والتشريعات التي تحد من الحريات العامة وحرية التعبير إذا كانت تخدم سياسات البنك الدولي ويعارض المشاريع والقوانين والأنظمة في حال تعارضها مع السياسات وأنظمة البنك

إستراتيجية البنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لتحقيق الإصلاح السياسي في الوطن العربي ما لها وما عليها، مركز دعم واتخاذ القرار مجلس الوزراء في مصر.

تعرض هذه الدراسة بشكل تفصيلي الاستراتيجيات المتبعة في كل من البنك الدولي، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، لتحقيق الإصلاح السياسي في الأقطار العربية مع

الإشارة إلى إيجابيات وسلبيات هذه الاستراتيجيات وإلى أي مدى تمكنت من اتخاذ خطوات جادة نحو تحقيق الإصلاح السياسي بشكل فاعل، وهل عقبات تحول دون تنفيذ هذه الاستراتيجيات.

دراسة (النسور، 2010) بعنوان: أثر سياسات البنك الدولي على التنمية السياسية في الأردن (2000=2006) تحدثت عن أهم السياسات التي قام بها البنك الدولي عن أهمية القروض التي منحها للأردن، ودور المشروطية التي فرضها البنك الدولي على الأردن وتأثير هذه القروض على التنمية السياسية في الأردن.

ثالثاً:دراسات تناولت مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بدول العالم الثالث:

دراسة (دياب، 2005) بعنوان: التنمية السياسية في الوطن العربي:الضرورات والصعوبات.

تناولت هذه الدراسة بالعرض والتحليل مفهوم التنمية السياسية في الأقطار العربية وتحاول أن تسحب هذا المفهوم على الوضع السياسي في الأقطار العربية، بحثاً وتحليلاً عن المداخل والمقومات التي تنهض بالعمل، والفعل السياسي الرسمي، والشعبي، وعن معاناة الناس السياسية، وما إذا كانت السياسات والأنظمة العربية والأحزاب على الساحة السياسية تخدم القضايا العربية أو تعاكسها وتناهضها.

وتتميز دراستي بأنها أوضحت مفهوم البنك الدولي، ونشأته، وأهدافه، وتدرس أبعاد مشكلة القروض، ومحددات تمويل البنك الدولي، وأثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسية، وتستعرض مشكلة المديونية، من حيث تطورها وأعبائها وإستراتيجية الولايات المتحدة في تحقيق الإصلاح السياسي، وجوانب المشروطية والوضع السياسي في الأقطار العربية عن المداخل، والمقومات والفعل السياسي وحجم المكون السياسي في القروض، والآثار السلبية لها وأهمية الحكم الرشيد، والديمقراطية والتحول إلى اقتصاد السوق والحرية والتعبير للدول العربية.

تتميز دراستي عن هذه الدراسات في أنها تحدثت عن نشأة البنك وموارده وحصصه والسياسة الاقراضية والحجج المعارضة لمنح القروض، وتحدثت عن التنمية السياسية ودور البنك الدولي تجاه دول العالم الثالث في الجانب الايجابي والسلبي نحو التحول إلى اقتصاد السوق والديمقراطية وحقوق الإنسان، والجانب السلبي في سياسات التكيف الهيكلة.

الفصل الثالث

نشأة البنك الدولي ومراحل الإنشاء

يهدف هذا الفصل إلى إلقاء الضوء على نشأة البنك الدولي والمراحل التي انطلق منها في سياساته الإقراضية مع إيضاح دور هياكل البنك الدولي، وأهدافه والآلية التنظيمية له والموارد والحصص والقوة التصويتية، وآلية صنع القرار ومراحل تمويل المشروعات وأهمية العلاقة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كذلك العلاقة ما بين البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والدور السياسي لمؤسسات التمويل الدولية.

أنشئ البنك الدولي للإنشاء والتعمير ضمن ترتيبات بريتون وودز وتم الاتفاق على مشروع إنشاءه عام 1944، وبدأ أعماله عام 1946 في مدينة سافانا بولاية جورجيا الأمريكية ليكون أول مؤسسة اقتصادية عالمية لتمويل التنمية الاقتصادية.(الهيتي،2006، ص 203)

حيث يركز البنك الدولي على الفترة الطويلة إلا أنه يشترط بالنسبة لعمليات التكييف الهيكلي أن يسبق ذلك مرحلة التثبيت أي تخفيض التضخم وتقليل عجز الموازنة وتصحيح سعر الصرف لكي تنجح عمليات التكييف الهيكلي في الأجل المتوسط والطويل للمساهمة في تنمية الدول التي دمرتها الحرب العالمية الثانية أو التي يعاني اقتصادها من الكساد ولذلك ركز نشاطه في المراحل الأولى على الدول المتقدمة الأوروبية للمساهمة في إعادة بناء اقتصادها، وفي عمليات التعمير والبناء وبذلك أصبح مؤسسة رئيسية لحكومة عالمية مسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي والذي يهتم بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء عن طريق تقديم القروض طويلة الأجل لتشجيع حركة الاستثمارات الدولية.(زكي،1993،ص11)

وسياسات التنمية وسياسات الإصلاح الهيكلي وسياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام والخاص ويهتم بصفة رئيسية بالجدارة الائتمانية لأنه يعتمد في تحويله على الاقتراض من أسواق المال .(عبد الحميد،2006،ص76)

وكان باستطاعة دول العالم الثالث حديثة الاستقلال في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية والتي بعد ذلك تبنت برامج طموحة للتصنيع والتنمية ورفعت شعارات الاستقلال الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وزيادة مستوى المعيشة كان باستطاعتها أن تبتعد عن التعامل مع البنك في فترة (1950-1990) تجنباً لشروطه وتوجيهاته التي كانت لا ترض عنها أي سياسة وطنية مستقلة أما الآن من النادر أن نجد دولة نامية تفلت من القبضة المؤثرة للبنك لكي يستكمل مهام صندوق النقد الدولي التي انحصرت أساساً في قضايا الأجل القصير أما مهام البنك الدولي فتمثلت بالأجل الطويل .

1:3 المراحل الأساسية في سياسة البنك

1:1:3 المرحلة الأولى:

فهي تمتد منذ بدء البنك لنشاطه في الفترة (1946-1969) وهي التي اتجهت فيها موارد البنك سواء تلك التي تجمعت عن طريق رأسماله المدفوع أو عن طريق سنداته التي طرحها في الأسواق المالية الدولية للاستثمار، في دول القارة الأوروبية ولم تحظ الدول النامية التي حصلت على استقلالها حديثاً على قروض تذكر من البنك رغم اشتراكها في عضويته ولو بحصص ضئيلة في رأسماله، ولقد غلب على مناخ هذه الفترة شبه التام في الدول الرأسمالية الصناعية بفشل آليات السوق الحرة في الحفاظ على توازن النظام الرأسمالي ومن هنا كان الترحيب بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وأن يتولى الإنفاق الحكومي دور الموازن التعويضي لنقص الطلب الفعال بل وسارعت الحكومات للتدخل في تنظيم استثمار فائض رؤوس الأموال وإنجاز عمليات إعادة البناء والتعمير لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية في دول القارة الأوروبية بيد أن سياسة البنك في تلك الفترة اتجاه الدول النامية اقتصرت على الإقراض للدول متوسطة الدخل والقادرة على الوفاء بالدفع والتي تسهم بدور ملموس في تقسيم العمل الدولي وتتواجد فيها أحجام ضخمة من الاستثمارات الأجنبية، وترتبطها بالولايات المتحدة الأمريكية علاقات خارجية خاصة وتتواجد فيها مصالح اقتصادية أمريكية وقد اعتمدت فلسفة البنك في تلك الفترة على

النهج التقليدي لتمويل مشروعات بعينها بعد أن تثبت الدراسات جدواها الاقتـصادي مثل مشروعات الطاقة وهياكل النقل والاتصالات وامتنع البنك عن تمويل برامج أو خطط التنمية.(علام،2003،ص105- ص107).

2:1:3 المرحلة الثانية:

والتي تهمنا في هذه الدراسة التي تتمثل في الفتـرة (1973-1980)، التـي دخل فيها الاقتصاد الرأسمالي العالمي حقبة جديدة تختلف عن حقبة عالم مـا بعـد الحرب وكانت أهم معالم هذه الحقبة، تحطم الآليات الهشة التي كان يسير بها السوق العالمي (انهيار نظام بريتون وودز) عندما تخلت الولايات المتحدة الأمريكية عـن تحويل الدولار إلى ذهب وبدء عصر تعويم أسعار الصرف وعدم التحكم في السيولة الدولية وبروز صدمتين بتروليتين مـن عـام (1973- 1974)، وعـام (1979-1980)، وعلى الصعيد الداخلي في البلاد الرأسمالية الـصناعية تفاقمـت أحـوال الركود، واشتعلت قوى التضخم وزادت معدلات البطالة أما فـي الـبلاد الناميـة المستوردة للنفط فقد تفاقم موازين مدفوعاتها وتدهورت احتياطاتها الدولية وسـعت بهم شديد للاقتراض الخارجي في ضوء تراجع شديد في معدلات نموها الاقتصادي، وارتفاع نسبة السكان الذين يعيشون فيها في فقر مطقع وقد زادت قروض البنك بعد عام 1973 والتي أعطيت للبلدان النامية، عن طريق رابطة التنمية الدولية لتمويـل كثير من المشروعات في الريف وللارتقاء بالأحياء الفقيـرة بالمـدن ومـشروعات للإسكان منخفض التكاليف وتوفير إمدادات المياه وتمويل بعض مشروعات التعلـيم والصحة، والتغذية بيد أن البلدان التي حصلت على قروضه كانت غالبيتها من فئـة الدول متوسطة الدخل أما البلدان الفقيرة منخفضة الدخل والتـي تعـج بأوضـاع لا إنسانية فإن حظها من تلك القروض كان معدوماً وقد برر البنك ذلـك " باعتبـارات الجدارة الائتمانية لها " كانت عائقاً وكان المقياس التقليدي لذلك آنذاك لقيـاس هـذه الجدارة هو عدم تجاوز معدل خدمة الدين (10%) من جملة إيرادات التصدير وبأن يكون البلد مستمراً في احترام التزاماته الخارجية، ويفي بها في مواعيدها، وفي عام 1979 بدأت أوضاع البلدان المستوردة للنفط قد ساءت كثيراً بسبب الارتفاع الجديد

في الأسعار العالمية للنفط وارتفاع الفائدة على القروض وتقلبات أسعار الصرف واتجاه شروط التبادل التجاري في غير صالحها، وانخفاض الطلب على صادراتها من المواد الأولية بسبب الكساد العالمي فنمت ديونها الخارجية بشكل فلكي (القريشي، 2007، ص282- ص284)

3:1:3 المرحلة الثالثة:

منذ الفترة (1980-1990) التي دعا البنك الدولي التحول لإجراءات التكيف في إطار من النشاط الاقتصادي الحيوي وأنه لا ينبغي قياس نجاح عملية التكييف بمجرد معيار انخفاض عجز الحساب الجاري إلى مستوياته الراهنة بل بمعيار ما يتحقق من نمو خلال فترة المواءمة وما بعدها، وأن الأمر المثير هو أن تلك التكيفات التي دعا إليها البنك الدولي قد حدثت بدون معونة مالية خارجية تذكر في ضوء تردي واضح لمعدلات النمو الاقتصادي وبتكلفة اجتماعية ضخمة يتحملها الآن فقراء العالم الثالث الذين يشكلون الأغلبية لسكان هذا العالم، وهنا دخلت بلدان العالم الثالث غير النفطية في عام (1980) وبعدها وهي تئن من مصاعب اقتصادية واجتماعية شديدة الوطأة . كان في مقدمتها تزايد اختلالات موازين مدفوعاتها وتراكم شديد في ديونها الخارجية، وتردي واضح لنمو اقتصادها وتفاقم معدلات الغلاء والبطالة وأدى هذا إلى انفجار شديد في ديونها الخارجية، حينما توقفت المكسيك والأرجنتين والبرازيل وغيرها عن دفع أعباء ديونها الخارجية وحينها دب الذعر المالي الهائل على أروقة البنوك والمؤسسات الدائنة (البنك الدولي) ذلك أن توقف هذه المجموعة من الدول ذات المديونية الخارجية الثقيلة، عن مواصلة دفع أعباء ديونها الخارجية كان يهدد بإفلاس الجهات الدائنة لها لذا سارعت الجهات لإدارة الأزمة ومواجهتها ومنع تأثيرها واتخذت المراكز ومنها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي عدة إجراءات كانت في الحقيقة مجرد مسكنات لتخفيف حرارة الأزمة بالإضافة إلى موافقة الدائنين على إعادة جدولة هذه الديون و سيتولى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إدارة أزمة المديونية العالمية بشكل صارم للتحكم في تصرفات وموارد هؤلاء المدينين ولن

يكون بإمكان البلاد المدينة ذات الوضع الحرج أن تعيد جدولة ديونها أو أن تحصل على قروض جديدة، أو أية مساعدات اقتصادية إلا إذا رضخت للمشروطية الصارمة التي تفرضها برامج التكيف، وهي برامج كانت تلقى عام 1973 وبعدها رفضاً شديداً من جانب الدول المدينة ولكن اضطرت تحت ضغوط أزماتها الاقتصادية والاجتماعية الرضوخ لكل البرامج ولقد رأى البنك الدولي، وخبرائه أن القروض المتعلقة بتمويل المشروعات أو تلك المتعلقة بتمويل البرامج القطاعية لن يكتب لها النجاح وضمان تسديدها إلا إذا تم تحقيق تعديلات جوهرية في السياسات الاقتصادية الكلية للبلد المدين وإصلاح النظام المؤسسي لإدارة الاقتصاد المحلي، وأن البلاد المنفتحة أكثر قدرة على مواجهة مشكلاتها والتأقلم مع الصدمات الخارجية وأن الأداء الاقتصادي لتلك البلدان سيكون أفضل حينما تتجه السياسات لتشجيع صناعات التصدير وإلغاء سياسة الحماية، وتحرير التجارة الخارجية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة وضمانها وتأمينها ضد المخاطر وابتعاد الدولة عن التدخل في آليات السوق (بما يتضمنه من إلغاء الدعم وتصفية القطاع العام).(الحمش، 2006، ص34)

ولذلك كانت برامج التثبيت الاقتصادي قصير الأجل (3-5) سنوات من أجل علاج أزمة الدين ولعلاج اختلال موازين المدفوعات لم تضع الحلول المناسبة لقصر المدة الزمنية وعدم كفايتها لإجراء التغيرات المقدمة من صندوق النقد الدولي لذلك قدم البنك الدولي القروض الخاصة بالتكيف الهيكلي تمتد من أصغر المسائل كالقضايا التكنولوجية، والإدارية والمالية المتعلقة بالمشروعات إلى أكبر المسائل شمولاً، مثل قضايا الادخار والاستثمار والموازنة العامة وأولويات الاستثمار وسياسات الطاقة والتسعير والتعريفات الجمركية، وإدارة أزمة الديون والهدف من هذا كله وضع مجموعة من الأنشطة والأعمال التي ينبغي للحكومة المعنية اتخاذها إما لزيادة الإيرادات من النقد الأجنبي أو توفير العملات الأجنبية التي تمكن الدولة من استعادة قدرتها من أجل الوفاء بديونها الخارجية واستعادة قدرتها في التعامل مع أسواق الاقتراض الدولية، لذلك أصبحت قروض التكيف الهيكلي بما تضعه من موارد للبلد يمتد من(5-10) سنوات وسيلة أساسية لتمكين صندوق النقد الدولي،

من تنفيذ برامج التثبيت قصيرة الأجل للصندوق مـع سياسـات التكيـف الهيكلـي متوسطة وطويلة الأجل التي يضعها البنك بحيث أصبح جوهر المأزق الذي تواجهه الدول النامية المدينة التي رضخت لتلـك البـرامج إن قـضايا صـنع الـسياسات الاقتصادية، والاجتماعية الداخلية واختيار طريق نموهـا، و تقـدمها الاقتـصادي والاجتماعي لم تعد بيدها بعد أن وضعت اقتصاداتها تحت مسؤولية البنك الدولي بعد أن جفت مصادر الاقتراض الخارجي وبعد أن فشلت هذه الدول في ضـوء طبيعـة الأنظمة التي تحكمها عن إيجاد مخرج لأزمة تنميتها وديونها .(عجـام ، 2002 ، ص288- ص292).

2:3 هيكل مجموعة البنك الدولي وأهدافه :

تتلخص أهداف البنك الدولي في ترسيخ قواعد السلوك للنظام المالي الدولي في كل ما يتعلق بالتحركات الدولية لرؤوس الأموال سواء فـي صـورة قـروض أو استثمارات أجنبية مباشرة (غير مباشرة) بغرض زيادة مستويات التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي وعلاج الإختلالات الهيكلية وبخاصـة فـي الـدول النامية للمساعدة في علاج الاختلال الهيكلي في ميزان المدفوعات والوصـول إلـى تحقيق التوازن الخارجي والداخلي ولعل الاقتراب أكثر من مفهوم البنك الدولي فإن الواقع يشير إلى أنه ينطوي على ما يسمى مجموعة البنك الدولي وهي كمـا يلـي: (عبد الحميد ،2006، ص75) .

1:2:3 البنك الدولي للإنشاء والتعمير :

والذي أنشئ عام 1946 ويقوم بمنح قروض طويلـة الأجـل للحكومـات أو بضمان الحكومات لكن بشروط صعبة وبأسعار مرتفعة تقترب من أسعار الفائدة في أسواق رأس المال العالمية

1- المساعدة في تعمير تنمية أقاليم الدولة العضو وتحقيق معدلات نمـو اقتـصادية أعلى.

2- تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة عن طريق الـضمان أو المـساهمة فـي القروض.

3- المساهمة في تحقيق النمو المتوازن في الأجل الطويل للتجارة الدولية.
4- علاج الاختلالات الهيكلية في الدول النامية.

2:2:3 المؤسسة الدولية للتنمية :

وقد أنشأت عام 1960 لتقديم قروض بشروط سهلة وميسرة وبفائدة بسيطة ولمدة أطول وتتلخص أهدافها في:

1- تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاجية في الدول الأقل نمواً.
2- تقديم الأموال بشروط ميسرة لتقليل العبء على ميزان المدفوعات في تلك الدول.
3- تقديم القروض للحكومات الفقيرة.
4- تقديم المنح والقروض المعفاة من الفائدة إلى أشد دول العالم فقراً لتمويل عدد من النشاطات المتعلقة بتخفيض أعداد الفقراء تتضمن إجراءات لتشجيع حسن الإدارة العامة الخاضعة للمسألة وتحسين مناخ الاستثمار الخاص، ودعم خدمات الصحة والتعليم المتاحة للفقراء وبلغ إجمالي الإقراض الذي قدمته المؤسسة الدولية للتنمية حوالي (151) مليار دولار أمريكي منذ تأسيسها حتى مطلع عام (2005)، وبلغ إقراض سنة (2004) قرابة (9) مليار دولار أمريكي لتمويل (158) عملية جديدة في (62) بلداً وتعمل على تمكين البنك الدولي من توفير (6-9) مليار دولار سنوياً في شكل تمويل بشروط ميسرة للبلدان التي تعتبر أشد فقراً (يصل تعدادهم (2.5) مليار نسمة) .(الهيتي ،2006، ص206) .

3:2:3 مؤسسة التمويل الدولية :

وقد أنشأة عام 1956 لإقراض القطاع الخاص مباشرة دون حاجة إلى ضمان الحكومات بل تقوم باستثمارات مباشرة في القطاع الخاص وتتلخص أهدافها في:

1- المساهمة في إيجاد فرص الاستثمار لرؤوس الأموال الخاصة المحلية والأجنبية.
2- تشجيع الاستثمارات الخاصة الإنتاجية.
3- مشاركة القطاع الخاص في المشروعات الاستثمارية التي يقوم بها لزيادة معدلات نموه.(عبد الحميد، 2006، ص76)

4:2:3 الوكالة الدولية لضمان الاستثمار :

تأسست عام 1988 وتتمثل أهداف الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بالآتي :

1- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية عن طريق تقديم ضـمانات للمستثمرين ضد المخاطر غير التجارية مثل مصادر الملكية، وعدم قابلية تحويل العملة المحلية وقيود تحويل الأموال، والحروب والاضطرابات الأهلية ومخاطر خرق العقود

2- التعزيز من ثقة المستثمرين من خلال الحماية ضد المخاطر بوصـفها الوسـيط الموضوعي القادر على التأثير في القرارات.

3- توفر الوكالة الدعم الفني والخدمات الاستثمارية لمساعدة البلدان علـى جـذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والحصول عليها.

4- نشر المعلومات الخاصة بفرص الاستثمار في البلدان النامية ليطلع عليها مجتمع الأعمال التجارية الدولي.(الهيتي ،2006، ص208).

5:2:3 المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار:

تأسس المركز الدولي لتسوية الاستثمار في عام 1966 ويساعد المركز لتسوية منازعات الاستثمار على تشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال توفير تسهيلات دولية للتصالح والتحكيم في النزاعات المتعلقة بالاستثمار مما يساعد على دعم مناخ مـن الثقة المتبادلة بين الدول والمستثمرين كما يصدر المركز مطبوعـات عـن تـسوية النزاعات وقوانين الاستثمار.(الهيتي ،2006، ص208).

3:3 الموارد والحصص والقوة التصويتية والآلية التنظيمية للبنك الدولي:

يحصل البنك الدولي على موارده المالية من :

1:3:3 رأس المال المكتتب للدول الأعضاء

2:3:3 الاقتراض

3:3:3 الاحتياطات والأرباح وتسدد حصص الأعضاء في رأس المال على النحـو التالي

1- (2%) من حصة العضو تسدد ذهباً أو بالدولار ويستطيع البنك استخدام هذا المبلغ للتسليف.
2- (18%) من حصة العضو تسدد من عملات الدول الأعضاء ويمكن الاستفادة من هذه العملات لغرض التسليف بعد الحصول على موافقة أصحابها.
3- (80%) الباقية تحتفظ بها الدول الأعضاء لكنها قابلة للطلب في حالة احتياج البنك لها لمواجهة احتياجاتها.
4- الاقتراض يعتبر الاقتراض من أهم موارد البنك الدولي إذ يشكل أكثر من (70%) من قيمة القروض التي يقدمها البنك.
5- الأرباح والاحتياطات فهي لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من موارد البنك الدولي. (مجيد،2008، ص329) .

4:3 السياسة الإقراضية والقروض التي يمنحها البنك الدولي:

تقوم السياسة الاقراضية للبنك الدولي على منح القروض متوسطة، وطويلة الأجل، وهي موجهة في الوقت الحاضر إلى الدول النامية بعد الانتهاء من إعادة بناء وتعمير الدول المتقدمة، وتحظى قروض البنك الدولي عموماً بفترة سماح قدرها (5) سنوات، ويتم استردادها على المدة (15-20) سنة وأنواع القروض على الشكل التالي:

1:4:3 قروض المشروعات :

وتعطى قروض المشروعات لتمويل مشروع معين مثل مشروع في مجال الري أو الصرف، أو الطرق، أو توليد الكهرباء وهذا النوع من القروض يعتبر النسبة الأكبر.

2:4:3 قروض البرامج:

وتمنح قروض البرامج لتمويل برنامج إنمائي ليتناول عدة مشروعات أو تمويل الواردات من المواد الأولية والسلع الرأسمالية اللازمة لصناعة معينة، وهذا النوع

من القروض أقلها تعطى بحيث لا تزيد في أي سنة من السنوات عن (10%) مـن مجموع القروض.(الجباعي، 1992، ص10).

3:4:3 قروض التصحيحات الهيكلية :

وتعطى لضرورة وجود خلل خطير في ميزان المدفوعات للدولة يكـون مـن الصعب احتوائه سريعاً أو وجود رغبة من جانب الحكومة واستعدادها لتنفيذ برنامج التكيف الهيكلي خلال فترة زمنية معينة وهنالك مشروطية تتضمن تقديم القروض:

1- الكفاءة في استخدام الموارد.
2- تعبئة الموارد اللازمة للتنمية والتحول إلى الخصخـصة وإدارة الـدين العـام الداخلي والخارجي.
3- تحرير التجارة الخارجية وإصلاح التعرفة الجمركية.(الناصر، 2007، ص31)

4:4:3 القروض القطاعية :

تقتصر على قطاع معين مثل الزراعة أو الصناعة أو الطاقة.(عبـد الحميـد، 2006، ص80).

5:3 الهيكل التنظيمي للبنك الدولي وآلية صنع القرار :

يزاول البنك الدولي عملة من خلال إدارات مكاتب نواب رئيس البنك ويعمـل البنك كهيئة تعاونية مساهمة من قبل أعضائه ويتوقف عدد الأسهم علـى مـستوى الحجم الاقتصادي للبلد العضو وعلى هذا الأساس توزعت الحصص كما يلي:-

الجدول رقم (1)

حصص الدول الكبرى في البنك الدولي (القريشي، 2007، ص105) (2010)

الدولة	الحصة في البنك الدولي
1- الولايات المتحدة الأمريكية	%16.4
2- اليابان	%7.87
3- ألمانيا	%4.49
4- بريطانيا	%4.31
5- فرنسا	%4.31

أما بقية الأسهم تتوزع على البلدان الأعضاء وتتم صناعة القرار في البنك من خلال **ترتيب الهيكل التنظيمي في البنك** والذي يأخذ التنظيم التالي:

1:5:3 مجلس المحافظين:

ويكون هؤلاء المحافظون من الوزراء مثل وزراء المالية أو التنمية ويعتبرون صناع السياسة الأساسين في البنك ويجتمعون مرة كل عام أثناء الاجتماعات السنوية للبنك.

2:5:3 المديرين التنفيذيين:

الذين يعملون مباشرة في البنك ويمثل حكومة كـل مـن البلـدان الأعـضاء بمجموعة البنك مدير تنفيذي ويقوم المساهمون الكبار (5) بتعيين مدير تنفيذي لكـل منهم يمثل كل بلد فـي حـين يمثـل البلـدان الأعـضاء الأخـرى (19) مـدير تنفيذي.(الهيتي، 2006، ص18)

3:5:3 مكتب رئيس البنك:

جرت العادة أن يكون رئيس البنك الدولي هو أحد مواطني أكبر المساهمين في هذا البنك ألا وهي الولايات المتحدة الأمريكية الذي ينتخب لمدة (5) سنوات قابلـة للتجديد. (الهيتي، 2006، ص105).

3: 4:5 موظفو البنك:

يعمل في البنك الدولي أكثر من (9300) موظف في عام (2007) بمـا فـي ذلك خبراء الاقتصاد والتربويين وعلمـاء البيئـة والمحللـين المـاليين والعلمـاء المختصين بعلم الإنسان والمهندسين ينتمي هؤلاء إلى نحـو (160) بلـد مختلـف. (الهيتي،2006، ص205).

6:3 مراحل تمويل المشروعات بواسطة البنك الدولي :

تمر عملية تمويل المشروعات بواسطة البنك الدولي بعدة مراحل يبـذل فيهـا الكثير من الوقت والجهد من قبل خبراء البنك للتعرف على مـدى نفـع المـشروع

للاقتصاد القومي ومدى توافقه مع السياسة الاقراضية للبنك وهذه المراحـل يمكـن تلخيصها على النحو التالي :(زكي، 1993، ص76).

1:6:3 مرحلة اختيار المشروعات :

تتقدم حكومة الدولة المعنية بطلب إلى رئيس البنك تطلب فيه معاونته وتمويلـه للمشروع ويرسل البنك بعد ذلك بعثة تمهيدية لتبين معالم المشروع وتحصل علـى بياناته ودراسة الجدوى المبدئية التي تكون في أغلب الأحيان قد تمت وتتطلب بيانات إضافية.

2:6:3 مرحلة إعداد المشروع :

حيث يتم إعداد دراسة الجدوى التفصيلية للمشروع الذي تم اختياره مع الإشارة إلى أن البنك لا يقوم بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات التي تكون عـادة قـد تمت بالفعل من خلال بيوت خبرة متخصصة.

3:6:3 مرحلة تحليل المشروع وتقييمه من قبل البنك الدولي :

حيث يتم تحليل كامل للمشروع كي يتبين مدى نفعه للاقتصاد القومي وبالتالي ما إذا كان صالحاً لتمويل البنك أم غير صالح وفي ضوء ما توفر من معلومات يقوم خبراء البنك بحساب عائد المشروع أي النفع الصافي الذي يدره الاستثمار على مدى حياة المشروع (العمر الافتراضي) يقارن (بسعر الفائدة للاقتراض للمشروع) (وسعر الفائدة في السوق) وكلما كان العائد مرتفع كلما كان المـشروع جـديراً بالتمويـل والمساندة والبنك الدولي لا يمول أي مشروع يقل عائـده الاقتـصادي عـن (12-15%) تقريباً.

4:6:3 مرحلة المفاوضات :

وتبدأ متى اقتنع البنك بجدوى وجدارة المشروع الذي يتم الاتفاق على تمويلـه وتجري مفاوضات مع الدولة صاحبة المشروع حيـث يـضع البنـك أثنـاء تلـك المفاوضات شروط التمويل ويتأكد من جدية الحكومة المعنية في تنفيـذ المـشروع وسرعة إنجازه وقد تتضمن الشروط بعض الالتزامات الأخرى المـشروطة والتـي

تختلف من مشروع لآخر ومنها مثلا بالنسبة للمـشروعات الكهربـاء بـأن ترفـع الحكومة التعرفة من أجل خلق فائض تمويل لصيانة المشروع وتحسين الإيـرادات ومحاولة تقليل التيار الضائع .

5:6:3 مرحلة التنفيذ والإشراف :

حيث يرسل البنك في تلك المرحلة بعثات متعددة تشرف على تنفيذ المـشروع في مراحله المختلفة التي قد تستغرق (5) سنوات أو أكثر وبعد إتمام المشروع يصر البنك على إعادة تقييم المشروع من جديد ويهدف التقرير إلى التعرف على نـواحي الضعف في التنفيذ ومقارنة اقتصاديات المشروع بعد الانتهاء من بنائـه بمـا كـان متوقعاً من قبل البدء في تنفيذه (عبد الحميد ،2006،ص101،103).

7:3 ممارسات البنك الدولي لدول العالم الثالث :

إن البنك الدولي يتبع سياسات التمييز والتفرقة في تعامله مع الدول الأعـضاء وأنه يمارس ضغوطاً ويتدخل في السياسات العامة للدول المقترضة وقرارات البنك الدولي لا تخدم الأهداف الموضوعة لمساعدة الدول النامية.(رشاد، 2005، ص18).

1:7:3 سياسة إعادة الإعمار:

اتجه نشاط البنك الدولي منذ البداية إلى تقديم المساعدات والقروض الـسريعة إلى كل من دول أوروبا واليابان بصورة مركزة وكانت الدوافع المعلنة هي ضرورة تجديد فعالية الاقتصاد العالمي المنهار بعد الحرب العالمية الثانية وكان هذا التركيز على مجموعة الدول المتقدمة على حساب الدول النامية وقد أثار نزاعاً استمر طويلاً بين ممثلي الدول النامية والدول الصناعية الكبرى بصدد المساواة في منح القروض المخصصة لتنمية الدول الفقيرة، ولم تتغير توجهات البنك نحو مشاكل الدول النامية إلا في عام 1960، عندما أنشأة الوكالة الدولية للتنمية أي بعد مرور (15) عامـاً، على إنشائه أي بعد اكتمال الإعمار لأوروبا واليابان، وأصبح كـل منهمـا يعتمـد بصورة كلية على طاقته الوطنية دونما حاجة إلى المزيد من القروض والمـساعدات الأمريكية والدولية، وبعد ذلك بدأ عقد التنمية في الدول النامية، وأخـذت المـوارد

المالية تنتقل، وبشروط ميسرة مبدئياً من الدول الصناعية المتقدمة والمنظمات الدولية إلى الدول النامية.(فهمي،2000، ص108- ص110).

2:7:3 سياسات الإقراض:

إن سياسات الإقراض التي اتبعها البنك الدولي مع أعضائه لها بعض الخصائص والمميزات التي يمكن حصرها فيما يلي :

1- **الاهتمام بالأهلية الائتمانية للعضو:** إن البنك الدولي باعتباره شبه مصرف تجاري، يهدف إلى الربح وحماية مصالح حملة الأسهم بالدرجة الأولى، ويركز على ضرورة إيفاء الدول المقترضة بوعودها، وتسديد القروض مع الفوائد المستحقة، وأن عدم القدرة على التسديد وإن كانت ناتجة عن أسباب خارجة عن إرادة الدول النامية، تؤدي لا محالة إلى زعزعة الأهلية الائتمانية لدى البنك الدولي والجدير بالملاحظة أن البنك الدولي يركز على اهتمامه وبصورة أساسية على الأهلية الائتمانية جعلته لا يهتم بعملية التنمية نفسها، بحيث أن تنفيذ بعض المشاريع المعدة جيداً وبغض النظر عن مصدر التمويل من شأنه تعزيز الأهلية الائتمانية للمقترض .(علام،2003، ص112- ص114)

2- **التمسك بعدم إقراض بعض دول العالم الثالث** التي أممت شركات أجنبية بدون تعويضات وعدم إقراض الدول التي تفشل في تنفيذ الاتفاقيات مع مؤسسات الاستثمار الأجنبية، (القطاع الخاص الأجنبي).(سيلرز، 2001، ص76)

3- **السماح بإعادة جدولة الديون:** وافق البنك على إعادة جدولة الديون بالنسبة لبعض دول العالم الثالث، التي كانت تعاني من صعوبات في خدمة ديونها لكي تحثه وتحفزه على الإيفاء بالتزاماته المتفق عليها.

4- **معارضة منح القروض لدول نامية تستدين أكثر من قدرتها على التسديد:** إن إدارة البنك الدولي تدخل لدى مؤسسات التمويل الأخرى في محاولة منها لوقف أو منع عملية إقراض دولة نامية مبالغ كبيرة تفوق قدرتها على التسديد.(رشاد، 2005، ص17)

5- **التوزيع الجغرافي غير العادل للقروض:** واجهت سياسة البنك الإقراضية العديد من الانتقادات خاصة فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للقروض، والتركيـز علـى بعض الدول النامية دون الدول الأخرى رغم ما لدى الدول من قدرات اقتصادية كبيرة مثل السودان ومصر، من الدول النامية المزدحمة بالسكان ولـديها مـن الإمكانيات والطاقات الاقتصادية غير المستغلة ورغم ذلك لـم تحـصل علـى القروض بسخاء كما حصلت عليها دول مثل يوغسلافيا، أو بولندا ويستنتج مـن ذلك أن وراء سياسة الإقراض التي يتبعها البنك دوافع غيـر اقتـصادية تتـسم بالتميز بين الدول.(الكعكي، 1986، ص44)

6- **مشكلة اختيار التقنية المناسبة:** إن اعتماد إدارة البنك الدولي لبرنامج القروض يعني التأكيد على استخدام الموارد المالية سواء أكانت مقترضة من الخارج، أو محلية بصورة عقلانية وهذا يتطلب وجود برنامج للتنمية لدى الدولة المقترضة، وضرورة مشاركتها الجدية في الاستثمارات المراد تحقيقها وبهذا التركيز يهمل البنك عملية اختيار التقنية المناسبة، كما يهتم بتمويل مشاريع محددة ذات المنافع العامة، والقادرة على تسديد قيمة القروض مع الفوائد.(عجام، 2006، ص45)

7- **الاهتمام بزيادة الناتج المحلي الإجمالي :** كان اهتمام البنك يتركز قبل كل شيء على ضرورة زيادة الناتج المحلي الإجمالي، مما جعله يتجه إلى دعم وتمويـل قطاعات النقل والطاقة، بينما أهملت قطاعات مثل الزراعة والصناعة إضافة إلى الخدمات الاجتماعية مثل التعليم، والصحة، والإسكان رغم أهمية هذه القطاعات بالنسبة للتنمية.

8- **قيام الاقتصاديات المتقدمة صناعيا بتبني سياسات الحمايـة لأسـواقها**: ضـد صادرات الدول النامية فوضعت الحواجز، وفرضت الجمارك المرتفعـة، ممـا أدى إلى تقليص الطلب على صادرات الدول النامية.(الهزايمة، 2007، ص71)

9- **انخفاض عائدات الصادرات للدول النامية:** لقد تم انخفاض عائدات الـصادرات الأفريقية بنسبة(22%) سنوياً خلال عام (1973) وبعدها ولكن الصورة انقلبـت تماماً مع بداية عام (1980)، إذ انخفضت العائدات بنـسبة(9%) سـنوياً، ثـم انخفضت بنسبة(7%) عام (1985)، ثم ارتفعـت بنـسبة (26%) فـي عـام

(1986)، وبنسبة (6%) عام (1987)، باستثناء النفط وهذا التطور السلبي أضر كثيراً في معدلات التبادل التجاري لدول العالم الثالث، (القوة الشرائية للصادرات مقارنة بتكلفة الواردات)، حيث ارتفعت أسعار المواد المستوردة من الدول الصناعية وانخفضت أسعار صادرات الدول العالم الثالث من جهة أخرى.(راضي، 2007، ص51)

10- **سوء استخدام الموارد المالية المقترضة من الخارج** أنفقت دول العالم الثالث الأموال المقترضة في مشاريع غير إنتاجية (أنشطة استهلاكية)، وغير مربحة فالأموال لم تستثمر في كثير من الأحيان في القطاعات الاقتصادية (الزراعة، الصناعة) وإن جزء كبير منه يستخدم لسد العجز الكبير في الموازنة العامة للدول.

11- **الفساد الإداري في الجهاز الحكومي لدول العالم الثالث:** أصبح الفساد ظاهرة من الظواهر الاقتصادية، والاجتماعية الخطيرة، في دول العالم الثالث ففي مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية في الدول النامية تأكد أن قرابة (80%) من الاعتمادات المخصصة لمشروعات التنمية تؤول في نهاية المطاف إلى مسؤولين حكومين. (الحديثي، 2000، ص34)

12- **هروب رؤوس الأموال للخارج:** يعتبر هذا العامل من أشد العوامل أضراراً في اقتصاديات الدول النامية، حيث يقوم الأفراد والشركات بتمويل (ثرواتهم)،بطرق غير مشروعة إلى الخارج وهذا يعني تحويل قوة شرائية للخارج، في حين أن اقتصاد دول العالم الثالث في أشد حاجة إليها لتمويل الاستثمارات التنموية.(الناصر،2007، ص206- ص207).

8:3 أسباب تزايد حجم القروض الخارجية :

قامت القيادات السياسية في دول العالم الثالث بالاقتراض من الخارج، بهدف التخلص من حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي، بعد حصولها على استقلالها السياسي والندرة في المدخرات المحلية كانت الحاجة ملحة للقروض بهدف تغطية الطلب المحلي المتزايد وتشجيع الصادرات، وبما أن القروض الأولى لم تكن كافية

لتحقيق الأهداف المنشودة ازداد الطلب على قروض جديدة لاستثمارها، وقـروض أخرى إضافية لتسديد أقساط وفوائد القروض القديمة. (سلامة، 2000، ص15)

1- هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية:

إن جذور مشكلة الديون الخارجية عميقة جداً تصل في أساسـها إلـى هيكـل العلاقات الاقتصادية المحلية والدولية، والتوزيع غير العادل للثروة والـدخل النـاتج عنها سواء على المستوى المحلي، أو الدولي ففي حين تسيطر الدول الصناعية على (70%) من الناتج المحلي الإجمالي للعالم، نجد أن نصيب الدول العـالم الثالـث لا تتجاوز نسبة (30%).(الهزايمة،2007، ص102)

2- تزايد عدد سكان العالم:

يقدر عدد سكان العالم في منتصف (1992) بنحو(5.84) مليار نسمة علماً أنه كان عام (1990) نحو (5.2) مليار نسمة بعد أن كان العدد قرابة (2.6) مليار نسمة عام (1950) و(4.0) مليار نسمة عام (1975)، وقدر عدد سكان الدول الـصناعية المتقدمة بنحو (20.7%) من سكان العالم عام (1990) فقط، وهذا التناقص يعني أن النسبة المئوية لسكان الدول العالم الثالث (79.3) عام (1990)، وهذا كافي لزيـادة الطلب على القروض. (أبو عامود، 2002، ص54)

3- زيادة الواردات من الغذاء :

يعتبر الوضع الغذائي في الدول العالم الثالث أحد أهم المشاكل التـي تواجـه المجتمع الدولي فقد انخفض إنتاج الغذاء العالمي بصورة ملحوظـة خـلال الفتـرة (1987- 1988)، مما أدى إلى نقص الاحتياجات من الحبوب بمقدار الربع ونتيجة لهذا النقص تقلص مستوى الاستهلاك بنسبة (17- 18%)، وهذا النقص في الإنتاج (العرض) سبب ارتفاع في أسعار المواد الغذائية الأساسية المستوردة من الخارج في تلك الفترة مما أخطر دول العالم الثالث إلى دفع مبالغ إضافية لتسديد فاتورة الغـذاء المستورد تتراوح ما بين (2.5)-(5.0) مليار دولار عـام 1989 لمقابلـة ارتفـاع الأسعار فقط.

4- النجاحات الاقتصادية المحققة في عام (1965-1980):

تعتبر الفترة الزمنية من (1965) إلى (1980) من السنوات الجيدة بالنسبة للتنمية الاقتصادية في بعض دول العالم الثالث ففي هذه الفترة حققت (36) دولة من العالم الثالث زيادة سنوية في متوسط دخل الفرد قدرت بنحو (3.0%) ويعتبر هذا معجزة اقتصادية .(عجام،2002، ص187- ص189)

5- تقلبات أسعار الفائدة :

كانت تكلفة الاقتراض الخارجي خلال الفترة(1969-1979) من القرن العشرين منخفضة مما شجع دول العالم الثالث على طلب المزيد من القروض التي منحت لها بسخاء ثم تحولت إلى فوائد سلبية نهاية عام 1979 نتيجة لارتفاع معدلات التضخم وهذه الحقيقة تعني أن دول العالم الثالث تجني تدفقات مالية إيجابية لصالحها لأنها تسدد أقل مما اقترضت ولكن عام (1979) تبنت الحكومة الأمريكية سياسات نقدية صارمة بهدف مكافحة التضخم من جهة ووقف هروب رأس المال من أمريكا للخارج من جهة أخرى وبسبب محاربة تضخم عجز الموازنة الأمريكية فقد تقرر رفع أسعار الفائدة إلى مستويات عالية لم تصرف من قبل حيث ارتفعت إلى نسبة مئوية قاربت (20%) عام (1980).(البياتي، 2008، ص15)

6- تقلبات أسعار النفط العالمية:

ارتفعت أسعار النفط العالمية بصورة كبيرة ففي الفترة (1973-1974) والفترة (1979-1980) وبما أن أغلب الدول النامية تحصل على الطاقة من الخارج فإن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى امتصاص الجزء الأكبر من عوائد صادراتها وفي عام (1982) انقلبت الصورة بانخفاض أسعار النفط وتقلص الطلب العالمي على النفط إلى النصف تقريباً وأصيبت خطط التنمية للدول المصدرة للنفط بالعجز وتقلصت عوائد صادراتها من العملات الدولية إلى أقل من النصف خلال الفترة (1982-1988) وسقطت الدول المصدرة للنفط في المصيدة وزادت من طلبات القروض الخارجية.

7- تقلب أسعار المواد الخام:

في بداية عام (1973) كانت أسعار صادرات الدول النامية من المواد الخـام (المعدنية والزراعية) مرتفعة في الأسواق العالمية مما شجع دول العالم الثالث إلـى طلب القروض من الخارج وكلها أمل أن بمقدورها الحصول على عائدات متزايـدة لصادراتها من المواد الخام وتسديد ما عليها من ديون ولكـن انخفـضت الأسـعار الحقيقية للمواد الخام بمعدل متوسط يقدر بنسبة (18%) وانخفضت أسـعار الـسكر (64%) والقصدير (57%) والنفط الخام (53%) والقطن(32%) والبن(30%).

8- المنافسة الحادة للمواد الخام الطبيعية من قبل المواد المصنعة.(البياتي،2008، ص87- ص91)

9:3 إعادة جدولة الديون الخارجية وتقنياتها :

إن إعادة جدولة الديون الخارجية هو مصطلح قانوني يعني الاتفاق من جديـد بين المدين (المقترض) والدائن (المقرض) على شروط جديدة تخـص القـرض السابق ما لم يلتزم المدين بتنفيذها كما جاء في العقد المبرم بين الطـرفين وتعنـي إعادة ترتيب شروط سداد أقساط الدين الأصلي مع الفوائد عند استحقاقها أي إعـادة لجدول السداد سواء لدين واحد أو لمجموعة من الديون المتراكمة.

1:9:3 شروط إعادة الجدولة:

قبل أن يوافق الدائن على إعادة جدولة القروض يتعين علـى المـدين تنفيـذ الشروط الأساسية التالية:

2:9:3 شروط نادي باريس:

دفع جميع الفوائد المستحقة عن المبالغ المتبقية المتأخرة إلى أن يسدد القـرض نهائياً وبالكامل وهذه تعتبر تكلفة الجدولة وهذا الإجراء لمعاقبة المدين كي لا يعـود إلى طلب إعادة جدولة القرض مرة أخرى وعادة ما يكون سعر فائدة التأخير كبيرة وفي حالة تأخر المدين عن تغطية بعض الدفعات المستحقة عليه أن يتحمل غرامات تأخير:

1- تغطية الدفعات المتأخرة خلال (12) شهراً وفي بعض الأحيان أطول من ذلـك فإذا ما وجدت على المدين دفعات مالية تكون مستحقة عليه خلال الأشهر القليلة من تاريخ طلب إعادة الجدولة فإن عليه تسديد هذه الدفعات أيضاً.

2- عدم النظر للديون قصيرة الأجل والديون التي سبق وأن أعيدت جـدولتها مـع وجود بعض الاستثناءات.

3- عدم السماح للمدين بقبول معاملة خاصة (أفضلية) من طرف آخر خارج نـادي باريس وعدم السماح بالبحث والتفاوض بشأن قروض أخرى بشروط مماثلة.

4- إبرام اتفاقية المساندة والمؤازرة كذلك التعهد بتبنـي وتنفيـذ برنـامج التكيـف الاقتصادي وتشمل هذه التعهدات على توجهات خاصة بالسياسات النقدية والمالية وكذلك فيما يخص التجارة الخارجية والإنفاق العام.

5- مقابل الالتزامات السابقة يسمح بإعادة جدولة الديون بنسبة(85-90%) من قيمة القرض المستحق خلال فترة معينة مع تمديد فترة التسديد إلى (5) سنوات أخرى ويتم تسديد النسبة المئوية المتبقية من القرض خلال فترة السماح.

لشرح آلية نظام إعادة جدولة القروض يدرج المثال التالي :

قرض قيمته (10) مليون دولار بفائدة سنوية ثابتة نسبتها (5%)

أ- فترة الاستحقاق (10) سنوات

ب- فترة السماح (5) سنوات

ج- يدفع أصل الدين على أساس خمسة أقساط سنوية متساوية بعـد انتهـاء فتـرة السماح

د- تدفع الفوائد المتراكمة عن فترة السماح بعد انتهاء هذه الفترة وعلى هذا الأساس فإن المدين يخدم الدين حسب الجدول الزمني الآتي :

1- نهاية السنة الخامسة يدفع المدين مبلغ (2.5) مليون دولار كفوائد متراكمة عـن سنوات السماح / الإمهال.

2- نهاية السنة السادسة يدفع المدين مبلغ (0.5) مليون دولار فوائـد مـن الـسنة السادسة إضافة إلى قسط أصل الدين (2.0) مليون دولار (2.0+0.5=2.5 مليون دولار).

3- نهاية السنة السابعة يدفع المدين مبلغ (0.4) مليون دولار فوائد عن السنة السابعة إضافة إلى مبلغ (2.0) أصل الدين (2.0+0.4=2.4 مليون دولار).

4- نهاية السنة الثامنة يدفع المدين مبلغ (0.3) مليون دولار فوائد عن السنة الثامنـة إضافة إلى مبلغ (2.0) قسط أصل الدين (2.0+0.3=2.3 مليون دولار).

5- نهاية السنة التاسعة يدفع المدين مبلغ (0.2) مليون دولار فوائد الـسنة التاسـعة إضافة إلى مبلغ (2.0) قسط أصل الدين (2.0+0.2=2.2 مليون دولار).

6- نهاية السنة العاشرة يدفع المدين (0.1) مليون دولار فوائد السنة العاشرة إضافة إلى مبلغ (2.0) قسط أصل الدين (2.0+0.1=2.1 مليون دولار).(عجام،2006، ص107- ص110)

10:3 الحجج المعارضة لطلب القروض الخارجية :

1- التخوف من صرف القروض في أغراض استهلاكية بحتة مما يعيـق حركـة التطور والنمو الاقتصادي.

2- بالرغم من أهمية القروض الخارجية في تنمية الطاقـات الإنتاجيـة للاقتـصاد الوطني وتطوير الخدمات العامة وتحقيق نمواً للنـاتج المحلـي إلا أن بعـض المستثمرين من القطاع الخاص سيتوقفون عـن الاسـتثمار بـسبب التـضخم المتواصل.

3- إن الخير التابع من إنفاق القروض الخارجية لا ينتفع به إلا مجموعة أو فئـات من أفراد المجتمع وتتضرر منه الكثير وخاصة ذوي الدخل المحدود.

4- إن عملية زيادة الضرائب والرسوم المفروضة لا تؤثر على ذوي الدخول مـن الذين انتفعوا في الماضي من الإنفاق الاستثماري فحسب بل على جميـع فئـات المجتمع ويتضرر أصحاب المشاريع الجديدة الناشئة بالعبء الضريبي.

5- زيادة أعباء الموازنة بحيث أن ضرورة تسديد القروض الخارجية مـع الفوائـد تعني تخصيص سابق لموارد مالية أكبر للنفقات العامة للدولة لتـسديد أقـساط القرض مع الفوائد وهذا التخصيص المسبق يحد من حريـة التخطـيط الـسليم لمشروع الموازنة العامة للدولة .(الحمش،2006، ص65- ص68)

11:3 أثر أداء سياسات البنك الدولي :

1- إن إدارة البنك لا زالت تتأثر كثيرا بنفوذ الدول (5) الكبـرى وعلـى رأسـهم الولايات المتحدة الأمريكية.
2- لا يقدم البنك الدولي إلا القليل لتنمية المشروعات الصناعية وهي حجر الزاويـة في التنمية الاقتصادية في الدول النامية.
3- تزايد المشروطية من قبل البنك الدولي وخاصة في برامج الإصـلاح الهيكلـي التي تحتاج إلى إعادة نظر من قبل البنك الدولي لتكون أكثر ملائمـة لظـروف الدول النامية ويكفي الإشارة إلى عامل الوقت والعنصر الاجتماعي في تطبيـق برامج الإصلاح الهيكلي.(عارف، 1992، ص35)
4- يعاب على البنك الدولي الفائدة الكبيرة التي يأخذها من الدول النامية بالرغم من محدودية الموارد للدول النامية .(الهادي،1988، ص143- ص145)

12:3 العلاقة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي :

يعتبر صندوق النقد الدولي أحـد المؤسـسات الاقتـصادية المكونـة للنظـام الاقتصادي العالمي منذ بدأ يتكون مع نهاية الحرب العالمية الثانية مع توقيع اتفاقية " بريتون وودز" من أجل إيجاد مؤسسات نقدية دولية لتعمل علـى تثبيـت العمـلات وكذلك لإنشاء مؤسسات مصرفية دولية لمساعدة الدول علـى القيـام باسـتثمارات اقتصادية وتم مناقشة التوصيات عام 1941 مع إجراء التعديلات اللازمة عليها وتم تثبيت التفاصيل الفنية لإنشاء مؤسستين دوليتين وهما صندوق النقد الدولي والبنـك الدولي للإنشاء والتعمير وتم مناقشة إنشاء هاتين المؤسستين في مـؤتمر بريتـون وودز والتوقيع على ذلك من قبل الدول المشاركة في المؤتمر وعددها (44) دولـة (الفخري،2002،ص165- ص166) واشترطت عضوية صـندوق النقـد الـدولي بوصفها شرطاً أولياً لعضوية البنك الدولي مما أعطى الصندوق دوراً رائداً في نظام النقد الدولي.

أسس صندوق النقد الدولي في عام 1944 من (44) دولة وبلغ عدد أعـضائه (179) بعد ما يقارب (50) سنة من إنشائه وهو المنظمة العالمية النقدية حيث يقوم

على إدارة النقد وتطبيق السياسات النقدية من أجل تحقيق الاستقرار النقدي وعلاج العجز في موازين مدفوعات الدول الأعضاء فيه (عبد الحميد ،2006، ص68) ومن أهدافه تشجيع التعاون النقدي الدولي وتيسير التوسع والنمو (المتوازن) في التجارة الدولية وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع الأعضاء وسنداتها الحكومية وهو عبارة عن رصيد من العملات تقدمه الدول الأعضاء كافة بحسب حصتها المحددة لها ويتوقف حق الدولة العضو في السحب من موارد الصندوق حسب حصتها لذلك فإن الدول الغنية تستحوذ على النصيب الأكبر من حقوق السحب العادية ويفرض الصندوق على أعضائه تجنب الإجراءات التي من شأنها التمييز والتفضيل في التجارة (الحمش ،2000، ص20)

1:12:3 وظائف ومهام الصندوق:

يحقق صندوق النقد الدولي أهدافه من خلال قيامه بالوظائف والمهام التالية (عبد الحميد ،2006،ص68):-

1- تثبيت أسعار الصرف وتجنب المنافسة على تخفيض العملات.
2- حرية تحويل العملات وإقامة نظام متعدد الأطراف في المدفوعات الدولية.
3- تقديم المشورة للدولة العضو من أجل معالجة الاختلالات النقدية والاقتصادية.
4- تقديم السياسات التصحيحية من أجل تحقيق التوازن الخارجي المرتبط بالتوازن الداخلي للدولة العضو التي يجوز لها تطبيقها.
5- إزالة الحواجز من وجه التجارة الدولية والمساهمة من خلال ذلك في تحقيق مستويات عالية من العمالة والدخل.(ناجي، 2001، ص84)
6- تزويد الدول الأعضاء مؤقتاً بالعملات عن طريق وضع موارد الصندوق تحت تصرفها لاختلاف موازين مدفوعاتها.

وتستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها (النقيب،2004،ص252) على حوالي (20%) من القوة التصويتية لصندوق النقد الدولي نظرا لمساهمتها الكبيرة في موارد الصندوق وتمثل الدول الرأسمالية ال(5) ما نسبته (41.7%) من القوة التصويتية.

13:3 العلاقة بين البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية :

واجه المشاركون في مؤتمر (بريتون وودز) الحاجة إلى إنشاء منظمة دولية للتجارة بهدف تنظيم التبادل الحر عن طريق المراقبة البنيوية والاستثمارات الأجنبية وقانون المنافسة والاستقرار في أسعار الموارد الأولية (الحمش،2000،ص16) إلا أن الولايات المتحدة عارضت ذلك بشدة بحجة تأثيرها على سيادتها واتخاذها لقراراتها المستقلة ومن هنا كانت الموافقة على حل وسط، وهو عقد اتفاقية دولية أبرمت فيما بعد باسم (الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة)، والمعروفة اختصارا (بالجات) وذلك عام (1947) وضمت في ذلك الوقت (23) دولة وارتفع العدد إلى (118) دولة في أوائل سنة (1994) .(العيسوي ،2001،ص19) ومع هذا لا تعد (الجات) منظمة عالمية من الناحية القانونية مثل (صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي)، وإنما اكتسبت بقوة الممارسة عبر ما يقارب من نصف قرن وضع المنظمة الدولية غير الدائمة التي تمارس مهامها من خلال سكرتارية دائمة مقرها في جنيف ثم أدخلت تعديلات على اتفاقية (الجات) وألحقت بها اتفاقية أخرى خلال ثمان جولات من المفاوضات استمرت سنوات عديدة، آخرها كانت جولة الاورغواي (1986-1993)، التي أسفرت عن إنشاء منظمة التجارة العالمية وتم التوقيع عليها في مؤتمر مراكش في (15) نيسان (1994)، وظهرت للوجود في كانون الثاني (1995)، وهكذا أصبحت منظمة التجارة العالمية ومن ثم تطور النظام التجاري العالمي لتنتقل معه عدة عناصر من مقومات السيادة الوطنية (للدولة القومية)، ومؤسساتها إلى سلطة القرار الاقتصادي الدولي الذي تصدره هذه المؤسسات الاقتصادية، الدولية وعلى رأسها منظمة التجارة العالمية حيث ينبغي على الدول الراغبة في الانضمام إلى هذه المنظمة إعادة هيكلة اقتصادها ونظمها الاقتصادية والنقدية والتجارية، وأن تعمم سياستها التجارية وأن تعدل قوانينها وأنظمتها التجارية بما ينسجم وقواعد السلوك التجاري الدولي الذي ترسمه منظمة التجارة العالمية.(الجميلي،2002،ص71)

1:13:3 تهدف منظمة التجارة العالمية إلى تحرير التجارة العالميـة مـن خـلال سعيها لتحقيق الأهداف التالية: (عبد الحميد ،2006،ص94)

1- زيادة حدة المنافسة التجارية التي تعتمد على الكفاءة الاقتصادية فـي الأسـواق العالمية.

2- رفع معدلات نمو الدخل الحقيقي من أجل تعظيم الدخل القومي العالمي.

3- الاستقلال الأمثل لموارد العالم وتوظيفها بما يحقق زيادة الإنتاج.

4- توزيع العمل الدولي يهدف توسيع الإنتاج ورفع نطاق التجارة العالمية.

5- توفير البيئة الملائمة والحماية المطلوبة لتنمية التجارة الدولية ومحاولة إشـراك الدول النامية. (محمد، 2011، ص14)

شكلات منظمة التجارة الدولية بما تسعى إليه من أجل تحقيق أهـدافها بعـض التحديات أهمها زيادة حدة المنافسة في الأسواق العالمية والمحلية، وارتفاع تكـاليف التكنولوجيا المستوردة بعد تطبيق حماية الملكية الفنية والفكرية والتي حظرت تقليـد أية سلطة إنتاجية، وتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية والتأمينات.

والعلاقة الواضحة لمنظمة التجارة العالمية مع البنك الدولي يأتي فـي إنـشاء منظمة التجارة العالمية في ضوء استكمال النظام الاقتصادي العالمي الجديد، لأركانه الرئيسية، حيث تمثل منظمة التجارة العالمية الركن الثالث من أركان هذا النظام إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبالتالي تعمل منظمة التجارة العالمية مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على إقرار وتحديد معـالم النظـام الاقتـصادي العالمي الجديد الذي أصبح يتميز بوحدة السوق العالمية، ويخضع لإدارة وإشـراف مؤسسات اقتصادية وعالمية، تعمل بصورة متناسقة ويمكن القول أن منظمة التجارة العالمية هي منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة، وتعمـل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد على إدارة وإقامة دعـائم النظـام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية، وزيادة التبـادل الـدولي والنشاط الاقتصادي العالمي وتقف على قدم المساواة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية الدوليـة المـؤثرة علـى الأطـراف

المختلفة في العالم للوصول إلى إدارة أكثر كفاءة وأفضل للنظام الاقتصادي العالمي. (عبد الحميد ، 2006، ص104)

14:3 الدور السياسي لمؤسسات التمويل الدولية :

أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى إعادة قيام روابط جغرافية وسياسية جديدة بين جمهوريات الاتحاد السوفيتي، وإلى إحداث التغيرات الجغرافية السياسية الناشئة عن اهتزاز التوازنات الاستراتيجية في أوروبا بصورة خاصة الأمر الذي ظهرت معه الحاجة إلى إرساء قواعد جديدة للتعامل الدولي تتوافق مع المصالح الغربية بوجه عام ومع الأهداف الأمريكية بشكل خاص وقد كثر الحديث عن النظام العالمي الجديد وتفسير نهاية فترة القطبية الثنائية التي كانت تتقاسم العالم، فبعد سقوط جدار برلين عام 1989 شاعت التفسيرات المتنوعة حول طبيعة النظام العالمي الذي سيسود بعد انتهاء الحرب الباردة، وبعد نشوب حرب الخليج الثانية بدأ الحديث عن نظام القطب الواحد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

أدركت الولايات المتحدة الأمريكية وجود ضرورة ملحة وحيوية لتصوير ملامح ذلك النظام العالمي الجديد، لكي تضفي على هيمنتها العالمية بعداً أخلاقياً يبرر لها أن تأخذ بزمام قيادة الدول الكبرى، ولتضفي مسحة من الشرعية على مواقفها وسياساتها إزاء دول العالم المختلفة، باعتبارها الحاملة للواء النظام العالمي الجديد والموافقة على قيم العدالة والحق وسيادة القانون في العالم.(الجميلي، 2002، ص54)

ولقد تزامنت دعوة الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1991 إلى ما يسمى بالنظام العالمي الجديد مع تحشيد التحالف الدولي ضد العراق خلال الأعوام (1991-1995) الأمر الذي مهد للولايات المتحدة الأمريكية زعامة النظام العالمي الجديد وفر إطاراً أخلاقياً لتغطية التدخل العسكري الأمريكي في الخليج، ومبرراً لدور الإئتلاف الغربي في إعادة الشرعية الدولية لدولة الكويت وظهرت السمات الرئيسية للنظام العالمي الجديد التي يمكن تلخيصها بالنقاط التالية :

1- الانتقال نهائيا من نظام القطبية الثنائية إلى نظام الفردية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية .
2- انتقال الصراع العالمي، بعد انهيار التوازن الدولي وانضمام المعسكر الشرقي إلى المعسكر الغربي، من صراع سياسي وعسكري إلى صراع اقتصادي، ومن صراع الشرق والغرب إلى صراع بين الشمال الغني والجنوب الفقير.
3- استعداد الدول الأوروبية لمساعدة واشنطن عسكرياً، في أعمالها العدوانية ضد الشعوب، وفي السيطرة على الثروات.(أحمد، 1994، ص48)
4- تحويل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والهيئات الدولية والوكالات المتخصصة إلى آلات طيعة تعمل لخدمة مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.
5- تحجيم المبادئ الدولية، وتشويه الأخلاق الفاضلة وقلب معايير الوطنية، واستعمال ميزانين ومكيالين في معالجة القضية الواحدة.
6- أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية بحكم ترؤسها للنظام الدولي الجديد مطالبة بفرض النظام والاستقرار الدوليين خصوصاً بعد ظهور الصراعات العرقية أثر انهيار الاتحاد السوفيتي.(الجباعي،1992،ص25)

واعتمدت هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي على القوة العسكرية ونشرها واستخدامها عند الحاجة، مع السعي الدائم لتفكيك القوى الأخرى المناوئة ونزع سلاحها وحصره وتحديده ومن هنا باتت سياسة أمريكا الخارجية هي سياسة القوة في العلاقات من أجل تكريس النفوذ، الانفراد الأمريكي بالهيمنة على النظام الدولي.

وفيما يتعلق بالدور الجديد للأمم المتحدة في ظل الانفراد الأمريكي بالهيمنة على تفاعلات النظام الدولي، فقد وجهت إليه عدة انتقادات من أهمها ما يلي:
1- تراجع دور الجمعية العامة للأمم المتحدة، لحساب مجلس الأمن، إضافة إلى تعزيز قدرة الولايات المتحدة في تحريك مجلس الأمن، لخدمة مصالحها وتطويع القانون الدولي لحساب الاعتبارات السياسية الأمريكية.
2- قيام الولايات المتحدة بتطبيق الشرعية الدولية بصورة انتقائية، بالشكل الذي يتفق والمصالح الأمريكية والغربية .(إبراهيم، 1999، ص72)

3- إضفاء الشرعية الدولية على سلوك، وممارسات الولايات المتحدة حيال القضايا والمواقف المختلفة.(الحمد،1991، ص32)

4- أصبحت الأمم المتحدة ممثلة بمجلس الأمن، من الآليات الهامة في إدارة الصراع من جانب القوى الكبرى دائمة العضوية في المجلس، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، وذلك بدلا من كونها أداة لحل الصراعات والنزاعات بين الدول. (الجباعي،1992، ص25)

علاقة الأردن في البنك الدولي

تعود علاقة الأردن بالبنك الدولي إلى أوائل عام 1961 من القرن الماضي حيث تلقى الأردن أول قرض في العام 1961، وقد تطورت هذه العلاقة خلال السنوات اللاحقة كنتيجة لحاجة الأردن إلى تمويل مشاريعه التنموية في القطاعات المتعددة وتتمثل علاقة التعاون بين الأردن والبنك الدولي من خلال قيام البنك الدولي كل (3) سنوات بالتشاور مع الحكومة الأردنية بصياغة استراتيجية محددة لتقديم القروض، والمساعدات الفنية والمالية للأردن، وإصدار تقرير عن هذه الاستراتيجية يقدمه لمجلس إدارة البنك لإقراره وغالبا ما يتم منح القروض والمنح والمساعدات من قبل البنك بناء على مجموعة من الشروط يطالب بتنفيذها، والتي يرى أن لها دوراً في تطوير البيئة الاقتصادية والسياسية، والاجتماعية في الأردن، وبالتالي تحقيق التنمية المنشودة التي يسعى إليها الأردن.(Kevin,1994,p.137)

ويهدف البنك الدولي من تقديم القروض والمنح، والمساعدات للأردن إلى تحقيق ما يطلق عليه "الحكم الرشيد" من خلال تحسين إدارة الحكم لتحقيق المشاركة في الانتخابات، والمساهمة في مراقبة الهيئات المسئولة عن الخدمات العامة المحلية، والمساءلة أي خضوع الذين اختيروا للحكم باسم الشعب للمساءلة من قبل الشعب والأهم توفر المعلومة الصحيحة، والدقيقة أي الشفافية في آليات الحكم، وبالتالي فالبنك يسعى من خلال تطبيق الحكم الرشيد في الأردن الارتقاء بمستوى الديمقراطية وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الأمور التي ضمنها البنك الدولي في سعيه إلى تحسين إدارة الحكم هي أمور أكد عليها الدستور الأردني في مواده إلا أن تطبيقها على أرض الواقع يختلف عما يجب أن تكون عليه وبالتالي فالبنك الدولي يسعى من خلال

تطبيق الحكم الرشيد في الأردن إلى الارتقاء بمستوى الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحرية الإعلام والشفافية ومحاربة الفساد ومما تتضمنه من عناصر مهمة لتحقيق تنمية مستدامة في مختلف المجالات.(كريم، 2004، ص51)

واستفاد الأردن من المساعدات والقروض التي قدمت إليه من البنك الدولي شأنه شأن باقي دول العالم الثالث إذ أن جزء من هذه المنح كانت لأسباب سياسية واقتصادية وتنموية وفي عام 1989 واجه الاقتصاد الأردني مشكلتين رئيسيتين هما:عدم قدرة الأردن على الوفاء بالتزاماته تجاه الدائنين وبروز أزمة المديونية التي أدت إلى انهيار أسعار صرف الدينار الأردني مقابل العملات الرئيسية، وما نتج عن هذه الأوضاع من مشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية امتدت لتصل إلى حد الاضطرابات السياسية في البلاد وفي محاولة لمعالجة هذه الأوضاع لجأ الأردن إلى مؤسسات التمويل الدولية لضمان عدم إعلان إفلاس الدولة حيث تم اعتماد برنامج التصحيح الهيكلي الأول في العام 1989 بين الأردن من جهة وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي من جهة ثانية واستمر حتى عام 2003 والتي حققت الأهداف المرجوة منها حيث يعد البنك الدولي أحد أهم المرجعيات العالمية للإقراض وضع البنك الدولي شروطاً على الأردن لمنحه التمويل اللازم للمشاريع منها تشريعات، وقوانين يهدف من خلالها إلى خلق بيئة اقتصادية التي يرى البنك الدولي أنها السبيل لرفع مستوى النمو الاقتصادي في الأردن، ومنها تحديث القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار داخل المملكة إضافة إلى الإصلاح الإداري وإيجاد تنمية سياسية كشرط من الشروط التي كان يطلب بها البنك الدولي في تقديم بعض القروض للأردن.(النسور، 2010، ص5- ص7)

وتحول دور البنك الدولي في تقديم القروض للأردن في عام 1971 بشكل قطاعي في مجال التعليم والصحة والمرافق العامة ويلعب البنك الدولي دوراً في تمويل برامج التنمية الأردنية، حيث تلعب المساعدات المقدمة منه دوراً أساسياً في تمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن أهم هذه البرامج والمشاريع هي:

1- البرامج التعليمية:وتشمل على شراء المعدات والأدوات المدرسية التي تعمل على رفع الكفاءة لدى طلبة المدارس، والجامعات.

2- بناء المدارس والكليات والمعاهد الفنية، خاصة وأن الأردن يعاني من نقص شديد في هذه الأبنية، وخاصة الأبنية المدرسية.

3- بناء المستشفيات وتزويدها بالأجهزة والمعدات الطبية من أجـل رفـع مـستوى الكفاءة لدى الأطباء، وتحسين الخدمات الصحية.

4- بناء دور للمسنين.

5- تقديم الإعانات للفقراء والمحتاجين، وتقديم القروض الميسرة لهم وتشجيعهم على إقامة المشاريع الصغيرة.

وتفيد الكثير من الدراسات في الاقتصاد السياسي أن قروض البنك الدولي إلى دول العالم الثالث لا تحكمها فقط الحاجات الاقتصادية وأداء السياسة الاقتصادية لهذه الدول ولكن تحكمها أيضا المصالح البيروقراطية والسياسية لمؤسسة البنك الـدولي المؤسسية والسياسية وتلعب البيروقراطية الدولية دوراً رئيسياً وتوفر هياكل العمـل الداخلي والتوقعات بحيث إن قرارات الإقراض من قبل البنك الدولي ترتكـز علـى العوامل المستقبلية في تبوء مراكز أفضل في حكوماتهم حافزاً للبيروقراطية العاملين في مؤسسات البنك الدولي لمحاباة بلدانهم في الحصول علـى القـروض وتعتبـر المصالح السياسية والاقتصادية للبلدان التي تملك التصويت في مؤسسة البنك الدولي من محددات الإقراض للدول النامية. (ميلتون، وعليان، 1987، ص24)

الفصل الرابع

أثر التنمية السياسية على دول العالم الثالث

يحاول الباحث في هذا الفصل أن يتقصى ماهية التنمية السياسية وأثرها على دول العالم الثالث في دراسته لمداخل وأزمات وعناصر التنمية السياسية وأهمية دور البنك الدولي في التأثير على التنمية السياسية لدول العالم الثالث وركز الباحث على أهمية ودور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية مع التركيز على دور كل من الأسرة والمدرسة والإعلام والأحزاب السياسية وأهمية دور المرأة في التنمية السياسية.

1:4 مداخل دراسة التنمية السياسية

1:1:4المدخل الوظيفي النسقي: ربط أداء النظام السياسي بوجود مؤشرات كمية أو كيفية، كالفصل بين السلطات وعدد الأحزاب السياسية وإجراء الانتخابات والرقابة التشريعية للدلالة على مدى تمتع النظام السياسي بدرجة معينة من التنمية.

2:1:4 مدخل الصراع: ربط ظروف التخلف السياسي بظروف السيطرة الاستعمارية والاستقلال الاقتصادي وجمود النظام الطبقي داخل المجتمع وعليه لا يمكن تحقيق التنمية السياسية في ظل ظروف مجتمع طبقي تابع للقوى.

3:1:4 مدخل التطور الاجتماعي: التركيز على العمليات الاجتماعية التي تجري داخل المجتمع مثل التصنيع والتحضر والتطور التجاري والتوسع التعليمي.

4:1:4 المدخل الإداري: اكتمال البنيان البيروقراطي في الدولة سواء تعلق بالتنظيم البيروقراطي والبنيان الحكومي.

5:1:4 المدخل التنظيمي عدم التركيز على عدد التنظيمات السياسية بقدر ما يركز اهتمامه بكيفية قيامها وتنظيمها والعلاقات الداخلية التي تميز سبل الاتصال داخلها.

6:1:4 المدخل البنائي: إن السلوك السياسي يتحدد في ضوء مدى اكتمال الهياكل والمؤسسات والأبنية التي تحتضن المواطن وتحفزه على النشاط السياسي.(علام،2003، ص89)

2:4 أزمات التنمية السياسية للعالم الثالث:

1:2:4 أزمة الهوية:- وتحتل هذه الأزمة أهمية كبيرة في عملية التنمية الـسياسية ذلك لأن غالبية الدول تعاني من الانتماءات إلى العشيرة أو الطائفية أو الجماعـات الأثنية واللغوية وهذه الأزمات تتنامى مع الشعوب بالهويـة القوميـة وهنـا علـى الأنظمة السياسية أن تخلق شعوراً مشتركاً بين أفراد المجتمع الواحد وهذا الـشعور يجعلهم يشعرون بالتميز عن المجتمعات الأخرى وإدراك بأن وطنهم الحقيقي هـو الرقعة الإقليمية التي يعيشون عليها وأن هويتهم تتجسد بانتمائهم لهذه الرقعة .

2:2:4 أزمة المشروعية :- هي إمكانية الاتفاق حول مشروعية الـسلطة القائمـة لذلك فإن مآل هذه الأزمة تتفاوت من دولة لأخرى لذلك فإن الثقافة السياسية تقلـل من حدة أزمة المشروعية.(علام، 2003، ص18)

3:2:4 أزمة التغلغل:- على الدولة التغلغل في كافة أجزاء ومستويات المجتمع لكي يستطيع أن تحركه .(مجيد، 2008، ص15)

4:2:4 أزمة المشاركة:- كلما زادت المشاركة الشعبية كلما زادت المطالب التـي تواجه النظام السياسي مما يتطلب فاعلية أكبر من النظام للاستجابة إلى هذه المطالب الجديدة وأن هذه الأزمة تتجه نحو تحقيق الديمقراطية من خلال إشراك الجمـاهير بالعمل السياسي .(عميش، 2006، ص77)

5:2:4 أزمة الاندماج:- تنصب على المدى الذي ينتظم فيه النظام السياسي بكامله على اعتبار أنه نظام وروابط متفاعلة فيما بينها بمعنى على النظـام الـسياسي أن ينظر لكل المطالب التي يحتاجها أفراد المجتمع.(عارف، 1998، ص87)

6:2:4 أزمة التوزيع:- كيفية عمل الحكومة على توزيع المنافع والخـدمات بـين أجزاء المجتمع ومن هو المستفيد من عمل الحكومة وماذا عليها أن تفعل من أجـل تقديم أكبر الخدمات لكل أجزاء المجتمـع المتنوعـة. (العنـاني،2007،ص202-ص205)

3:4 عناصر التنمية السياسية التي يجب أن تتوفر للعالم الثالث:

1:3:4 وجود نظام سياسي شرعي وفاعل.

2:3:4 وجود مجتمع سياسي ذو إرادة تنموية.

3:3:4 مؤسسات مستقرة ومبنية على أسس ديمقراطية والحرية والتعددية السياسية والمساواة.

4:3:4 حل أزمات التنمية السياسية وهي أزمـة الهويـة والمـشروعية والتغلغـل والاندماج والتوزيع.

5:3:4 تحقيـق تغيـر سياسـي متـوازن ومـدروس ومخطـط لـه ومستمر.(الخضور،2008،ص207)

4:4 خصائص التنمية السياسية :

1:4:4 عملية تطورية وليست مرحلة معينة أو موقف معين ولا يمكن التوصل إلى نقطة فاصلة أو حد قاطع بين التخلف والتقدم أي لا يستطيع أحد أن يحدد بدايتها كما لا يملك أحد أن يصل إلى نهايتها وإن كان يمكن تحديد المؤشرات الدالة عليها سواء تعلقت ببناء الإنسان أو المؤسسات أو اكتمال القيم السياسية.

2:4:4 عملية نسبية أي لا يمكن تحديد مستوى مطلق من التنمية أو التخلف.

3:4:4 عملية وحركية أي غير ساكنة تعني الإضافات المستمرة لمتغيرات جديـدة تقود إلى تطور جديد كما لا توجد مرحلة تتوقف عندها مع الإسهامات من كل جيل.

4:4:4 العالمية إن خصائص النظام الدولي المعاصر تجعل من المستحيل أن تحتكر دولة مقومات وعناصر التنمية وتحجبها عن الدول الأخرى.

5:4:4 التراكمية أي أن الخبرات الإنسانية أو الدولية تنفصل تاريخياً عن بعـضها البعض فالدولة تتميز بوجود ذاكرة قوية وهكذا فإن الحديث عن مراحـل تاريخيـة منفصلة عن غيرها وغير متصلة غير صحيح بحيث أن تـراكم وتجمـع وتخـزين الخبرات التنموية والثقافية شأنه الإضافة إلى المقومات اللازمة لاستمرار واستكمال عملية التنمية. (عبد الحميد، 2006، ص57)

6:4:4 الشمول تعني تنمية مجتمعيـة وتـشمل التنميـة الاقتـصادية والـسياسية والاجتماعية والفكرية وهكذا تصبح التنمية السياسية جزء مـن كـل.(الـشريفي ، 2007، ص89- ص93)

5:4 دور البنك الدولي في التنمية السياسية لدول العالم الثالث :

يقدم البنك الدولي الحلول لدول العالم في أهمية التنميـة الـسياسية بوصـفها عملية نمو في كفاءة المؤسسات بحيث تصبح قادرة علـى التجـاوب مـع مـسائل المشاركة السياسية والتعبئة الاجتماعية وارتباط التنمية السياسية بالتحديث وربطهـا وقدرات النظام المؤسسي لتتماشى مع عملية التنمية والتحديث وتمر بعدة مراحل :

1- ترشيد السلطة.
2- التخصص الوظيفي.
3- المشاركة السياسية.

وهي بداية التحول للديمقراطية إلى التركيز على النظام السياسي في دراسـات التنمية السياسية وانعكاساً لأزمة التنمية في الدول حديثة الاستقلال وعدم قدرتها على تحقيق التنمية المتوقعة فقد اعتبرت دراسات التنمية في هـذه المرحلـة أن عمليـة التحديث والانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث وينتج عنها مـشكلات متعددة أو أزمات تنموية بحاجة إلى التغلب عليها وتم النظر إلى التنميـة الـسياسية بوصفها تجسد قدرة النظام السياسي على التعامل والتكيف مـع مـشكلات التنميـة السياسية مثل مشاكل الشرعية والهوية والمـشاركة والتغلغـل.(الجنـاحي، 2001، ص97)

وأن الاهتمام بقدرات النظام السياسي يشكل نوعاً من الدفاع عن النظام والنخب الحاكمة وأهميتها في الحفاظ على النظام واستمرار يته حيث أصبح النظام واستقراره غاية وليس وسيلة للوصول إلى مجتمع حديث وأصبح دور البنك الدولي كمؤسـسة عالمية متزايد في تقديم المشورات والنصائح للعالم الثالث خاصـة قـضايا التنميـة والمساعدات ويقدم رؤية بأن التنمية بالمفهوم الواسع إضافة إلى جانبها الاقتـصادي كزيادة مستمرة في مستويات المعيشة وإن أهم جوانب التنمية الـسياسية بـالمفهوم

الواسع هو توفير فرص أكثر عدالة للناس في كافة المجـالات وضـمان الحريـات السياسية والحريات المدنية للمواطنين وقدرة الدولة على قيادة التنميـة فـي تفعيـل المؤسسات العامة وزيادة فعاليتها بوضع قواعد وقيود تحد من التصرفات التحكميـة للدولة ومكافحة الفساد وإخضاع مؤسسات الدولة لزيادة كفاءتها وتحسين دور الدولة وأن تصبح أكثر استجابة لاحتياجات المواطنين وتوسيع مشاركتهم وإرساء القـانون وتوفير بيئة سليمة لسياسات الاستثمار في تـوفير الخـدمات الاجتماعيـة والبنيـة الأساسية وحماية الضعفاء.

ويعتبر البنك الدولي أن الحكم الجيد هو عامل وأداة رئيسية لتحقيـق التنميـة السياسية والاجتماعية والإنسانية كما تشمل معاملة جميع المواطنين بشكل متساو أمام القانون دون تمييز وإتاحة فرص متساوية للاستفادة مـن الخـدمات المقدمـة مـن الحكومة وأن تخضع الحكومة للمسألة من قبل الشعب والمساءلة ترتكز على الشفافية بتوفير المعلومات والشفافية في آلية الحكم وتأتي من اختيار المواطنين على قاعـدة التنافس والكفاءة والفصل المتوازن بـين الـسلطات لتـسوية المـساءلة الداخليـة وإصلاحات إدارية لتعزيز المساءلة وتقوم على توفير الحريات والمشاركة والعـدل في توزيع الخدمات ونشر المعلومات وتوفير إعلام حر ومـستقل وتقويـة الـسلطة التشريعية واستقلال السلطة القضائية وتقوية وإصـلاح أجهـزة الدولـة الإداريـة والمقدمة للخدمات وتفعيل دور الديمقراطية وربطها في تحقيق التنمية السياسية التي تتميز بسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان ومستوى أفضل من المعيشة والقـضاء على أشكال التميز ضد المرأة ومواضيع التنمية الـسياسية مـن خـلال مؤشـرات المشاركة والديمقراطية وفصل السلطات وتخصصها كمتغيرات في الحكم الـصالح الذي يعتبر ضروري لخلق بيئة ملائمة لعمل السوق والنشاط الاستثماري الخـاص والتوجه في زيادة دور مؤسسات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية في مـشاركة الدولة في توفير الخدمات أو تقديم المساعدات للمواطنين الذين لم تتيح لهم الفـرص في الاستفادة من ثمرات السوق والتنمية السياسية هي حراك يهدف لخلـق قناعـات مشتركة لدى أفراد المجتمع لقبول هيكلة سلطوية حتى وإن لم ينتخبوها وذلك عـن طريق إشراك مجموعة مـن الفواعـل المجتمعيـة (Goldsmith,2001,p.21)،

وأدوات التنشئة السياسية منها الصحافة والمدارس ومؤسسات المجتمع المدني لنشر هذه القيم بشكل يجعل منها أرضية لتكوين ثقافة سياسية تطبع طبيعة التفاعلات بين الحكام والمحكومين وكذلك طبيعة القنوات الاتصالية فيها.

6:4 مقومات التنمية السياسية من منظور البنك الدولي :

إن التنمية السياسية حجر الأساس في صياغة أي سياسة تتسم بالعقلانية والرشد والفاعلية فالدول المتقدمة استطاعت أن تحقق معدلاً مرتفع من التنمية السياسية بسبب توفر مجموعة عوامل مترابطة مع بعضها مثل تحقيق مستوى عالي من بناء دولة القانون ودولة المؤسسات وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وتنمية مستدامة لكل هيكل من هياكل المجتمع لديها الأمر الذي اقتضى دون أدنى شك من تحقيق الاستقرار وكذلك تحقيق مستويات عالية من التنمية الشاملة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي أما الدول المتخلفة ما زالت تبحث عن مخرج لفك أسر التخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وهنا تعد التنمية السياسية منفذاً هاماً لهذه الدول تتمكن من خلاله من الانطلاق إلى درجة أعلى من التنمية ومستوى أرقى من الحياة وتنمي دور المواطن في الحياة السياسية وزيادة اندماجه وتكامله مع النظام السياسي بهذه الطريقة تشكل التنمية السياسية تحدياً أساسياً على رأس التحديات التي تواجه صانعي القرار السياسي وصانعي السياسة العامة على السواء وذلك لأن التنمية السياسية تعني ما هو أكثر من النمو الاقتصادي فهي تعني تحقيق تغيير أساسي في المجتمع وفي طرق المعيشة وفي النظام والنماذج السياسية والمؤسسية كما تعني اكتساب مفاهيم جديدة وزرع قيم جديدة إنها تعني الانتقال بالمجتمع السياسي من مرحلة أقل تقدماً إلى مرحلة أكثر تقدماً بما يتضمنه ذلك من زيادة الدور السياسي للفرد والجماعة والمؤسسات إن التطور الطبيعي يقتضي اكتمال تطور مفهوم الأمة كشرط رئيسي على وجود الدولة وتحقيق أهداف وحدة التمايز عن الأمم الأخرى وتعني الاندماج مع الدولة والاستعداد للتضحية في سبيلها فبالرغم استقلال دول العالم المتخلف منذ عشرينات وثلاثينات القرن العشرين فما زال العديد منها يعاني من معضلة بناء الأمة كما تبرز

إحدى الاهتمامات الرئيسية للتنمية السياسية هو أهمية الدور الـذي تلعبـه الدولـة والأجهزة والمؤسسات المرتبطة بها في عملية التنمية السياسية حيث أن التعددية مثلا تشير إلى مرحلة أعلى من مراحل النضج الـسياسي .(الهـواري،1988،ص103-ص105)

7:4 رؤية البنك الدولي للتنمية السياسية في دول العالم الثالث:

تعني السياسة الأخذ بيد الإنسان باتجاه تحقيق الأهداف المنشودة على اعتبـار أن السياسة هي مرجعية صناعة القرار في شتى المجالات، وهذه تتطلب جهداً ووقتاً يتجاوز برنامجاً حكومياً لفترة محدودة، لذا فإن التنمية السياسية حتى تنجح لا بد وأن تكون برنامجاً رسمياً ثابتاً والأنظمة والقوانين ذات العلاقة المباشرة التي لا بـد وأن تؤخذ بعين الاعتبار تشمل الديمقراطية والأحزاب وقانون الانتخاب وحريـة الـرأي والتعبير باعتبار هذه الجوانب ذات مساس مباشر فـي تطـوير الحيـاة الإنـسانية السياسية، وحتى تتم صياغة الأنظمة والقوانين بشكل موضوعي ولا تخدم فئة على حساب الفئات الأخرى فعلى صانعي القرار السعي لإشراك أكبر قطاع ممكـن مـن المفكرين والمثقفين من جهة، والقطاعات السياسية المتنوعة والمتعـددة مـن جهـة أخرى في وضع تصوراتها العامة التي تخدم صانعي القرار في صـياغة مـشروع التنمية السياسية، والذي لابد وأن يخضع بعد ذلك إلى عملية حوار يشترك فيها كـل قطاعات المجتمع وبشكل خاص مؤسسات المجتمع المدني.(دياب، 2005، ص50)

وأن التنمية لا تعني الجانب السياسي أو النظام السياسي فقط بل تتعدى ذلك إلى البحث في الوضع الاقتصادي والحياة الاجتماعية والأوضاع الثقافية والتربوية ممـا يعني شمولية البحث فيما يؤدي إلى تطور المجتمع والرقي ولكن في ضوء ضـوابط القانون والنظام فالقانون هو السيد بدلاً من سيادة الأفراد واحترام الـرأي والـرأي الآخر في ظل الحوار الديمقراطي والإيمان بمبدأ تداول السلطة من خلال صـناديق الاقتراع والحق المقدس في حرية التعبير للإنسان مع السعي الدائم لتحقيق مكتسبات اقتصادية واجتماعية وثقافية وتربوية للمجتمع إن كل نموذج سياسـي يـأتي معـه ببرنامج عمل متكامل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربويـة وهـو

إطار محدد تحميه مجموعة الأنظمة والقوانين التي تنبثق عن رغبة الأغلبية من قطاعات المجتمع فالنماذج السياسية التي عرفها العالم ليست بالنماذج المثلى التي لا بد وأن يؤخذ بها على أنها هي النماذج التي تصلح لكل زمان ومكان فلكل مجتمع ظروفه وقدراته ومدى تطور أفراده ووعيهم ولا تصلح عملية النقل لهذا النموذج أو ذاك لأن لكل دولة هويتها الخاصة بها ولهذا جاءت أهمية بيئة النماذج والتجارب الخارجية فإن لم تكن صالحة لهذه البيئة فمن الصعب رؤية نجاحها عندنا حتى لو كانت مثالية في التطبيق والنجاح في بيئتها الأصلية.(الخولي،2002،ص108-ص110)

إن العالم الثالث في أشد الحاجة للتنمية السياسية حيث خطورة التعدي على الهوية القومية من القوى الخارجية المعادية آخذ يظهر بشكل واضح في التواجد العلني للقوى الأجنبية على أرض الوطن العربي وما من أمة على وجه الأرض كالأمة العربية جوهرها في الوحدة وواقعها في التجزئة ومع التجزئة يتولد الفقر والتخلف والتبعية وهذه أمراض تشكل عقبة كأداء في وجه التنمية السياسية الهادفة والتي تبدأ بالإنسان وتنتهي به لهذا فإن الواقع المرير واقع التجزئة يقف في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية ويمس بشرعية النظم السياسية ذات التوجه القطري لأن هذه الأنظمة عاجزة عن تحقيق مكتسبات لصالح الأفراد من جهة مما يفرض على أي توجه نحو بناء تنمية سياسية في أي قطر من أقطار الوطن العربي عدم التغاضي عن كونه جزءاً من أمة لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار أن الوصول إلى التكامل مع بقية هذه الأقطار حتمية لنجاح التنمية السياسية حتى يتم الوصول إلى وضع سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي يتمتع ببنية قادرة على الاستقرار لأن النظرة القطرية عاجزة عن خلق برامج سياسية واقتصادية واجتماعية وهي لا تستطيع حماية أي مكتسبات يمكن أن تحققها في ظل ظروف إقليمية ودولية تسعى جاهدة للسيطرة على حقوق الآخرين بقوة السلاح إن الحوار الدائم بين أطياف العمل السياسي أياً كان حجم ولون هذا الطيف هو ضرورة حتمية لصياغة برنامج التنمية السياسية الناجح والفهم الصحيح والكامل في حق كل طيف سياسي أن يعبر عن رأيه بشكل صريح والعمل على تعبئة الجماهير باتجاه تحقيق أهدافه من خلال

قنوات التعبير المشروعة مع الأخذ في الاعتبار أن الإنسان هو القيمة الحقيقية فلا بد من احترام إنسانيته كإنسان وبحقوقه المشروعة المنصوص عليها دستورياً وقانونيـاً لأن الإنسان هو هدف كل تنمية ووسيلتها . (الفريجات ، 2005 ، ص45- ص47)

8:4 نظرة البنك الدولي لدور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية:

اتفق المفكرون وأصحاب الرأي الـسياسيون والاجتمـاعيون ودعـاة حقـوق الإنسان على أن التنظيمات والتشكيلات الـسياسية والأهليـة التطوعيـة والهيئـات الاجتماعية التي تأتي لتلبية وتوفير احتياجات المجتمع وما فيـه تعميـق المـشاركة الشعبية بعيداً عن الانطوائية والانعزال هي مؤسسات المجتمع المـدني التـي تجـد الحماية التشريعية والرعاية الحكومية والدولية ولها السند والمرجعية في المواثيـق الدولية بهدف التعويد على ممارسة الحياة الديمقراطية وتعظـيم دور الإنـسان فـي خدمة بلده ومجتمعه والمساهمة الفعالة في إحداث التغيير والتطوير المطلوب بالإدارة الذاتية دون الاعتماد الكلي على الدولة التي لا تـستطيع تحقيـق كافـة الرغبـات والاحتياجات بعيداً عن الاستثناء والإقصاء والتهميش ليكون رديفاً ومسانداً للدولة في الإعمار والبناء لذلك فإن وجود هذه المؤسسات ضرورة حتمية لا غنى عنها في أي دولة وعلى الدولة أن تهيئ الأجواء المناسبة لبلوغ هذه الغاية في صنع مستقبلها وأن توجه اهتمامها للبرامج والخدمات والمشاريع الإستراتيجية التي لها صفة الديمومـة والاستمرار وينتفع منها ويستفيد من نتائجها كافة المواطنين على اختلاف منـاطقهم وبيئاتهم لينعكس ذلك كله على الأجيال القادمة وتجنب الدولة مأزق القمـع والقهـر ومصادرة الرأي والحرية التي كفلها الدستور والشرائع السماوية والحقوق الإنسانية وليس من سبيل آخر لترسيخ الانتماء الوطني والولاء وتجـذير الديمقراطيـة إلا إذا أصبح الشعب مصدر السلطات من خلال الانضمام إلى المؤسسات بالإرادة الحـرة والاختيار الطوعي بعيداً عن الالتزام والإرغـام والإجبـار فـالأحزاب الـسياسية والنقابات المهنية والجمعيات الخيرية والتعاونيـة والمهنيـة والأنديـة والمنتـديات الرياضية والثقافية والاجتماعية والمجالس المحلية والقرويـة والبلديـة والـدواوين العائلية والعشائرية والغرف التجارية والـصناعية والزراعيـة والاتحـادات علـى

اختلاف أشكالها وأي تشكيل أو تنظيم آخر ضمن هذا المضمون لا يهدف إلى الكسب والربح والنابع من الدوافع الذاتية والرغبة في التطوع والخدمة والانضمام من غير تعسف أو إكراه هي في مجموعها مدارس لتعظيم التنمية السياسية الحقيقية وبلورة المشاركة الشعبية بشكل عملي ومؤثر وفاعل بالالتقاء والاجتماع والانتخاب والاقتراع وهي لقياس الحس الشعبي والرأي العام في أي اتجاه يكون شريطة أن تكون الفرصة متاحة للجميع لتداول المسؤولية بعيداً عن الاحتكار والأبدية والوراثة وحيث أن وجود مثل هذه المؤسسات والمنظمات واجبها حماية المصلحة العامة وقواعد الدولة العصرية وهو الخيار الوحيد لتعزيز الأمن والأمان والسلام الاجتماعي وأن مؤسسات المجتمع المدني ليست ترفاً أو مظهر بل هي الأساس المتين الذي لا يتزعزع إلا بإرساء قواعد المجتمع العصري والاندماج والانصهار الاجتماعي في بوتقة واحدة لحمتها العطاء وسداها الانتماء ولا ديمقراطية أو تنمية سياسية بدون مشاركة ولا مشاركة دون إتاحة الفرصة للتعبير الحر عن الوجود الفردي أو الجماعي ضمن شبكة التشكيلات والتنظيمات السياسية والاجتماعية والأهلية التي هي حجر الزاوية للتنمية السياسية السليمة وبناء الدولة الحديثة وارتياد آفاق المستقبل بثقة وأمل .(البنا، 2010، ص178- ص179) وتلعب مؤسسات المجتمع المدني دوراً في غاية الأهمية لتحقيق التنمية السياسية فبالإضافة إلى سعة انتشارها وكبر حجم العضوية فيها تضطلع مؤسسات المجتمع المدني بدور الشريك للحكومة في عملية التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية من خلال البرامج الهادفة والنشاطات التي تستهدف صقل شخصية المواطن وإثارة الاهتمام بقضايا الشأن العام لديه بحيث تخلق منه مواطناً مسؤولاً منتمياً قادراً على المساهمة في عملية التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتحمل المسؤولية .(الخضور، 2008، ص 25)

مؤسسات المجتمع المدني الأردني

المرحلة (1989-2009) إن أهم ما يميز هذه الفترة هو انطلاق عملية الانفراج السياسي والتي افتتحتها الانتخابات العامة عام (1989) والتي جرت بمشاركة غير رسمية لأحزاب المعارضة وقد تأثر الأردن في هذه المرحلة بحدثين أساسين على

المستوى الإقليمي اجتياح العراق للكويت عام (1990) الذي نجم عنه عودة نحـو (300) ألف مغترب من بلدان الخليج للأردن خلال عامي (1990-1991) وتـوتر العلاقات الأردنية الخليجية

كما يميز هذه المرحلة نوعياً هو ظهور منظمات مدنية جديدة لم تكن موجودة قبل سنوات التحول الديمقراطي والتي يعتبر وجودها ثمرة لهـذا التحـول مثـل : منظمات حقوق الإنسان ومؤسسات التنمية الديمقراطية ومراكز الأبحاث والدراسات وجمعيات حماية البيئة والمنابر الفكرية والجمعيات الأكاديميـة ونـوادي المعلمـين وتنظيمات الطلبة (الاتحادات والمجالس الطلابية) والمنظمات النسائية المتخصصة وجمعيات حماية المستهلك، (سلامة، 2000، ص61)

شهدت فترة (1990) نمواً عددياً ملحوظاً للمنظمات والحركات الاجتماعية فقد استعادت من ناحية أولى معظم الأحزاب السياسية المعارضة شرعيتها وبذلك ارتفع عددها إلى (20) حزباً في نهاية (1998) ثم إلى (30) حزباً في نهاية عام (2002) و(33) حزباً عام (2004) وبلغ عددها (36) حزباً مع صدور قانون الأحزاب رقـم (19) لسنة (2007) ووصل عدد النقابات والجمعيات المهنية إلى (14) فيما ارتفـع عدد الجمعيات الخيرية من (433) إلى (1171) والهيئات الثقافية مـن (43) إلـى (256) كما انبثقت (10) منظمات معنية بحقوق الإنـسان والتنميـة والديمقراطيـة ونشأت جميعها بعد عام 1989 واستقر عدد النقابات العمالية على (17) نقابة، (أبو عامود، 2002، ص18)

تطورت الإنجازات بشكل كبير في عهد الملك عبد الله الثاني بن الحسين منـذ توليه العرش في عام (1999) بدأت مرحلة جديدة ومستمرة وأكثر تطوراً في مسيرة التنمية في الأردن فقد بدأت مساراتها المختلفة تحقق أكثر إيجابية بالمقارنة مع مـا يمر به العالم من ظروف سياسية واقتصادية ومع ما تمر به منطقة الشرق الأوسـط من تقلبات وحالة من عدم الاستقرار بعد أحداث 11/أيلول/2001 إضـافة لـضعف إمكانيات الأردن وموارده الاقتصادية وبشكل خاص الـنفط والميـاه فقـد جـاءت الانجازات كنموذج ناجح في مرحلة كانت تمر بها المنطقة العربية في حالة من عدم

استقرار في المشهد الفلسطيني والعراقي واللبناني وارتبطت هذه الانجازات بمقـدرة الإنسان الأردني على الإبداع في ظل الظروف الصعبة. (الحديثي، 2000، ص16)

أما بالنسبة لواقع مؤسسات المجتمع المدني الأردني

الخارطة الحالية للمجتمع المدني الأردني تظهر وجود نوعين من المنظمـات فهي تضم منظمات ذات طابع تقليدي مثل الروابط والجمعيات الخيرية القائمة علـى خدمة المواطنين الذين ينتمون إلى طائفة أو مجموعة أثنية أو منطقة أو عائلة وتضم من ناحية أخرى منظمات حديثة كالنقابات العمالية والمهنية والأحزاب

ويضم المجتمع المدني الراهن في الأردن ما يقارب ال(14) فئة من التنظيمات التي تعكس بيئة المجتمع المدني وهي تضم أكثر من (3500) مؤسسة مجتمع مدني مسجلة رسميا عادلة فـي مختلـف القطاعـات الخيريـة والاجتماعيـة والثقافيـة والاقتصادية والسياسية والنقابات العمالية في عام (2002) وهذه المنظمات تنتـشر وتتوزع جغرافياً على الأردن بينما كانت متمركزة سابقاً في العاصمة وبعض المدن وتسعى مؤسسات المجتمع المدني في الأردن على تحقيق التنمية بحيـث تـستهدف نوعية الحياة في المجتمع الأردني مع تأكيد المساواة بين الجنـسين فـي العائـدات والحقوق والواجبات وتوجه اهتمامها نحو المجموعـات التـي تعـاني مـن الفقـر واللامساواة من خلال الاستثمار في قدرات البشر سواء في الـصحة أو التعلـيم أو المهارات حتى تمكنهم من العمل على نحو منتج وخلاق وكفالة توزيع ثمار النمـو الاقتصادي الذي يحققونه توزيعاً عادلاً وواسع النطاق وإعطاء كـل فـرد فرصـة للمشاركة في عملية التنمية وسعى الأردن على تحقيق هذه الأهداف عـن طريـق إشراك مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة:

1- إشراك منظمات المجتمع المدني في وضع استراتيجيات التنمية وإتاحة الفرصة لمؤسسات المجتمع المدني العمل وفقاً لخططها واحتياجاتها وضرورة إشـراكها في لجان الاستشارة وصناعة القرار وتمتع المواطنين بكامل الحقوق والحريـات دون تمييز بحيث يشعر المواطن بالحرية والمساواة أمام القانون.
2- تبني الحكومة الأردنية إستراتيجية وطنية لتأهيل وتدريب مؤسـسات المجتمـع المدني في مختلف المجالات الفنية والإدارية والمالية.

3- العمل على زيادة مشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني بالاشتراك مع الرجل فلا يمكن تنمية المجتمع والسير قدماً نحو التنمية الشاملة دون المشاركة العقلية للجميع نساء ورجال.

4- الاتصال بالجماهير وإشراكهم بالحوار السياسي العام وتعزيز روح الديمقراطية للمساعدة في إنجاح مشروعات التنمية اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وتعزيز مسيرة التنمية السياسية ومراجعتها.

5- توفير الدعم المادي وتوزيعه بصورة عادلة وفقاً لمتطلبات كل منظمة واحتياجاتها.

6- توفير مستلزمات عمل المنظمات المدنية لتمارس دورها الفاعل في تشخيص الظواهر السلبية والعمل على تجاوزها.

7- الإيمان بأن الشعب مصدر السلطات ممثلاً بمؤسسات المجتمع المدني لفرض المساهمة في الرقابة على الدولة والمجتمع.

8- من الصعب تحقيق التنمية دون حرية حقيقية فالحرية هي الوجه الآخر للتنمية وليس هنالك حرية حقيقية بدون حكم ديمقراطي وليس هنالك حكم ديمقراطي بدون مجتمع مدني فعال بحيث أن التنمية هي بداية لظهور المجتمع المدني الحقيقي.(الزعبي،2010،ص105- ص108)

9:4 دور الأحزاب في التنمية السياسية لدول العالم الثالث:

تعريف الموسوعة العربية للحزب السياسي أنه جماعات من المواطنين الذين يؤمنون بأهداف سياسية معينة ونظرة سياسيه مشتركة وينظمون أنفسهم بغرض إيجاد ظروف أكثر ملائمة لتحقيق برنامجهم السياسي الذي وضعوه ومبادئهم السياسية التي اعتنقوها

وتتمثل وظائف الأحزاب السياسية في التنمية السياسية:

من وظائف الحزب السياسي أنه جسر اتصال بين الناس والحكومة، وتبدأ بالتنشئة السياسية، المشاركة السياسية، التجنيد السياسي، تجميع المصالح، وصنع السياسة العامة وتلعب الأحزاب السياسية دوراً مهماً في النظام السياسي بأشكال

مختلفة حيث تتوقف، والمشاركة السياسية للحزب، على نوعه ونظامه وعلى طبيعة النظام السياسي فالأنظمة التي تقوم على التعددية السياسية بالتأكيد تقوم على أهمية مشاركة الفرد في الحياة السياسية من خلال تأليف الأحزاب والانتماء إلى جماعات وفئات تسعى لتحقيق مصالحه أو التأثير في السياسة العامة للدولة. (برجستين،2001، ص108)

أهم الوسائل التي يستخدمها الحزب لنشر أفكاره:

1- التدريس الحزبي: يقوم الحزب بتدريس منتسبيه الجدد وتزويدهم بالمبادئ والأفكار والأهداف الحزبية.

2- الاجتماعات الحزبية: قد تكون الاجتماعات دورية وذلك من أجل التثقيف الحزبي الذي لا يقتصر على الجوانب النظرية بل يشمل تثقيف عضو الحزب في بعض القضايا المطروحة ووجهة نظر الحزب فيها من خلال أهدافه.

3- المؤتمرات : تعقد الأحزاب مؤتمراتها الخاصة بها ويبحث عادة في هذه المؤتمرات سياسة الحزب أو تعديل أو تطوير مبادئ الحزب وأهدافه.

4- الدورات : تعقد الأحزاب دورات محددة لبعض أعضائها من أجل تعميق فهم الأعضاء لفكر الحزب وأهدافه هذا من جهة وأن هذه الدورات تعقد لإعداد كوادر متخصصة في العمل الحزبي كإعداد دعاة الحزب أو قيادات لتشكيلاته وتنظيماته.

5- المطبوعات : يقدم الحزب عادة بنشر وتوزيع أشكال مختلفة ومتنوعة من المطبوعات بهدف تعريف الناس بمبادئ الحزب وأهدافه.

4: 1:9 التنشئة السياسية:

حيث تساهم الأحزاب في دعم الثقافة السياسية السائدة أو خلق ثقافة سياسية جديدة عن طريق غرس قيم معينة أما بالنسبة لدور التنشئة السياسية في التنمية السياسية تقوم بوظائف عديدة ومختلفة ومهمة للغاية منها:

1- تعميق الولاء والانتماء السياسي.

2- تساعد على احترام العمل الجماعي والتعاون بالإحساس المشترك بالمسؤولية.

3- تقوم التنشئة السياسية بتوسيع قاعدة الاتفاق العام وتخفيض حدة الصراع وحـدة الاختلاف وذلك من خلال ما تغرسه في نفوس الناشئين من معلومات ومفـاهيم وقيم واتجاهات تعمق ولاء المواطنين لمجـتمعهم ونظامـه الـسياسي وتوحـد صفوفهم وهذا بدوره يبعد حدة الصراع والاختلاف.

4- تتجسد مهمة التنشئة السياسية في الحفاظ على أمن البلد واسـتقراره وديمومتـه واستمراره وذلك من خلال تدريب الأفـراد وتطـويرهم وأن يقبلـوا المعـايير السياسية للمجتمع وينفذونها إلى الأجيال اللاحقة.(البدور،2010، ص203)

1:1:9:4 مؤسسات التنشئة السياسية :

هنالك العديد من المؤسسات الاجتماعية التي تشارك في إعداد الفـرد سياسـياً لذلك فإن مصادر التنشئة السياسية تعمل جميعها على تجذير الروح القومية والوطنية لدى الأفراد مما يجعلهم يعتزون بثقافتهم وتراثهم وحضارتهم ذلك الاعتـزاز الـذي يدفعهم لأن ينضموا في سبيل وطنهم وأمتهم لعل من أهم هذه المؤسسات ما يلي :

أ- دور الأسرة في التنشئة السياسية: تعتبر الأسرة الوسط الأول الذي تلعـب دوراً أساسياً وفاعلاً في إمداد الطفل بالوعي السياسي فهي التي تمد الناشـئ باحتياجاتـه المادية والمعنوية وتمثل مصدراً أساسياً لخبراته وقيمة ومن ثم تغرس فيه مجموعـة من القيم والسلوكيات التي تؤثر بدرجة في سلوكه وتوجهاته السياسية إذ تعتبر إحدى وسائل التنشئة السياسية والاجتماعية وتلعب الأسرة دوراً أساسياً في تعليم الأطفـال الروابط الاجتماعية وقيم المجتمع وتسهم في تطوير شخصية الأفراد أثناء مراحـل تطورهم الأولى بالإضافة إلى ما تلعبه لتأكيد هوية الطفل ويتعلم الأبناء من آبـائهم كيف يتعاملون مع الأفراد الآخرين داخل المجتمع وما هو السلوك الـذي يجـب أن يتصرفه وهم يمهدون الطريق لعملية التنشئة وتلعب الأسرة دوراً فاعلاً في تماسـك أفراد المجتمع عن طريق تماسك أفرادها مما يؤدي في النهاية إلى تـأثير الأسـرة كمؤسسة في المجتمع ويتمثل دور الأسرة في التنشئة السياسية بسهولة وصول أفكار الأسرة إلى الفرد المراد تنشئته ففي السنوات الأولى من عمر الطفل تكـاد تحتكـر الأسرة هذا الدور فهي الأولى من بين هيئات التنشئة السياسية في التركيب الزمنـي

التي يتصل بها الفرد حيث ينشأ ويترعرع وتكون التنشئة في الأسرة عملية مستمرة تتم بصفة تلقائية إنسانية غير محدودة بأوقات معينة أو أماكن معينة كبقية مؤسسات التنشئة السياسية الأخرى وتنفرد الأسرة بقوة الروابط الشخصية والعاطفية التي تربط بين أفرادها بالمقارنة مع بقية المؤسسات الأخرى مما يزيد من تأثير الأسرة الذي قد يستمر فترة طويلة على الفرد بحكم قوة هذه الروابط الاجتماعية بحيث يقضي الطفل بداية حياته مع الأسرة ففي البداية يكون فيها الطفل أكثر تقبلاً واستجابة للتنشئة السياسية مما يعطي الأسرة أهمية كبيرة وأهم القيم التي تمنحها الأسرة للفرد هي: (النسور، 2006، ص50)

1- التنشئة على الولاء للأمة والمجتمع السياسي.
2- اكتساب المشاعر الأولية الإيجابية أو السلبية اتجاه السلطات السياسية نحو الامتثال للقواعد ورغبات من هم في السلطة.
3- نقل الارتباطات والانتماءات الحزبية من الوالدين إلى أبنائهم.
4- جعل الأبناء يكتسبون قيماً سياسية وقيماً اجتماعية ذات أبعاد سياسية تشجع أو لا تشجع على المشاركة وتقبل الرأي الآخر واحترام حقوق الآخرين.

ب- دور المدرسة في التنشئة السياسية :

إنها تأتي في أهم سنوات تكوين الاتجاهات والقناعات السياسية باعتبار المدرسة أول هيئة مستقرة يلتقي بها الطفل بعد ابتعاده نسبياً عن رعاية والديه وفي المدرسة يصبح الطفل أكثر اتصالاً وتفاعلاً مع النظم الاجتماعية التي تختلف فيها الأدوار وتتمايز أكثر منها في الأسرة حيث تكون سلطة المدرس أقرب إلى السلطة السياسية من سلطة الوالدين في الأسرة بحيث تعمل المدرسة على تعريف الناشئ بالعالم السياسي وبالتنظيمات والمؤسسات السياسية بشكل مقصود والارتباط الوثيق بين التعليم ومكونات البناء الاجتماعي والثقافي كافة وخصوصاً التنشئة السياسية.

وتعتبر المدرسة عاملاً من عوامل التنشئة السياسية والاجتماعية وتعمل المدرسة بوسائلها المختلفة عملاً يشبه إلى حد كبير دور العائلة فهي التي تعمق من الشعور بالانتماء للمجتمع وتسهم في بناء شخصيته وتثقيفه عن طريق فهم العادات والتقاليد وتجعله عضواً مشاركاً في المجتمع وتلعب دوراً مهماً في تحقيق الوحدة

والتماسك بين المواطنين في إزالة أسباب الفرقة التي تتطور نتيجة الفروق العرقيـة أو الإقليمية أو الطائفية القائمة في المجتمع ويعد من أهم العوامل المؤثرة في العملية التعليمية لما للمدرس من تأثير مهم في التنشئة السياسية نتيجة لدوره الخـاص فـي المجتمع واتصاله المباشر بالشباب خلال سنوات تكوينهم حيث أنه يمتلك تأثيراً مهماً على توجهات الطفل السياسية .(العجلوني ،2000، ص235- ص237)

ج- دور الأحزاب في التنشئة السياسية:

1- التثقيف السياسي وذلك عن طريق الاجتماعات والمؤتمرات والحفلات وتنظـيم برامج التدريب السياسي وتعليم التاريخ القومي ونشر البرامج والآراء الـسياسية فالأحزاب تعتبر مؤسسات تعليمية تقدم للشعب معلومات سياسـية واقتـصادية واجتماعية متنوعة توقظ فيه الوعي السياسي وتعمل على تعبئة الـشعب خلـف آراء سياسية وأهداف وبرامج معينة عن طريق التوعية الـسياسية. (البـيلاوي، 1998، ص79)

2- إتاحة الفرصة للمشاركة السياسية المنظمة وبصورة أكثر تقدماً فهي تقدم الإطار الأكثر أهمية وملائمة لتحقيق المشاركة السياسية وتؤدي هـذه المـشاركة إلـى تعزيز القيم السائدة وغرس قيم جديدة.

3- تعتبر الحياة الحزبية مجالاً لإعداد تدريب الأفراد على اتخاذ القرارات والتفكير المستقل في المسائل العامة والقدرة على النقد والاختيار وهي قـدرات أساسـية للمشاركة الحزبية الناضجة.

د- دور وسائل الإعلام في التنشئة السياسية :

تعتبر الوسائل التي يتم من خلالها نقل الأفكار والآراء والمعلومات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعلمية والثقافية إلى عدد كبير من الأفراد في جميع أرجاء المعمورة من خلال وسائل الاتصال المختلفة بأنها وسائل الإعلام

بحيث أن الإعلام العربي هو إعلام سلطة أكثر منه إعلام دولة فهو يتماشى مع رغبات السلطة ويسير في فلكها وقليلة هي الدول التي تسمح بالتعددية للإعلام وعلى الرغم من وجود بعض الصحف الممثلة لواقع التنمية السياسية في دول العالم الثالث إلا إنها صحف تعرف السقف الذي عليها عدم تجاوزه وأمـا مـصادر معلوماتهـا

وإخبارها فهي خارجية تحتكم لما بثته وكالات الأنباء الأجنبية وتحليلاتها في كثير من الأحيان سطحية وغير معمقة وتفتقر إلى المصداقية والتوثيق إن الإعلام لدول العالم الثالث يعتبر خارج النظام الإعلامي العالمي أساساً وليس لنا فيه شيء غير الانتفاع بمخرجات هذا النظام وتكمن صعوبة القول بوجود نظام إعلامي إلا إذا قبلنا تجاوزات عديدة واستثناءات شتى أو إذا قصد بالنظام الإعلامي مجرد توصيف ما هو قائم بالفعل مع اعتباره نظاماً معيباً بحيث إن المجتمع الذي تسود غالبية أفراده الأمية بالإضافة إلى استحكام التقاليد والاعتقاد بالخرافات والتمسك بالقيم البالية يجعل من الجهود والمجالات المبذولة لتطوير الأوضاع الاجتماعية والسياسية في غاية الصعوبة وقد يكون للإذاعة والتلفاز دوراً فعال لتسير المعرفة ولتحقيق الكثير من أهداف التنمية والتطور فالتلفاز يوفر فرصاً نادرة لإدخال المفاهيم والقيم الجديدة وتتاح الفرصة للتعليم والمتابعة وتستطيع وسائل الإعلام بكافة عناصرها أن تساهم في توعية المجتمع في ميادين عديدة منها:

1- يمكن أن تقدم وسائل الإعلام خبرات وتجارب واسعة لا يمكن تحقيقها بطرق أخرى

2- تساعد وسائل الإعلام على تقديم المعلومات والتجارب بصورة حية وفورية

3- الأثر الذي يحدثه وجود الصورة إلى جانب الصوت يكون أكثر إقناعاً للمتلقي

4- تساعد على نشر المعلومات العلمية والتجارية لمسافات بعيدة ولمجموعات كبيرة من الناس.

وتشكل وسائل الإعلام مرآة تعكس تنوع الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإن دول العالم الثالث تقوم بأشكال متعددة ومختلفة تفرض قيود على الحريات العامة دفاعاً عن النظام العام وأمن الحكومات وتستخدم مثل هذه القيود بأساليب باهرة في حرمان القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة وتنظيماتها السياسية من حرية التعبير والمشاركة في صنع القرار. (الأنصاري، 1994، ص189- ص191) وهي المعبر عن الرأي الآخر الواجب الإصغاء إليه وتقديره واحترامه وحمايته إن كان يمثل الأقلية من هيمنة الأكثرية وهنا لا بد للمشاركة السياسية التي هي حق لكل مواطن وعلى الدول أن توفر البيئة الصالحة

لتوسيع قاعدة المشاركة من خلال إعطاء المزيد من الحرية وإضفاء طابع الديمقراطية من خلال القوانين ذات الصلة لاعتماد المنهج الديمقراطي كمنهج حياة سياسية وأن تكون الديمقراطية حق مشروع للدول والأفراد لأن الأوطان لا تعلو جدرانها إلا من خلال الحركة الفاعلة للشعوب وهذه لا يمكن لها أن تكسب أوطانها إلا من خلال أن يتوفر لها أكبر قاعدة من المواطنين للمشاركة في الحياة السياسية وأهم العوامل التي تساهم من خلالها وسائل الإعلام في التنشئة السياسية للمواطنين هي:

1- امتلاك وسائل الإعلام القدرة على التأثير في عقول الناس وآرائهم إزاء القضايا المهمة وقد يكون ذلك بحكم قوة تأثير الصورة والصوت.
2- انتشار وسائل الإعلام بعد ثورة الاتصالات التي وسعت من نطاق استخدامها وقصرت المسافات داخل الدولة الواحدة وبين الدول المختلفة، وتدفق المعلومات على مدار الساعة وخلال زمن قصير جداً.
3- استخدام الجانب السياسي وأهمية الانتماء والمساعدة في زيادة أثر الإعلام الجماهيري.
4- استخدام وسائل الإعلام المختلفة لساعات طويلة وبخاصة مشاهدة التلفاز أو المذياع أو استخدام الإنترنت.

والأهداف التي تسعى وسائل الإعلام من خلالها للتنشئة السياسية :

1- وسائل الإعلام المختلفة تساعد في الحفاظ على الأنظمة واستمرارها.
2- خلق ثقافة وطنية بدل الثقافات الفرعية وغرس وخلق الولاء للوطن.
3- نقل العديد من الرسائل السياسية، وأكثرها أهمية أخبار الأحداث السياسية اليومية.
4- تساعد وسائل الإعلام في تشجيع المواطنين على المشاركة في العمل السياسي.
5- معظم وسائل الإعلام تلعب دوراً بارزاً في المجتمعات التي تكون فيها نسبة الأمية مرتفعة، حيث أن هذه الوسائل كالتلفاز، أو المذياع لا تحتاج إلى مهارات القراءة والكتابة .(الخضور، 2008، ص23- ص26)

2:9:4 المشاركة السياسية:

حيث يوفر الحزب للمواطن أداة لتنظيم نفسه مع الآخرين الـذين يـشاركونه الرأي ويشكل أحد قنوات الاتصال بين المحكومين والحكام فالمشاركة الـسياسية لا يمكن أن تتم إلا تحت خيمة النظام الديمقراطي، من خلال الديمقراطيـة الـسياسية والديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية التي يسود فيها القـانون حيـث أن الحـاكم والمحكوم تحت سيادة القانون، وإلا ستكون الأوضاع أقل مـا يوصـف بـه حـال التخلف، والتبعية والمشاركة السياسية تعني مساهمة المواطنين ودورهم في إطـار النظام السياسي، بقصد التأثير في عملية صنع القرار الرسمي (الحكومي) سـواء كان هذا النشاط فردياً أو اجتماعياً منظماً، أو عفوياً متواصلاً أو متقطعـاً سـلمياً أو عنفياً شرعياً أو غير شرعي والقصد منه التأثير في انتقاء الـسياسة العامـة وإدارة الشؤون العامة واختيار القادة السياسيين على المستويين المحلي والوطني وقد تكون مؤيدة أو معارضة هدفها تغيير مخرجات النظام السياسي بالـصورة، التـي تلبـي مطالب الأفراد والجماعات التي يقومون بها وفي مقدمة أنماط المشاركة الـسياسية النشاط الانتخابي والعمل الحزبي والعمل النقابي وهي ترتبط بمبدأ التعددية السياسية وحرية الرأي والتعبير وحرية الاجتماع السلمي وحرية الحق في تأليف الجمعيـات والأحزاب السياسية، كل ذلك من أجل الوصول إلى ضمان حق الفرد والجماعة في المشاركة في الشؤون العامة في البلاد إن أي بلد بحاجة ماسة جداً للعمل على توسيع قاعدة المشاركة السياسية الديمقراطية التي لا يمكن لها أن تقوم بدون مشاركة شعبية حقيقية، وهذه المشاركة بدون قانون انتخابي عصري يهدف لفرز ممثلين حقيقيـين لتطلعات جماهير الشعب من جهة ويحرص على أداء الحكومة ومراقبة هـذا الأداء والقدرة على تصويبه في حالة الابتعاد عن المصلحة العامة للناس كمـا أن الـدول بحاجة ماسة لإعطاء الحرية لتشكيل التنظيمات السياسية والمهنية، بحيث إن عمليـة تنمية المجتمع هي ذات مضمون أساسه الواقـع ويتـصل اتـصالاً وثيقـاً بالحيـاة وبالمجتمع ويتفاعل مع جميع مشكلاته واحتياجاته وعملية التنمية السياسية هي مسألة تغيير الاتجاهات والسلوك في البيئة وما يتخللها من مشكلات ومن أوضاع عقيمـة متأخرة يمكن لوسائل الإعلام أن تساهم بشكل فاعل وكبير في تغيير هذه الأوضـاع

من خلال التركيز على محاربة الاتجاهات والسلوكيات البائـدة باتجـاه سـلوكيات واتجاهات إيجابية تساهم في تنمية وتطوير المجتمع فالصحافة يمكن أن تلعب الدور كما هو جهاز الراديو والتلفاز(العجلوني،2000،ص181- ص183).

1:2:9:4 إشكالية المشاركة في الحياة السياسية لدول العالم الثالث:

إشكالية المشاركة في الحياة السياسية هي المشكلة القائمة فـي ذاتيـة الحيـاة السياسية وهي تعني وضع العقبات في طريق حرية الفرد ، الحزب، النقابـة وفـي اختيار الفرد لممثلين في المجالس النيابية وحق الأكثرية في السلطة مع احترام رأي الأقلية بحيث إن التفاعل المؤسسي هو سمة النظام الديمقراطي هـذا النظـام الـذي يسمح للأفراد والجماعات الوصول إلى السلطة عن طريق صـراع تنافـسي علـى الأصوات مع توفر شروط معاملة الأقلية من قبل الأكثرية بعدد متساوي من الرعاية والاهتمام واحترام الحقوق والحريات الأساسـية للأفـراد وإفـساح المجـال أمـام المواطنين للمشاركة في صناعة القرار والتأثير في اتخاذه إن مأساة العمل الـسياسي القائمة في ضوء ضوابط وأسس ومعايير محددة وواضحة تكسب النظام الـسياسي الشرعية السياسية وأن التنظيم للعملية السياسية يبرز العديد من المزايا أهمها :

1- قانونية العملية السياسية.
2- عقلانية العملية السياسية.
3- عمومية العملية السياسية.
4- استقرارية العملية السياسية.

إن العملية السياسية تعمل وفق أحكام وأسـس وضـوابط ومعـايير لـلأداء والمراقبة والمحاسبة وأن المناصب والمؤسسات تعتمد معيـار الكفـاءة والمهنيـة واعتماد اعتبارات المواطنة مكان الاعتبارات والأمزجـة الشخـصية وأن العمـل السياسي عمل منظم لا يعتمد على وجود هذا الشخص أو ذاك فالعمـل المؤسـسي يستطيع ضمان المصالح الخاصة والعامة واحترام حقوق الأقلية وتطبيق مبدأ سيادة القانون إن العملية السياسية بمضمونها الصحيح لا يمكن أن تكون إلا مـن خـلال المشاركة السياسية وهذه لن تتم في ضوء المعوقات والعراقيل التي تسد الطرقـات

والمنافذ التي من خلالها يمكن للفرد أن يؤدي دوره مع وجود حوافز له والتعددية السياسية والتنوع السياسي وحرية الرأي والرأي الآخر والاعتراف بالأحزاب السياسية وحقها في العمل الشرعي والعمل النقابي والمهني والاعتراف بالانتخابات التشريعية والمحلية والمشاركة الفعلية فيها تساهم في فتح قنوات المشاركة السياسية أمام الفرد وتمكنه من المشاركة في عملية صناعة القرار السياسي وتنفيذه . (الفريجات ،2005، ص55- ص57)

3:9:4 التجنيد السياسي:

تقوم الأحزاب بإعداد القيادات وتأمين انتقال السلطة بينها وتعريف المجتمع بها وإيصالها إلى السلطة.

4:9:4 تجميع المصالح:

حيث تقوم بتوثيق الصلة بين الوحدات السياسية داخل المؤسسات في النظام السياسي.

5:9:4 صنع السياسة العامة:

حيث يساهم الحزب في رسم السياسات العامة الاقتصادية والسياسية من خلال برنامجه الذي يصبح برنامج الحكومة في حال وصوله إلى السلطة. (الفريجات، 2005، ص109- ص 110)

10:4 دور المرأة في التنمية السياسية:

المرأة هي المجتمع كله لأن الله تعالى عندما خلق آدم خلق حواء ليسكن إليها فلو فقد آدم حواء كيف له أن يبني مجتمع ودور المرأة كبير في عملية التنمية السياسية كونها خرجت للعمل وأخذت دورها إلى جانب الرجل في مجالات العمل والإنتاج وهي تملك الحق القانوني في المشاركة في صندوق الاقتراع على قدم المساواة مع الرجل ولكن نصيبها في المشاركة وبشكل خاص في الحياة السياسية أقل بكثير من وجودها الفعلي أمام هذه الأوضاع ولا بد من إزالة كل العقبات والعوائق التي تقف في طريق تصويب هذا الوضع غير المقبول لذا يجب أن تفتح أمامها كل أبواب مؤسسات المجتمع للمشاركة وأن يتم الاعتراف بدورها في هذه

المشاركة والعمل على تعزيز هذا الدور وحتى يأخذ مـداه إلـى الحجـم الحقيقـي لوجودها في مجالات العمل والإنتاج والتنمية وقد يغيب إلى أن شراكة المـرأة فـي العمل والإنتاج بقدر ما هو حق فهو ضرورة وطنية لغايات تنمية المجتمع إن تشجيع المرأة للمشاركة في مؤسسات المجتمع ضروري للاستفادة من طاقاتها وإبداعاتها فلا بد من وجودها في النقابات والأحزاب وبشكل أكبر ولا بد من فتح الطريق أمامهـا لتمارس دورها في الانتخابات المحلية والوطنية ناخبة ومرشحة ولا بد من قـوانين تشجيعية لهذه المشاركة من خلال تضمين المجالس المحلية والنيابية نـسبة معينـة للمرأة وإبراز دورها وأدائها في هذه المجالس والسعي لإزالة ما يعيق تقـدمها مـن مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ويجب أن يعطى للمجتمعات النـسائية الاهتمام الأكبر مثل الاتحاد النسائي وتعزيز هذه التجمعات بالكفـاءات والطاقـات المبدعة، والقادرة على الحركة، وتوفير كـل المـستلزمات والاحتياجـات الماديـة والمالية، لتقوم هذه التجمعات بدورها المنوط بها، وإعادة النظر فـي الإسـتراتيجية الوطنية للمرأة، ليتم تفعيلها وتطويرها.

إن تطور المرأة لا ينفصل عن تطور الرجل، والمجتمع نفسه، مما يفـرض ضرورة تطور التشريعات المتعلقة بالمرأة، ومحاكاته للواقع الاجتمـاعي، والمـرأة شريكة الرجل في التنمية والتطوير، على أن يرتقي مستوى مشاركة المرأة في بنية السلطة .(الفريجات ،2005،ص98- ص99)

الفصل الخامس

الإسهامات التي قام فيها البنك الدولي لدول العالم الثالث

تتنوع الإسهامات التي يقدمها البنك الدولي ما بين إتبـاع سياسـات التكيـف الهيكلي، وإبراز دور الحكم الرشيد، والمساءلة، ومكافحة الفساد لدول العالم الثالث، ويعمل البنك الدولي على إنجاح وإلزام برامج التكيف الهيكلي، والتأكيد على أهميتها لدفع عجلة الاقتصاد نحو التقدم مع الإشارة بعلاقة الحكم الرشيد والمساءلة، ومكافحة الفساد لإنجاح التقدم الاقتصادي والذي يرتبط فعلاً بالدور السياسي.

لقد تحملت شعوب دول العالم الثالث الكثير من الآلام والتضحيات في كفاحهـا من أجل التحرر من الاستعمار في صورته التقليدية، وفي نضالها من أجل الانعتاق من السيطرة الأجنبية على مقدراتها الاقتصادية، وتوجهاتها السياسية، وبعد استرداد دول العالم الثالث لاستقلالها السياسي، وقعت هذه الدول مرة أخـرى فـي مـصيدة التبعية نتجت عن أخطاء فادحة، وقعت فيها معظم النخب الحاكمة فـي دول العـالم الثالث ومنها:-

1 - الإفراط في الاستدانة من الخارج.

2 - عدم بذل جهد كاف لتنمية وتعبئة المدخرات الوطنية.

3- تجاهل اعتبارات الكفاءة وتغليب اعتبارات الثقة والولاء.

4- الخلط بـين الاعتبـارات الاقتـصادية والاعتبـارات الاجتماعيـة فـي إدارة المشروعات.

5 - المركزية الشديدة في إدارة شؤون الدولة، وغياب الديمقراطية مما أدى كل هذا إلى انتشار الفساد، وتآكل شرعية النظم الحاكمة، وتراجع التنمية وتراكم الديون الخارجية والعجز عن الوفاء بالتزاماتها، وهو مما فتح الباب واسعاً فـي نهايـة المطاف أمام التدخل من جانب البنك الدولي، وكان ثمن الإنقاذ مـن الأزمـات المالية القبول بمشروطية البنك الدولي التي عملت بها دول العالم الثالث وهـي كما يلي :

1:5 إتباع سياسات التكيف الهيكلي :

إن السياسات المتضمنة في برامج التكيف الهيكلي التي طبقت في بعض الدول النامية ليست في الأصل سياسات للتنمية وإنما هي على أحسن الاقتراحات سياسات قد تهيئ ظروفاً أفضل لحدوث التنمية، وكان الغرض المباشر من البرنامج غرضـاً مزدوجاً ألا وهو زيادة قدرة الدول النامية على الوفـاء بـديونها المـستحقة للبنـك الدولي، وفتح أسواق الدول النامية أمام منتجات واستثمارات الدول المتقدمة، وبعـد ذلك يأتي غرض النمو الاقتصادي وهذا البرنامج أدى بطبيعة الحال إلـى الركـود أكثر، مما أدى إلى النمو حتى بعد فوات سنوات متعددة على تطبيقه، وأن العلاقـة بين التكيف الهيكلي والتنمية هي في الواقع سلسلة طويلة كثيرة الحلقات، غالبـاً مـا تنكسر حلقة منها أو عدة حلقات تحت وطأة نواحي القصور المتعددة في دول العالم الثالث، وتتبدد مع هذا الانقطاع فرص تحقيق التنمية المأمولة، وتعطـى لـضرورة وجود خلل خطير في ميزان المدفوعات للدولة يكون من الصعب احتوائه سريعاً، أو وجود رغبة من جانب الحكومة واستعدادها لتنفيذ برنامج التكيف الهيكلي خلال فترة زمنية معينة، وهنالك مشروطية تتضمن تقديم القروض :-

1- الكفاءة في استخدام الموارد.
2- تعبئة الموارد اللازمة للتنمية، والتحول إلى الخصخصة، وإدارة الـدين العـام الداخلي والخارجي.
3- تحرير التجارة الخارجية، وإصلاح التعرفة الجمركية.(عبد الحميـد، 2006، ص80)

1:1:5 الناحية الواقعية لبرنامج التكيف الهيكلي :

لقد أقدمت الشبكة الدولية للمراجعة التشاركية لبرنامج التكيف الهيكلي بصياغة مشروع لبحث الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التحريـر، وتفكيـك القيـود والضوابط الإدارية والخصخصة، وسياسات التقشف التي تشكل أهم مكونات برامج التكيف الهيكلي، واستغرق تنفيذ البرنامج (5) سنوات (1997-2002) في (9) دول نامية، وذلك بعد أعمال تحضيرية استغرق نحو (2) سنة، وتوفر للمشروع التمويل

اللازم من عدة جهات أهمها حكومات (5) دول أوروبية والاتحاد الأوروبي، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وقد تعاونت في التنفيذ (3) أطراف هي حكومات دول العالم الثالث، والبنك الدولي، والشبكات الوطنية للمجتمع المدني، وكان أهم ما يميز هذا المشروع منهجيته التي تقوم على المشاركة الواسعة للأطراف ذات العلاقة ببرامج التكيف الهيكلي، إذ يتم الوصول إلى التقييم الوطني لآثار برنامج التكيف الهيكلي، في أي دولة من خلال (4) مراحل :

أ- التعرف على أوسع قطاع ممكن من السكان المحليين المتأثرين بالبرنامج.

ب- عقد ملتقيات عامة تنظمها اللجان التوجيهية لمنظمات المجتمع المدني، بالاشتراك مع ممثلي (البنك الدولي وحكومات الدول العالم الثالث)، وذلك لمناقشة إجراءات التكيف الهيكلي، وتحليل آثاره ومن واقع شهادات المتأثرين من الدول العالم الثالث.

ج- إجراء بحوث مشتركة بشأن عدد من القضايا المختارة، وذلك لغرض تعميق آثار برنامج التكيف الهيكلي.

د- تجميع النتائج وعرضها، ومناقشتها في مؤتمر وطني عام، وتوصل المشروع إلى النتائج التالية:

1- شهدت دول العالم الثالث نمواً أكبر في الواردات، بالمقارنة بالصادرات، ولهذا فإن الدول واجهت زيادات في عجز الميزان التجاري، وفي ميزان المدفوعات، مما زاد المديونية الخارجية، وقد أدى تحرير الواردات وإغراق السوق المحلية بالواردات الرخيصة، إلى تعثر الكثير من المنشآت الصناعية الصغيرة، والمتوسطة في مجال الإنتاج أو تعرضها للإفلاس، الأمر الذي أفضى إلى ارتفاع معدلات البطالة وبالتالي تخفيض القدرة الشرائية لقطاعات واسعة من المجتمع، بشكل يفوق المنافع المفترضة للمستهلكين من جراء فتح أبواب الاستيراد أمام المنتجات الأرخص، ومن جهة أخرى لم يتحول النمو المدفوع بالصادرات إلى قوة دافعة لاقتصاد دول العالم الثالث، بينما تركزت المكاسب المرتبطة بنمو الصادرات في أيدي شرائح محددة من السكان، وفي عدد قليل من الأنشطة، الأمر الذي زاد من حدة التفاوتات في توزيع الدخل القومي.

2- لم يؤد تحرير القطاع المالي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية في القطاع المصرفي حيث اتسع الهامش بين سعر فائدة الإقراض، وسعر فائدة الادخار، في دول العالم الثالث مما زاد من تعرض اقتصاديات دول العالم الثالث للصدمات الخارجية، وعموماً اقترن التحرر المالي بأضعاف دور الدولة، في توجيه وضبط حركة القطاع المالي، وإلى تقوية جماعات المصالح المكتسبة التي استأثرت بقسط وافرمن التمويل المصرفي، وإلى تعزيز نمط للنمو يقوم على الممارسات غير المتنافسة، أو الاحتكارية وأدى تركز الأصول المالية بدرجة أكبر في أيدي عدد قليل من أفراد القطاع الخاص، إلى اتساع الفوارق في توزيع الدخل.

3- شهدت دول العالم الثالث تدهوراً ملحوظاً في مستويات التوظيف، وزيادة المحسوسية في معدلات البطالة، إذ انخفض مقدار الأجور، وأصبحت نسبة أكبر من العمال تعمل في ظروف تفتقر إلى الأمان الوظيفي، كما زادت نسبة التشغيل الناقص، وعانت النساء من إصلاحات سوق العمل بدرجة أكبر، من باقي قوة العمل، كما زادت نسبة عمالة الأطفال، وكبار السن، وذلك لتعويض الانخفاض الذي طرأ على مستوى دخل الأسرة.

4- قادت الخصخصة في دول العالم الثالث إلى زيادة أرباح الشركات المخصخصة، بينما استمر البعض الآخر في الخسارة، وعموماً فالزيادة في الإنتاج التي حققتها بعض الشركات الإنتاجية لم تكن لها علاقة بتغير شكل الملكية، بقدر ما كانت ناتجة عن أسباب وظروف أخرى، مثل حركة رؤوس الأموال، وانتقال الملكية إلى شركات متعددة الجنسيات، أما فيما يتعلق بخصخصة شركات الخدمات لا سيما المرافق العامة كالمياه والكهرباء والنظافة والاتصالات، التي زادت أسعارها على الأفراد للدول النامية، وذلك دون تحسن يذكر في نوعية الخدمة، وازدادت الأمور سوءاً بإلغاء الدعم الذي كان يوجه لهذه المرافق قبل خصخصتها . وإن كان قد قلل من عجز الموازنة العامة للدولة إلا أنه أدى إلى حرمان الفقراء، وسكان المناطق النائية من الحصول على هذه الخدمات ومع الخصخصة فقد زادت نسبة ملكية الأجانب (المستثمرين)، وزاد تأثيرهم في

الاقتـــصاد الـــوطني، الأمـــر الـــذي يـــشكل تهديـــداً للـــسيادة الوطنيـــة. (Elmar,1991,p.35)

5- أظهرت دراسات الحالة لدول العالم الثالث أن الإصلاحات التي أدخلت على نظم التعليم والصحة قد أدت إلى انخفاض ملموس في دور الدولة، وفي قدرتها على توفير الخدمات العامة للغالبية العظمى من السكان الأمر الذي جعـل الحـصول على هذه الخدمات العامة يخضع بشكل متزايد لقواعد السوق، وآلياته، وأصبحت ذات الدخل المحدود مطالبة بتحمل تضحيات، وأعباء كثيرة جراء خفض الـدعم ونقص الإنفاق الاجتماعي، كما أن أساليب تصويب الدعم قد فشلت في معالجـة الفقر، وعملت على استمرار سوء توزيع الدخل، والارتفاع في كلفة التعلـيم، أو العلاج لم يقترن بارتفاع في مستوى الخدمة، وهكذا تجاهلت سياسـات التكيـف الهيكلي الإنفاق على التعليم والصحة بحيث تم دعم القروض، ومع ذلـك فـإن البنك استمر في التمسك بضرورة أن يكون التحرير سـريعاً، أي لكـل الـدول بغض النظر عن مراحل تطورها وشاملاً وموحداً في كـل القطاعـات، وذلـك بالرغم من تراكم الأدلة على أن هذه الوصفات من البنك الدولي لم تكن هي التي ساعدت دول العالم الثالث على إفراز النجاح بحيث أن التحرير السريع للواردات يؤدي إلى تخفيض ربحية المنشآت المحلية التي تتنافس مع الواردات وقد يؤدي إلى إفلاسها، وإلى تراجع التصنيع وأن شهادات البنك الدولي بـشأن سياسـات توافق الولايات المتحدة الأمريكية بأنها شهادات مجروحة لأنها مسكونة بالانحياز العقائدي المسبق لاقتصاد السوق الحر، وقد ظهر هذا الانحياز عنـدما رفـض البنك النتائج التي توصل إليها أحد أقسامه بشأن التدخل على نطاق واسـع فـي عمل الأسواق من أجل دفع عملية التصنيع، وأن موقف البنك الدولي بشأن الأثر الإيجابي لتحرير التجارة على مبدأ الكفاءة والنمو، والفقر قد يتعـرض للتغيـر تحت تأثير عدد الدراسات التي أجراها مؤخراً فقد ظهر في عدد من الدراسـات التي نشرها البنك خلال الفترة (2004-2006) بحيث أن تحقق الأثر الإيجـابي لتحرير التجارة يقتضي أن يقترن بإصلاحات وسياسات تكميلية في عـدد مـن المجالات غير التجارية، وأن النصح بتحرير التجارة يجب أن يعتمد على ما إذ

كانت هنالك تشوهات في المؤسسات غير المتصلة بالتجارة، وعلى درجة التشوهات وكذلك على الإمكانية المتاحة، لإزالة هذه التشوهات وأياً كان التأثير المحتمل لهذه النتائج على موقف البنك الدولي من قضية تحرير التجارة فإن إصلاح القطاع المالي والاقتصادي يتطلب ما يلي:

1- **تحسين رأس المال البشري** (تعليم، تدريب، تطوير مهارات، توفير خدمات صحية، تحديث البنية التحتية، توفير أسواق).

2- **تحرير الأسواق** (إزالة القيود على انتقال العمال، توفير مؤسسات بحث عن العمالة المناسبة، إزالة القيود على دخول المنشآت إلى الصناعات وخروجها منها، زيادة المعونات الفنية للمزارعين ولغيرهم من صغار المنتجين).(الحمش، 2006، ص89 – ص95)

التصحيحات الهيكلية (الجزائر) :

وافق البنك الدولي على تنفيذ برنامج التكيف الهيكلي في الجزائر، وخصص له أكثر من مليار دولار، ويكون هذا البرنامج في الأجل المتوسط أي يتطلب من (3-4) سنوات بهدف تحديث هياكل الاقتصاد لتحضير إطار عمل آليات السوق تعمل هذه الآلية على تحقيق هدف آخر هو زيادة المعروض من المواد والسلع، والخدمات ضمن قناة الاندماج في الاقتصاد العالمي فبرامج التكيف الهيكلي تهدف إلى تقليص أو إنقاص قيمة النقد المحلي وتحرير التجارة الخارجية، وخصخصة المؤسسات الاقتصادية، والأراضي الزراعية فالجزائر، وفي ظل وضعها الحرج وجدت نفسها مجبرة على تطبيق البرامج المحددة من طرف البنك الدولي، فالتصحيحات الهيكلية أصبحت ضرورة حتمية للجزائر خصوصاً مع تدهور الاقتصاد الوطني في عام (1995) وشمل البرنامج (39) إصلاح تتعلق بخصخصة المؤسسات العامة، وإعادة تأهيل المؤسسات المفلسة، وكذلك تطبيق إجراءات لتصحيح الاختلالات التحويلية، والتكنولوجية والتسويقية وهيكل العمل وتقليص معدلات التوظيف الجديدة.

أهم السياسات المتبعة في الجزائر:

1- **تحرير الأسعار :** تعطى قروض التكيف الهيكلي من البنك الدولي أهمية كبـرى لمسألة تحرير الأسعار، وإبعاد الدولة عن التدخل في آليات العرض، والطلب فالبنك الدولي يرى أن تدخل الدولة في جهاز الأسعار يؤدي إلى تشويه الأسـعار النـسبية ويكبح من الحوافز اللازمة لزيادة الكفاءة الإنتاجية، والتخصيص الأمثـل للمـوارد وتوزيع الدخل وهو في هذا الصدد ضد سياسة الحد الأدنى للأجور، وضـد الـدعم للسلع (الطعام المدعوم، الأغذية الرخيصة المستوردة) وضد دعم مستلزمات الإنتاج والقروض المدعومة بأسعار فائدة منخفضة، وتحرير الأسعار في القطاع الزراعـي من شأنه أن يرفع مستوى الإنتاجية أما فيما يخص الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الحكومة مثل خدمات البنية التحتية وهي سلع لن توفر السوق عرضها بشكل ثـاني فإن البنك الدولي يلزم لتوفير هذه السلع وعلى الحكومة وفي إطار كـل هـذا فـإن الحكومة الجزائرية قامت بإصلاح نظام الأسعار من خلال تحرير أغلبيتهـا ورفـع الدعم عنها من أجل تقليص نفقات الدولة فالأسعار أصبحت تحدد حسب السوق أمـا بالنسبة لتقسيم الأسعار حسب القانون الجزائري فهي كالتالي:

1- الأسعار الحرة : تحدد عن طريق البائعين.
2- الأسعار ذات هوامش المراقبة : تحدد حسب تكاليف الإنتاج.
3- الأسعار المراقبة: تحدد من طرف الـسلطات المعنيـة، وتغطـي المـواد الأساسية.

2- **نقل الملكية العامة إلى قطاع خاص**:

فالبنك الدولي يرى أن الخصخصة باعتبارها مكون أساسـي مـن مكونـات الإصلاح الاقتصادي يبدأ بمسح كامل لمشروعات القطاع العام، ومشكلاته، وتصنيف هذه المشروعات حسب أوضاعها ثم تحديد المشروعات المراد خصخصتها، ووضع أسس لتقيم أصول الشركات المباعة، وإنشاء جهاز خاص يكون مسؤولاً عن برنامج الخصخصة، ولا يمانع البنك الدولي عن أن يقدم دعماً مالياً، وفنياً في هذا المجـال كما يتعين لإنجاح البرنامج أن تكون الدولة قد قدمت مناخاً مواتياً لإنعاش اقتصاديات السوق كتحرير التجارة الخارجية تحرير الأسعار وفي مقدمتها سعر الصرف وسعر

الفائدة وتغير القوانين المنظمة لشركات القطاع العام واعتبرت الخصخصة هي الطريق الأقصر لتحرير الاقتصاد فالخصخصة هي أفضل بديل لإعادة هيكلة النظام العام وهكذا اختارت الجزائر مسعى مكمل يشترط خصخصة المؤسسات العامة وأصبح حيز التنفيذ لتصفية (88) مؤسسة عامة.

3- حرية التجارة والتحول نحو التصدير:

تعد مسألة تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات الخارجية من الأمور الهامة، التي لا يتهاون فيها البنك الدولي ضمن شروط قروض التكيف الهيكلي، فهو يعتقد أن الرقابة على التجارة الخارجية من شأنها أن تعجل حقوق المنافسة وزيادة الإنتاجية والتعرف على التكنولوجيا، كما أنها تؤدي إلى عزل الأسواق المحلية عن الأسواق الدولية، وإلى تشويه هيكل الأسعار المحلية وتخصيص الموارد، كما أن وجود سياسة تجارية منفتحة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة معدلات النمو والتوسع الصناعي، حيث قامت الجزائر في هذا الصدد بإصلاح الأسعار، ونظام الصرف بالاعتماد على محرك السوق، وتحديده وإزالة قيود الصرف على المعاملات التجارية ، من خلال:

1- خفض الرسوم على الواردات.

2- إلغاء المؤسسات الحكومية لتسويق الصادرات.

3- التخلي عن حماية الصناعة المحلية.

آثار التصحيحات الهيكلية في الجزائر :

1- تحديد الأسعار واتخاذ تدابير صرف الدعم المالي الموجه لمعظم المواد الأساسية التي كانت تتقيد في الدعم، وانعكس ذلك على ارتفاع الأرقام القياسية للأسعار بشكل ملحوظ في بداية التطبيق.

2- الزيادة الأقل سرعة في زيادة دخل الأسر، خاصة الأجور، فهذه الزيادة لم تكن متلائمة مع زيادات الأسعار مما أدى إلى ثبات نسبي، وأحياناً تراجع في القيم الحقيقية للأجور وتراجع القدرة الشرائية للأفراد.

أ- عمليات تسريح العمال والتي ساهمت إلى حد كبير في تدني الأجور، وتراجع القدرة الشرائية للأفراد.

ب-تراجع إنفاق الحكومة على المجالات ذات الطابع الاجتماعي والتمويلي.

3- في الجزائر ومنذ بداية تطبيق برنامج التكيف الهيكلي عام (1995) ونهاية التثبيت وصل معدل البطالة إلى (26.99%)،ليستمر في الارتفاع حتى عام (2000) ارتفع إلى (29.77%) لتنخفض النسبة إلى (23.7%) عام (2005).

أسباب تفاقم البطالة في الجزائر

1- ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي بعد عام 1989، مما أدى إلى زيادة المعروض من القوة العاملة، حيث ارتفعت من (5.85) مليون نسمة عام (1990)، إلى ما يزيد عن (7.8) عام (1996) ثم ما يقارب (8.25) مليون نسمة عام (1998).

2- التسريح الكبير للعمال نتيجة خصخصة العديد من المؤسسات العمومية، بحثاً عن النجاح الاقتصادي، وتقليص دور الدولة بما ينسجم والمرحلة الجديدة، حيث تؤكد المعطيات الكمية المتاحة أن عدد المسرحين تجاوز (500) ألف، خلال الفترة (1991- 1995)، بسبب تصفية وخصخصة (986) مؤسسة.

3- أما فيما يخص الفقر والأمية فقد لوحظ انخفاض كبير، حيث كانت معدلات الأمية في عام (2000) بنسبة(33.3%)، لتنخفض عام (2004) إلى (28.7%) أما معدلات الفقر فكانت عام (2001) بنسبة (22.6%) لتنخفض سنة(2004) إلى نسبة (6.8%).

4- النمو الاقتصادي سالب، أو ضعيف جداً منذ بداية عام (1990)، بدأ يتحسن في عام (1995) إلى (3.9%) بعد أن كان عام 1993 (-2.21) وأصبح في عام (1994) إلى (-0.90) ليرتفع عام (1998) إلى (7.2%).

5- التضخم :- بدأت تتحقق معدلات التضخم انخفاضاً محسوساً منذ تطبيق البرنامج الهيكلي،في عام (1995)، تقدر بنمو(29.8) وانخفض عام (1996) إلى (18.75) لينخفض عام (1997) إلى (5.7) ثم إلى (0.3) عام (2000)

2:5 الحكم الرشيد

بدأ الاهتمام بمفهوم الحكم الرشيد في كتابات البنك الدولي لأول مرة في عام 1989، كنتيجة لفشل سياسات الإصلاح الاقتصادي(التكيف الهيكلي)، التي قام بها

البنك في نهاية عام 1989 من القرن الماضي، في دول العـالم الثالـث، ممـا أدى لطرح سياسات تقوم على الإصلاح السياسي، والمؤسسي هنالك تشمل:إصلاح نظـم الحكم، وتفعيل النظام الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية، وحمايـة الحريـات والحقوق المدنية، أي أن الإصلاح الاقتصادي، لا يتحقـق إلا بوجـود إصـلاحات سياسية وإدارية.(كريم،2004،ص5)

فأصبح تحقيق الحكم الصالح يأخذ عدة أبعاد رئيسية هـي:سياسـي (مـرتبط بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها وعملية صنع القرار، وتـشكيل الـسياسة العامة)، وإداري(متعلق بكفاءة المؤسـسات الحكوميـة وفاعليتهـا)، واقتـصادي- اجتماعي(مرتبط بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى حيويته واستقلاله عن الدولة من جهة، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وعلاقة اقتصاد الدولة بالعالم الخارجي واقتصاده، وتأثيرها على المواطنين من حيث الفقر ونوعيـة الحياة من جهة أخرى).

1:2:5 ماهية الحكم الرشيد

هنالك العديد من التعاريف لمفهوم الحكم الرشيد ومنها:-

1- البنك الدولي عرف "بأنه الوسيلة التي يتم بها ممارسة السلطة في إدارة المـوارد الاقتصادية والاجتماعية اللازمة للتنمية.

2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عرفه "بأنه ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، وتتضمن الآليات والعمليات والمؤسسات التي يتمكن المواطنون من خلالها التعبير عن مصالحهم وممارسـة حقوقهم وأداء واجباتهم والتفاوض على خلافاتهم طبقاً لمضامين حقوق الإنسان، وحكم القانون والانفتاح السياسي والمشاركة الفاعلة والاضـطلاع بالمـسؤولية والمحاسبة والشفافية والتمكين والكفاءة الإدارية.

وتنبع العلاقة بين الحكم الرشيد والبنك الدولي:

كون الأخيرة تشكل أحد العوامل التي تساهم في الدفع نحو تحقيق التنمية (من خلال:إعادة هيكلة نشاطات الدولة، وتعزيز سياسات تحرير التجارة، وتهيئة منـاخ

مثالي للاستثمار الخاص (الخصخصة)، وتعزيز قوى السوق، وتقليل دعـم الدولـة للقطاع العام). والتي تشكل متطلباً ضرورياً لتحسين مؤشرات الحكم الرشيد وزيادة فاعليته.

كما قد يصعب وجود الحكم الرشيد في ظل غياب وجود نمو اقتصادي حقيقي في الدولة، مقترن ذلك بتحقيق درجات من التغيير في البنية الـسياسية والتـشريعية والإدارية، ذلك أن الانضمام لشروط البنك الدولي يشكل باب للتعارف الاقتـصادي بـين الـدول الأعـضاء ، ووسـيلة لتنفيـذ متطلبـات التنميـة.(pp152-(Ahand,2008,154

لقد أصبح الحكم الرشيد من المفردات الجديدة التي دخلت قـاموس العلاقـات الدولية، وشكلت متطلباً إصلاحياً تقوم المنظمات والهيئات الدولية بالدفع لتحقيقهـا، ويعتمد ذلك على عدة مؤشرات مختلفة تعد شروطاً سياسية للتنمية وتعد المساعدات الخارجية إحدى الأدوات التي تستخدمها المؤسسات الدولية لتحقيق الحكم الرشيد من خلال تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني والمشاركة والحوار.

ويعد الحكم الرشيد بأنه التقاليد والمؤسسات التي من خلالهـا تـتم ممارسـة السلطة في الدول من أجل الصالح العام وهذا يشمل:-

أ- عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم.

ب- قدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السلمية بفاعلية.

ج- احترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتـصادية والاجتماعية فيما بينها.

2:2:5 العناصر الأساسية للحكم الرشيد

1- ديمقراطية حقيقية توفر المشاركة وتمثيل الشعب ومحاسبة الحكومة.

2- تشجيع حقوق الإنسان وحمايته.

3- احترام حكم القانون وإدارة العدالة.

4- استقلالية المجتمع المدني وفعالية دوره في الحيـاة العامـة.(البيـاتي ،2008، ص108)

3:2:5 أهمية الحكم الرشيد للنمو الاقتصادي

إن الحكم الرشيد موضوع مهم في أي نقاش حول التنمية، لأنه مرتبط بـالنمو الاقتصادي، فالدراسات التي أجراها البنك الدولي تظهر العلاقة الموجودة بين الحكم الصالح وارتفاع نصيب الفرد من الدخل الوطني؛ لأنه يزيد من فاعلية المـساعدات ويشجع على استخدام الموارد المحلية بشكل أفضل.

إن المناخ الذي يهيئه وجود سياسة قوية مدعومة بمؤسسات المساءلة العامـة يسهم في ضمان أن أموال المساعدات لن تهدر أو يساء استخدامها، وذلك يؤدي إلى مزيد من التنمية الاقتصادية، إن الحلول المقترحة من طرف البنـك الـدولي هـي الحكومة والتنمية ومن مظاهر الحكومة الجيدة:-

1- شكل النظام السياسي.
2- المسارات التي من خلالها تمـارس الـسلطة تـسيير المـوارد الاقتـصادية، والاجتماعية.
3- قدرة الحكومة على تقبل وتشكيل ووضع خيار تطبيـق الـسياسات، والطريقـة العامة التي تمارس بها مهامها الحكومية.

الحكم الرشيد (الأردن)

ظهرت قواعد الحكم الرشيد في عالمنا المعاصر حيز الوجود، فـي الولايـات المتحدة الأمريكية في عام 1979،في خضم الهياج الكبير للشركات مـع الأوسـاط التجارية والقانونية، والأكاديمية، والدوائر السياسية، واهتم صانعوا السياسة وكـذلك الشعوب بقضايا الحكم الرشيد، في الآونة الأخيرة، وهنالك عمليتان متوازيتان (مثل تحرير الاقتصاد وعولمة أسواق المال، وعمليات التحول الذي حدث في هيكل ملكية الشركات، نظراً للنمو المؤسسي للاستثمار، الخصخصة، تزايد نشاط عاملي الأسهم) زادتا الحاجة إلى إيجاد المزيد من آليات الرقابة الفاعلة، ووجود مشروعات وحوافز مناسبة لتحسين أنظمة العولمة المشتركة، واعتقد خطأ خلال العقـود الماضـية، أن الدول تصبح فقيرة نتيجة لنقص الموارد والبنية الأساسية، والتعليم، والفرص، وأنـه إذا ما تمكنا من نقل الموارد الكافية، وبناء المدارس، والطرق، والموانئ، والجسور الكافية، إلى تلك الدول فإن ذلك سيؤثر إيجاباً على مسيرة التنمية فيها، وتمكين ذلـك

من إزالة الآثار السلبية، التي تلحق بالتنمية نتيجة الحكم، غير الصالح ولا شك أن هذه الأنواع من التحسينات في المدخلات والقدرة الاقتصادية، والبنية الأساسية الطبيعة والصحة العامة ضرورية، ولكنها وحدها ليست كافية، بل وليست من أهم عوامل التنمية ولن تكون هنالك تنمية دون وجود حكم صالح منظور.

العناصر الأساسية الأردنية لتطبيق الحكم الرشيد من خلال ما يلي:

1- الديمقراطية: تتجسد من خلال تعزيز الديمقراطية، والمبنية على أرض الواقع بمعنى تجسيد نصوص القانون، وترجمته، بحياة ديمقراطية أساسها المشاركة، وتمثيل الشعب، والمحاسبة، والمراقبة لأداء الحكومة.

2- حقوق الإنسان: من خلال تعزيز مفاهيم حماية حقوق الإنسان، ونشر ثقافة حقوق الإنسان، من خلال الاتفاقيات، والمواثيق الدولية، لحقوق الإنسان، من خلال إشاعة الاحترام وتعزيز الكرامة، وعدم التمييز بين الأفراد والمساواة.

3- سيادة القانون: احترام المبادئ القانونية وحكمها، والتي تساعد على إرساء قواعد العدالة، وتفعيل آليات حل النزاعات بالطرق القانونية، وإلى المساواة أمام القانون وحق التقاضي.

4- مؤسسات المجتمع المدني: عملت على تشجيع إنشائها، وتفعيل دورها في الشؤون العامة، وإعطائها الشرعية القانونية، من خلال سن تشريعات التي تساعدها لأداء أدوارها الرقابية، والعملية، لتحقيق مفهوم المشاركة في التنمية.

5- الإدارة غير المركزية : تعمل الحكومة الأردنية بتفويض صلاحياتها وسلطاتها لإدارات غير مركزية (لحكومة داخلية محلية)، وبمشاركة فاعلة من قبل أفراد المجتمع.

المؤسسات المسؤولة عن تحقيق الحكم الرشيد في الأردن:

1- السلطة التنفيذية (الحكومة): وهي التي تدير مؤسسات الدولة، وتقود المجتمع لذلك يجب أن تكون القدرة من خلال توفير الإدارة المطلوبة، للحفاظ على مؤسسات حكومية قوية، واحترام مبدأ الفصل بين السلطات، وعدم التدخل في شؤون السلطة التشريعية والقضائية، واحترام حقوق وصيانة حقوق وحريات

المواطنين، ويجب أن تضم الحكومة أشخاص مشهود لهـم بالكفـاءة والنزاهـة والأمانة.

2- السلطة التشريعية (مجلس الأمة): يتجسد من خلال البرلمان المنتخـب النزيـه المعبر، عن إرادة الشعب الحرة بواسـطة ممثليـه المنتخبـين، هـو جـوهر الديمقراطية وأساس الحكم الرشيد، في مراقبة تـصرفات وأعمـال الحكومـة، وأدائها وإقرار التشريعات، التي تساعد وترسخ مفهوم الحكم الرشيد.

3- هيئة مكافحة الفساد: وكان الأردن قد أصدر عام 2006 قانون هيئـة مكافحـة الفساد رقم (62) لسنة (2006)، بعد أن أقره مجلس الأمة وينص القانون علـى إنشاء هيئة مكافحة فساد، ترتبط برئيس الوزراء، وتتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري، وتتولى إدارة الهيئة مجلس يتكـون مـن رئـيس و(6) أعضاء، ممن يتصفون بالعدالة والنزاهة، والخبرة، وتهدف الهيئة إلـى وضـع وتنفيذ وترسيخ سياسات فعالة، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بمكافحة الفساد، والوقاية منه والكشف عن مواطن الفساد بجميع أشكاله، بما فـي ذلـك الفـساد المالي، والإداري، والواسطة والمحسوبية، حفاظاً على المال العام، وتوفير مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص، والعدالة ومكافحة اغتيال الشخصية.

4- ديوان المظالم: يكثر الفساد الإداري في القطاع العام، في كثير من دول العـالم فيكثر الظلم بين العاملين في هذا القطاع، فينتج عن سوء الخدمة التـي يحـصل عليها الجمهور، فكان الحل إنشاء ديوان المظالم عام (2008) وأبرز مهام ديوان المظالم في الأردن للنظر في الشكاوى المتعلقة بأي من القرارات والإجـراءات، أو الممارسات الصادرة عن المؤسسات الرسمية، والهيئات التنظيمية، وتحقيـق النزاهة الإدارية، وذلك من خلال فحص أي قرار، أو عمليـة، أو توصـية، أو عمولة تتنافى والقوانين.

5- ديوان الخدمة المدنية: تأسس عام (1955)، وله دور هام في مكافحة الواسـطة والمحسوبية، من خلال وضع أسس عادلة وثابتة في التعيين.

6- وزارة المالية ولجنة المناقصات المركزية: وزارة المالية هي التي تدير أمـوال الدولة، وتقوم بالمزايدات العامة، وتتابع تحـصيل مـوارد الدولـة، مـع كـل

المؤسسات الحكومية، وتتأكد من تحصيل الضرائب، أما دائرة اللوازم العامة فهي الجهة المعنية بمشتريات الدولة، وفق نظام اللوازم العامة، والوزارة واللجنة هما المؤسستين المعنيتين بإدارة المال العام، لذا فإن أي خلل أو ثغرة في نظم عملها يبعد الدولة عن الحكم الرشيد الذي تنشده.

7- ديوان المحاسبة: يقف على قمة هرم المسؤولية المالية بالدولة، فهو الذي يدقق الأموال التي قام البرلمان (مجلس الأمة)، بتخصيصها لكل مؤسسة ومشروع وهو المدقق الخارجي بالنسبة للحكومة.

8- القضاء: أما في الأردن فقد أشار الدستور الأردني في الفصل السادس لمادة (97) منه فيما يتعلق بالسلطة القضائية، على أن (القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون)، ويبين الدستور الأردني في المادة (100)، أن المحاكم ودرجاتها لأسمائها واختصاصها وإدارتها تحدد بقانون خاص، وبموجب المادة(101)، فإن المحاكم مفتوحة للجميع ومصونة من التدخل في شؤونها. (الزعبي،2010، ص221- ص223)

4:2:5 مؤشرات الحكم الرشيد

تقوم مؤشرات الحكم الرشيد (الشفافية، المساءلة، مكافحة الفساد، المشاركة، سيادة القانون، والكفاءة الإدارية).

1:4:2:5 الشفافية :

تعتبر الشفافية من المؤشرات القوية على التطور في البنية السياسية للدول، وهنالك العديد من العبارات المرادفة الدالة عليها:العلانية والوضوح والمصداقية، والموضوعية، ويتطلب نجاح الشفافية في أي دولة توافر مجموعة من الشروط :

1- توافر المعلومات لعامة الناس حول السياسات، والنظم والتعليمات، والقوانين والقرارات الحكومية.
2- نشر المعلومات الضرورية والموثقة، من أجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة، ومكافحة الفساد.
3- وضوح التشريعات واستقرارها وترابطها، وانسجامها مع متطلبات التنمية.

4- توفر الهيئات القانونية والقضائية، والمؤسسات والأجهزة التنفيذية، التي تـضمن تحقيق النزاهة والشفافية. (علام، 2003، ص50- ص56)

وقد بدأ الاهتمام بموضوع الشفافية، مع التطـورات والمـستجدات العالميـة المعاصرة، فارتبطت بالوظيفة السياسية والاقتصادية للدولة، التي طالت موضوعات التنمية والإصلاح وتحقيق التحرر الاقتصادي والانفتاح، مما يقود إلى تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع والأفراد.(الشمري، 2006، ص695)

ذلك أن نظام السوق القائم على التحرر لا يعمل بفاعلية دون توفر المعلومـات المتنوعة والكافية لاتخاذ القرار الاقتصادي، وهذا كفيل بفرز التباين في مـستويات الكفاءة الاقتصادية، وبين مستويات الإنجاز والأداء الاقتصادي، كما أنه يتيح درجـة كافية من الإفصاح عن المعلومات والبيانات اللازمة لاتخاذ القـرار، وهنـا تظهـر معاني (الشفافية) بوضوح في نظام السوق، إلى أن وجود الشفافية لا يمكن أن يتحقق بوجود التحرر الاقتصادي للدولة دون اقتران ذلك بوجود نظام قانوني قوي (سـيادة القانون). (المجالي،2010،ص102)

2:4:2:5 المساءلة

يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساءلة "على أنها الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتـصريف واجبـاتهم، والأخـذ بالانتقادات التي توجه لهم وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم كمـا تتطلـب المـساءلة وجود نظام لمراقبة وضبط أداء المسؤولين الحكوميين والمؤسسات الحكومية وتعـد المساءلة عنصراً بنيوياً للحكومة داخل النظام السياسي، وجوهرها وضع إجـراءات يمكن للحكومة من خلالها أن تحاسب وتراقب الأجهزة التي تتكون منها، بالإضـافة إلى وجود نظام يسمح للحكومة باستطلاع رأي مختلف القوى الاجتماعية بخصوص موضوع معين، ووجود نظام فعال للمساءلة يمكن صانع القرار من تقييم آثار ونتائج القرارات

بحيث يكون جميع المسؤولين والحكام ومتخذي القرار في الدولـة أو القطـاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني خاضعين لمبدأ المحاسبة والمساءلة أمام الرأي

العام ومؤسساته دون استثناء وآليات المساءلة هـي أهـم سـبل تحقيـق التنميـة المستدامة:-

1- المساءلة التشريعية : هي الأهم للنظام الديمقراطي لأن البرلمان يلعب دوراً مهماً في تنفيذ سياسات الحكومة والرقابة عليها.
2- المساءلة التنفيذية : خضوع الجهاز التنفيذي للمحاسبة عبر سبل الإدارة للدولة.
3- المساءلة القضائية : تشكل ركن أساسي من أركان ضبط عمل الجهاز الحكومي وغير الحكومي، حيث تلعب دوراً بارزاً في أسلوب الحكم الرشيد عـن طريـق مراقبة تسير عمل التنفيذ وتوجيه التهم للمـوظفين.(الناصـر،2007، ص456-ص459)

3:4:2:5 مكافحة الفساد

يعد الفساد من أهم المشاكل التي تواجه الدول المتقدمة والنامية، فهـو يعتبـر ظاهرة عالمية تبرز الحاجة الدولية للسيطرة عليها، مـن خـلال تـضافر جميـع المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية والوطنية في معالجة عوامل تفشي الفـساد والقضاء عليها.(Huther,2000,p8) فالفساد مرض اجتماعي، قـد يـؤدي إلـى الانهيار، وينجم عن قصور التنمية ويضعف المنافـسة الـسياسية، وبطـؤ النمـو الاقتصادي، وضعف كل من المجتمع المدني وسيادة القانون، وغياب آليات الرقابـة ويعرف الفساد على أنه سلوك يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقـة غيـر شـرعية وبدون وجه حق.

فقد أصبح الفساد إحدى قضايا العولمة، كونه يشكل عقبة رئيسية فـي تحقيـق النمو الاقتصادي ، وعنصر تخريب للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وقـد اهتم البنك الدولي ضمن الجهود الدولية بالحد من ظاهرة الفساد وفق منظور تنموي من خلال تعزيز الانفتاح والشفافية في عملية تحرير التجارة بما يكفـل جـودة أداء مؤسسات الدولة وكفاءة الإطار التنظيمي والجهاز الرقابي لرفـع معـدلات النمـو وتعزيز سلامة بيئة العمل والاستثمار وكفاءة تشغيل السوق.

وجاء إلحاح البنك الدولي على مكافحة الفساد والتصدي لـه بكافـة أسـاليبه وطرقه والحد منه بسبب الخسارة التي لحقت بالشركات الأمريكيـة، للعديـد مـن الصفقات الدولية بسبب براعة الشركات الأخرى في إقامة صلات مـشبوهة بكبـار مسؤولي الدول، التي عقدت فيها هذه الصفقات، ولقد لقيت قبولا من الـدول كافـة لمكافحة الفساد التي أدركت بأن الفساد يـؤدي إلـى إلحـاق الخـسائر الفادحـة، بالمجتمعات التي تفتقر إلى الضوابط التي تعالج الفساد، بحيث أصبحت المؤسـسات المالية الدولية، تؤدي مهام كثيرة للسيطرة على الفساد لا سيما فـي تـشجيع قيـام منظمات أهلية وتمويلها من أجل مكافحة الفساد، والبنك الدولي أعرب في أكثر مـن مناسبة عن حرصه على مد يد العون، والمساعدة للأنظمة النزيهة وحجب التمويـل والمساعدة عن الأنظمة الفاسدة، وذلك عبر تبني استراتيجيات تشمل علـى تمويـل المشاريع الإنمائية التي تخلو من الفساد، وتبادل المعلومات المتعلقة بالفساد مع الدول التي يمولها البنك الدولي، بربط برامج المعونة الدولية بعدم وجـود فـساد ودعـم الجهود الدولية، ومساندة الدول التي تحارب الفساد وفـي ظـل الفـساد لا تـسخر المساعدات والإعلانات الدولية، في تحقيق النفع العام بل تنحـرف عـن مـسارها ويجري الإعلان عن إقامة مشاريع وهمية على الورق، مما يزيد عبـئ المديونيـة الخارجية وخدمة الدين العام، لتصل الدولة إلى مرحلة عدم القـدرة علـى تـسديد الديون، بحيث تعلن إفلاسها في بعض الأحيان فتتردد المؤسسات المالية الدولية، عن مساعدتها في إعطائها قروض الأمر، الذي يضيف عبئ جديد على التنمية، كـذلك يتسبب الفساد في تراجع إيرادات الدولة من الضرائب والرسـوم، نتيجـة التهـرب الضريبي، فتسوء الخدمات العامة وتتخلف البنية التحتية للبلاد، وقد أظهرت دراسات بأن الدول التي تعاني من مشكلة الفـساد تواجـه صـعوبات كثيـرة فـي جـذب الاستثمارات الأجنبية، إلى داخل البلاد فالبيئة الفاسدة هي بيئة طاردة للاسـتثمارات الأجنبية، ومهما طورت من التشريعات ومهما قدمت من الإغـراءات فـإن رؤوس الأموال تحجم عن الاستثمار في الدولة التي تعاني من الفساد؛ لأن تكلفة الاسـتثمار غالباً ما تكون مرتفعة جداً قياساً بالبيئة النظيفة، وأن انتشار ظاهرة الفـساد تعكـس

ضعف المنظومة الاقتصادية، والسياسية، والقانونية للدولة والتميز بين الممارسات الفاسدة، وغير الفاسدة، فإن الفيصل في ذلك يكون الشفافية والمحاسبة .

والفساد يكتسب أشكالاً كثيرة، في الرشوة، والمحاباة، وتزوير الانتخابات وتبيض الأموال.

عوامل الفساد التي يقوم عليها:

1- السياسية: تتباين مستويات الفساد، صعوداً وهبوطاً تبعاً لقوة أو ضعف الحريات المدنية، لا سيما حرية الصحافة واستقلالية وسائل الإعلام كافة، فالدول التي تعاني من كبت للحريات المدنية تكون أكثر من غيرها عرضه للفساد.

2- القانونية: تتناسب طرداً وغياب التشريعات، فإذا كانت القوانين واضحة وصارمة فإن من السهولة يمكن اكتشاف حالات التورط في الفساد، وتطبيق القانون يتوقف إلى حد كبير مع مصداقية الأجهزة القضائية، والرقابية، ومدى قدرتها على مكافحة الفساد وبغيابها تعمم ظاهرة الفساد.

3- المعيشية: يتناسب طرداً وضعف الأجور، والرواتب التي يتقاضاها الموظفون الحكوميون، لذلك يتورطون في الممارسات الفاسدة.

4- الاقتصادية: تتسع رقعة الفساد في الأنظمة التي تحتكر المؤسسات الاقتصادية المفصلية، التي تهيئ للمسؤولين فرصاً مواتية لمعرفة ما هو مخفي من الأمور فيستغلونها، لتحقيق المصالح الشخصية الضيقة.

5- الانتقالية: عندما ينتقل الحكم من الأنظمة غير الديمقراطية إلى الأنظمة الديمقراطية، ومن الاستبداد إلى الحرية، فإن الفساد سرعان ما ينتشر، وتشيع ظاهرته فيتحكم في المجتمع استبداد الفساد على الأغلب دائماً.

6- الإعانات والمساعدات الاقتصادية: تستغل الدول التي تعاني من سوء الحكم (الفاسدة)، من الإعانات والمساعدات التي تقدم لها في صورة قروض، وإعانات وهبات من المؤسسات المالية الدولية، فتحدث فيها مؤسسات وهمية، تسخر في خدمة كبار المسؤولين في ظل غياب المحاسبة، والشفافية، وهنا على الصعيد الأخلاقي تختفي النظرة إلى العمل بوصفه الحاجة الحيوية للإنسان، وتهتز النظرة للإنسان إلى الإخلاص والأمانة والنزاهة، وعلى الصعيد السياسي

والاقتصادي تتجذر النظرة إلى كون من يملك المال يملك السلطة، ومـن يملـك السلطة يملك المال.(الهواري ،1998، ص80- ص82)

يقوم الفساد على تحقيق مزايا ومكاسب تخالف القوانين، والأعراف السائدة في المجتمع، وإذا كانت دوافع القرارات الاقتصادية لتحقيق مكاسب آنية ضـيقة لكبـار المسؤولين، وأسرهم وأصدقائهم المواطنين مع مؤسسات الدولة، وإدارتها فيحـصل الركود السياسي والاقتصادي، ويعزف الناس عن المشاركة في برامج الحكومة التي تفقد مصداقيتها، وتقل ثقة المواطنين فيها .

لقد اقترنت العديد من التجارب التنموية مجـالات مـن الفـساد الـسياسي، والإداري، والمالي، ولكن، التنمية تشترط بالضرورة مكافحة الفساد، من أجل تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي توطيد شرعية النظام السياسي برمته، من خلال الاستجابة لطموحات المواطنين وتطلعاتهم لحياة حرة كريمة، تتيح لهم فرص المشاركة في صناعة القرارات السياسية والاقتصادية، التي مـن شـأنها تحقيق التنمية المنشودة وتحول دون إثراء المـسؤولين الحكـوميين بطـرق غيـر مشروعة، تملي ضرورات محاسبتهم ومساءلتهم وفقاً للقانون، والـشروط اللازمـة لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية، والاجتماعية بنجاح، هي مكافحة الفساد بالإضـافة إلى فعالية الحكومة وتمتعها بالكفاءة والخبرة الإدارية اللازمـة، لابـد وأن تـؤدي بالضرورة إلى دفع عجلة التنمية، من جهـة، وعـدم هـدر المـوارد مـن جهـة أخرى.(عجام ، 2002،ص55- ص61)

دور الحكم الرشيد في مكافحة ظاهرة الفساد

يتعذر فض ظاهرة الفساد ووضعه تحت السيطرة على الصعيد المحلـي دون تفكيكه على الصعيد الإقليمي والدولي ويمكن لبرلمان المجالس التشريعي، أن يلعـب دوراً مهماً في مكافحة الفساد والسيطرة عليه، على الرغم مما يتسبب فيـه النظـام الحكومي من تهميش للمؤسسات البرلمانية ودورها في خلق بيئة ديمقراطية تفـسح المجال لمزيد من المشاركة الشعبية في صنع القـرارات الاقتـصادية والـسياسية والمساهمة في تفعيل دور الدولة في حياة المجتمع والمساهمة في تحقيق التوازن بين الدولة من جهة ومؤسسات المجتمع المدني من جهة أخرى، والسيطرة على الفـساد

واجتثاثه من جذوره من خلال تحسين نوعية الحكم الذي يعد بحق المدخل الرئيس لقيام مؤسسات حاكمة وقادرة على مواجهة الفساد على الصعيدين المحلي والدولي، ويقوم البرلمان بوصفه مؤسسة ديمقراطية بتحقيق التواصل بين الدولة والمجتمع من خلال النهوض بمهامه التشريعية والرقابية والتمثيلية بما يسهم في ترسيخ أركان الحكم الرشيد والمتمثلة في المحاسبة والشفافية ولا تستقيم المحاسبة إلا في التوازن السليم بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، وبين مختلف مستويات الحكم وفي حال اختلت هذه التوازنات سرعان ما يتزعزع أركان الحكم الرشيد، كذلك تلعب الشفافية دوراً مهماً في ترسيخ الحكم الرشيد ويتيح تدفق المعلومات للحوار البناء بين المواطنين ومؤسساتهم المدنية والشفافية شرطاً لا غنى عنه في تطبيق المحاسبة المقترنة بالمشاركة الشعبية في رسم سياسات الدولة، والمشاركة بمعناها الواسع تعني إشراك المواطنين في الحكم بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والمذهبية والأثنية، والمشاركة بقدر ما هي حق للمواطن فإنها ترتب عليه مسؤولية المشاركة في صنع القرارات الاقتصادية والسياسية التي تتعلق بصياغة حاضر الدولة ومستقبلها.

الحلول الجذرية لمكافحة الفساد

1- **إقامة نظام سياسي يقوم على مبدأ التعددية السياسية** المستند إلى الانتخابات العامة العلنية والنزيهة وأن يرتكز النظام على الفصل بين السلطات الثلاث فضلاً عن احترام ممارسة المواطنين لحقوقهم المدنية والسياسية بما في ذلك حرية التعبير عن الرأي، ويجب مكافحة الفساد من خلال محاسبة ومساءلة المسؤولين عنه .

2- **حصر ثروات كبار المسؤولين** ومعرفة مصدرها من قبل الرقابة التي يفترض أن تتحقق من صحتها أثناء وبعد تولي المسؤولية العامة .

3- **إعطاء صلاحيات واسعة لجهاز رقابي واحد يتمتع بالاستقلال في مراقبة السلطات** الثلاثة وأن يعد تقارير دورية، تكون في متناول المواطنين على اختلاف انتماءاتهم الحزبية ومؤسسات المجتمع المدني كافة.

4- **تلبية احتياجات ورغبات المواطنين** بتوفير مستوى لائق من العيش الكريم وإشباع حاجاتهم الأساسية من طعام ولباس وسكن وتعليم ورعاية صحية، وتطبيق مبادئ تكافؤ الفرص وربط الأجر بالإنتاج .

5- **التوعية السياسية بإشاعة مناخ ثقافي** يحترم الرأي الآخر يمكن له أن يحد من الانخراط في الممارسات الفاسدة ولا بد من توظيف وسائل الإعلام ومكافحة الفساد، التي هي شرط من شروط التنمية والتي تصطدم في العديد من البلدان النامية بمشكلة الفساد الإداري والمالي والسياسي والتي بدورها تنتقص من مشروعية النظام السياسي واستقراره، والذي يستوجب إصلاحه من خلال ضمان الرقابة والإصلاح الإداري بغية السير قدماً في تطبيق النموذج التحديثي للحياة الاقتصادية والسياسية. (الناصر ،2007،ص341- ص344)

مكافحة الفساد (السعودية)

جاءت موافقة مجلس الوزراء السعودي على تنظيم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بحيث تهدف الهيئة إلى حماية النزاهة، وتعزيز مبدأ الشفافية ومكافحة الفساد المالي والإداري بشتى صوره ومظاهره وأساليبه، واشتملت على آليات لمنح مكافآت تشجيعية مادية ومعنوية لموظفي الدولة، وغيرهم مما يؤدي إلى كشف حالات الفساد بتوفير مبالغ للخزينة العامة، وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد والتحري عن أوجه الفساد المالي والإداري، في عقود الأشغال العامة وعقود التشغيل والصيانة والتأكيد على حرمة المال العام، ووجوب حمايته والمحافظة عليه، واحترام المرافق والممتلكات العامة واقتراح الأنظمة والسياسات اللازمة لمنع الفساد وإجراء مراجعة دورية للأنظمة واللوائح النافذة لمعرفة مدى كفاءتها والعمل على تطويرها بتوفير قنوات اتصال مباشرة مع الأفراد لتلقي بلاغاتهم المتعلقة بالفساد والتحقق من صحتها والتركيز على أهمية حماية النزاهة وتعزيز الرقابة وثقافة عدم التسامح مع الفساد وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام على التعاون والإسهام في ذلك وجد الفساد بأنه مركب له أبعاد متعددة فيعد فساداً كل سلوك انتهك أياً من القواعد والضوابط التي يفرضها النظام وكل سلوك يهدد المصلحة العامة أو الإساءة في استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة.

المنطلقات التي تتركز عليها الإستراتيجية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد في السعودية:

1- إن الدين الإسلامي عقيدة وشريعة ومنهج حياة فهو الركيزة الأساسية التي تحكم هذه الإستراتيجية: وتعد كل عمل من شأنه الانحراف بالوظيفة العامة والخاصة على مسارها الشرعي والنظامي الذي وجدت لخدمته فساداً أو جريمة تستوجب العقاب في الدنيا والآخرة.

2- إن حماية النزاهة ومكافحة الفساد تتحقق بشكل أفضل بتعزيز التعاون بين الأجهزة المختصة في المملكة بشكل مستمر.

3- التعريف بأن الفساد يعوق التطوير والتنمية والاستثمارات.

4- إن الفساد مرتبط في بعض صوره بالنشاطات الإجرامية وبخاصة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية.

5- إن ظهور مفاهيم وجود ووسائل حديثة للفساد وانتشارها تستلزم مراجعة وتقويماً مستمراً للسياسات والخطط والأنظمة والإجراءات والبرامج لمكافحة هذا الوباء الخطر.

6- إن تحقيق النزاهة ومكافحة الفساد يتطلب تعزيز التعاون بين الدول انطلاقاً من مبادئ القانون الدولي والمواثيق والمعاهدات الدولية مما يسهم في تعميق الثقة بين الدول وتهيئة مناخ أفضل للعلاقات فيما بينها.

أهداف مكافحة الفساد في السعودية:

1- مكافحة الفساد بشتى الصور والمظاهر.

2- تحصين المجتمع السعودي من الفساد بالقيم الدينية والأخلاقية والاجتماعية.

3- توجيه الفرد السعودي والمقيم نحو التحلي بالسلوك الإيجابي واحترام النصوص الشرعية والنظامية.

4- توفير المناخ الملائم لنجاح خطط التنمية ولا سيما الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

5- الإسهام في الجهود المبذولة لتعزيز وتطوير وتوفيق التعاون الإقليمي والعربي والدولي في مجال مكافحة الفساد.

6- تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع.

الوسائل المتبعة لتخفيف الفساد في السعودية:

1- تنظيم قاعدة معلومات وطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد تشتمل على جميع الوثائق النظامية والإدارية ورصد المعلومات والبيانات والإحصاءات الدقيقة لتقليل حجم المشكلة وتصنيفها وتحديد أنواعها وأسبابها وآثارها ومدى انتشارها زمنياً ومكانياً واجتماعيا.

2- قيام الأجهزة الحكومية المعنية بحسب اختصاصها بإعداد إحصاءات وتقارير عن مشكلة الفساد وتتضمن بيان حجم المشكلة وأسبابها وأنواعها والحلول المقترحة لها وتحديد السلبيات والصعوبات التي تواجه تطبيق الأنظمة والإجراءات المتعلقة لحماية النزاهة ومكافحة الفساد.

3- دعم وإجراء الدراسات والبحوث المتعمقة بموضوع حماية النزاهة ومكافحة الفساد.

4- رصد ما ينشر في وسائل الإعلام عن موضوع حماية النزاهة ومكافحة الفساد.

5- متابعة المستجدات في الموضوع على المستوى المحلي والدولي.

دور الأجهزة الحكومية السعودية المعنية بحماية النزاهة ومكافحة الفساد

1- تعمل على تزويد الأجهزة الرقابية والتحقيقية والقضائية بالإمكانات المادية والبشرية والخبرات والتدريب والتقنية والوسائل العلمية والعملية الحديثة لتمكينها من أداء مهامها بفاعلية.

2- تقوم على دراسة أنظمة الأجهزة المختصة لحماية النزاهة ومكافحة الفساد وهياكلها الإدارية وإجراءاتها مع مراعاتها عدم الازدواجية وتنازع الاختصاص فيما بينها ومنحها القدر اللازم من الاستقلال المالي والإداري.

3- بحيث أن قيام الأجهزة الحكومية المعنية بحسب اختصاصها بالمراجعة الدورية للأنظمة المتعلقة بمكافحة الفساد وتحديد الصعوبات التي تظهر لها من خلال التطبيق والدراسة وإبداء المقترحات لتذليل هذه الصعوبات وتطوير الأنظمة ورفعها للجهة المختصة للنظر فيها والاستفادة من ذلك.

4- تعمل على تطوير الأنظمة الرقابية والإدارية والمالية لضمان وضوحها وسهولة تطبيقها وفعاليتها.
5- العمل على اختيار المسؤولين من ذوي الخبرات والكفاءات.
6- العمل على مبدأ المسائلة لكل مسؤول مهما كان موقعه.
7- الاستفادة من الوسائل العلمية الحديثة ووسائل الاتصالات السريعة بين الجهـات الحكومية المختصة.
8- ضمان ووضوح التعليمات الخاصة بالرسوم والمستحقات والغرامات.
9- كفالة حرية تداول المعلومات في شؤون الفساد بـين عامـة الأفـراد ووسـائل الإعلام.

4:4:2:5 المشاركة

بحيث تضمن لجميع أفراد المجتمع المشاركة الفعالة في اتخاذ القـرار والتـي تضمن حرية الرأي والتعبير والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان وعلـى الدولـة أن تعطي لأفراد المجتمع الحق في المشاركة في صياغة القوانين واللـوائح والأنظمـة واستشارتهم في شؤون الحياة العامة وإعطائهم حق الاقتراع وحق إجـراء اسـتفتاء على القوانين والأنظمة بكل نزاهة وسهولة وشفافية.

5:4:2:5 حكم القانون (سيادة القانون)

تعمل على أن الجميع حكاماً ومسؤولين ومواطنين يخضعون للقـانون وأن لا شيء يسمو على القانون ويجب أن تطبق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع وأن توافق هذه القوانين معـايير حقـوق الإنـسان وتكون ضمانة لها ولحريات الإنسان الطبيعية.

6:4:2:5 الكفاءة الإدارية

تعتبر الكفاءة الإدارية والفاعلية في إدارة المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني التي تضمن استمرارية تحقيق التقدم والازدهار والتطلع دائماً إلـى تعزيـز

مفهوم التنمية وهي تعمل على الالتزام بتوظيف الموارد البشرية والوظيفية بالصورة السليمة والواضحة لكل أفراد المجتمع . (الناصر ،2007،ص70- ص74)

3:5 صفات الحكم غير الرشيد:

1- **طغيان السلطة** واحتوائها للمجتمع المدني بل وتحكم السلطة التنفيذية بالسلطتين التشريعية والقضائية.

2- **إقصاء المواطنين عن المشاركة** في صنع حاضرهم ومستقبلهم ففي ظل غياب الشفافية فإن السلطة التنفيذية تتحكم بالمعلومات وتتصرف بها كما تشاء لا حكام سيطرتها على المجتمع.

3- **إن الحكم غير المتوازن** يحول دون تمكين السلطة التشريعية من الاضطلاع بمهامها وتهميشها ويتحول أعضاء البرلمان إلى مجرد وسيط لتأدية الخدمات لناخبيهم مما يهيئ المناخ لانتشار ظاهرة الفساد.

4- **تتحول السلطة** في ظل الحكم غير الجيد إلى مجرد شكل فاقدة لاستقلاليتها وفي إطاره يتم احتواء السلطة القضائية التي لا تقوى على فرض هيبة القانون وسطوته فيتحول القضاء إلى مجرد موظفين والمحاكم إلى دوائر تقع تحت سطوة السلطة التنفيذية بل ويصبح القضاة عرضه للنهب وتلقي الرشاوى.

5- **تتوجه الأحزاب والحركات السياسية** في ظل الحكم غير الجيد للحصول على الامتيازات والمنافع بدل التنافس على تنفيذ البرامج الانتخابية.

6- **تغييب مؤسسات المجتمع المدني وتهميشها** في ظل الحكم غير الجيد وعندها تختفي الأصوات التي تطالب بمحاسبة الحكومة وتتحول مع الزمن مؤسسات المجتمع المدني إلى توابع للحكومة وقد تتحالف معها وهذا هو حال المؤسسات الإعلامية التي تتحول إلى أبواق لتبرير أخطاء السلطة والإشادة بإنجازاتها حتى وإن كانت ضئيلة .(البيلاوي ،1998،ص143- ص149)

4:5 دور الدولة في البرامج الاقتصادية والسياسية

تعرضت معظم دول العالم منذ فترة قصيرة تقريباً إلى جملة تحولات سياسـية واقتصادية واجتماعية، تمثلت خصوصاً فـي الانفتـاح الـسياسي وتبنـي النظـام الديمقراطي في حين أن معظم بلدان العالم الثالث، ما زالت تتبنـى مفهـوم الدولـة المركزية في تسيير المرافق الاقتصادية في ظل انسداد آفاق التغيير السياسي أمـام شعوب هذه الدول التي شرعت غالبيتها في السنوات القليلة الماضية فـي مراجعـة العديد من منطلقاتها السياسية والاقتصادية، محاولة بذلك استباق العواصـف التـي لاحت نذرها وتزايدت إرهاصاتها لدى الأجيال القادمة باعتبارها الـشرائح الأكثـر معاناة من الاختلالات الهيكلية التي طبع بها الاقتصاد لدول العالم الثالث.

جراء تباعد الفجوة بين الجهات المنتفعة من ارتباطها بمراكز صـنع القـرار السياسي والاقتصادي وبين الشرائح المستجدة والداخلة إلى المشهد السياسي العـام، بكل سلبياته وتداعياته التي طالت الصورة العامة للمجتمع، كامل وبصورة خاصـة جماعات الشباب الذين ألفوا أنفسهم ضحايا البطالـة، وخـارج عمليـات التحـديث السياسي والإصلاحات الاقتصادية التي طغت خططها وبرامجها، في سياق حركـة العولمة التي ضغطت على أسواق دول العالم الثالث والتي سارعت بـدورها إلـى الامتثال إلى نصائح ووصفات المؤسسات الدولية، ولا سيما البنك الدولي وعلى هذا نحت دول العالم الثالث في غالبيتها العظمى نحو الفصل الواضـح بـين الإصـلاح السياسي من جهة، وبين الإصلاح الاقتصادي والإداري من جهة أخرى، أو بمعنـى آخر دأبت هذه الدول إلى استبعاد السياسة من ميدان الإصلاح الواسـع فـي ظـل حرصها المستميت على السعي ما استطاعت للحفاظ على نموذج الدولة الـسلطوية، بينما تتطلب عملية الإصلاح في أي نظام للدولة إجراء إعادة نظر شاملة فـي كـل المستويات السياسية والاقتصادية، وتحديد مواطن الخلل من أجـل إيجـاد العـلاج الشامل لها، لكن ما يحصل في أغلب بلدان العالم الثالث، هـو أن آليـة الإصـلاح السياسي تجري عموماً وبصورة انتقائية ومنقوصة بينما دلت التجـارب العالميـة، والوصفات من المؤسسات الدولية كالبنك الدولي، على أهمية إجراء عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي والثقافي بشكل متواز ومتفاعل بين هذه القطاعات المترابطـة

فيما بينها إلى حد استحالة فصل أحدها عن الآخـر، وإلا كانـت الحـصيلة سـلبية والنتائج محدودة والإصلاح شكلي فقط.

وفوق ذلك تتبدد عقبة أخرى كأداة أمام مسيرة الإصلاح السياسي للمجتمعـات تحض على تشجيع المبادرات، وإشعار المـواطنين بجـدوى المراجعـة ومثاليـة الإصلاح السياسي الذي اعتمدته النخب الحاكمة لمدة طويلة شعاراً جاذباً ما اسـتتبع إفقاد الإصلاح جدواه وفحواه لأن نجاح هذا الإصلاح مشروط بتوفير مناخات واعدة من المساءلة والمحاسبة والشفافية، والنزاهة، وبعيداً عـن الاسـتئثار والاحتكـار، والاستبداد بحيث يمكن تداول المراكز والمواقع والمناصب، على أسـاس الجـدارة وتكافؤ الفرص الأمر الذي يوفر بيئة مواتية لإجراء الإصلاحات وسط أنظمة مدنية ديمقراطية منفتحة، على مختلف قطاعات المجتمع لذلك بات ضـرورياً علـى دول العالم الثالث إطلاق مسيرة التغير السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بدءاً من زيادة وتيرة مكافحة الفقر والتهميش مروراً بضمان حرية التعبيـر والاجتمـاع والتنميـة المستدامة، وصولاً إلى تعزيز الديمقراطية انتهاء باستفادة كل مكونات الشعب مـن ثمار النمو الاقتصادي ما يستوجب أن تكون الإصلاحات متوازنة وشاملة الجوانـب كافة الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية، إذ مست الحاجة اليوم أكثر من يوم آخـر إلى أحداث إصلاحات سياسية حقيقية كفيلة بالارتقاء بالمسيرة الانتخابية والنيابيـة، وصولاً إلى دولة المؤسسات وسيادة القانون والشفافية ومحاربـة الفـساد وتعزيـز الحريات السياسية والمدنية، واعتماد العدالة في توزيع الثروات والمـوارد العامـة والانتقال من ثم إلى مصاف الدول الديمقراطية (سيلرز،2001،ص105- ص108)

1:4:5 ارتباط البرامج الاقتصادية في البرامج السياسية

حيث أن الفترة الأخيرة شهدت اخـتلال التـوازن بـين البـرامج الـسياسية والاقتصادية بحيث كفة الغلبة دائماً لمصلحة الجانـب الاقتـصادي علـى الجانـب السياسي مما استتبع بعد سنوات بيان كم كانت بـرامج الإصـلاحات الاقتـصادية متسرعة ومشوهة مما يؤكد أن البرامج الاقتصادية والاجتماعية لا يـستقيمان فـي غياب البرامج السياسية الحقيقية لأنه جدير بتطوير الحياة العامة وتوسـعة مـساحة

الحريات العامة وزيادة نسبة المشاركة الشعبية في صياغة القرار ولا ريب فـي أن البرامج السياسية تحتاج أساساً إلى إرادة وإلى أعمال تنفيذيـة تجـسد هـذه الإدارة بصورة علمية جادة وإلا بقيت عملية الإصلاح مبتورة وغير مجدية لأن من الحقائق والتجارب في هذه البرامج على المجتمع حتى يقتنع بجدوى الإصلاح يتعين مساءلة الذين أسهموا في الفساد ومحاسبتهم وإزاحتهم بغية إبدالهم بكفاءات وخبرات جديـدة من أجل رسم آفاق واعدة ومبشرة بدلاً من الإبقاء على القدرات والمـوارد أسـيرة تحالفات عصبية وعائلية وسلطوية مما يستدعي بناء هياكـل وأوضـاع اقتـصادية وسياسية ومالية عصية على التغيير إلا بإحداث احتجاجات وانتفاضات بل وثـورات من شأنها قيادة التحولات السياسية والاقتصادية باعتبار أن الهيكليات السياسية لدول العالم الثالث لم تعد تلاءم متطلبات ومستلزمات المراحل القادمة التي تـوحي بـأن مسيرة التغيير السياسي والاقتصادي هي كالسيل الجارف في كل أنـواع الـسلطات والتشكيلات التي لا تتواءم مع عالم وآفاق الحيـاة الجديـدة فـي مـشارق الأرض ومغاربها .(أمين، 1988، ص113- ص114)

ومن هذا المنطلق فهنالك علاقة وثيقة بين التنمية السياسية، والتنمية الاقتصادية حيث أن كلا منهما يؤثر في الآخر، ويتأثر بـه إذ تمثـل التنميـة الـسياسية أحـد المتطلبات الأساسية؛ لإنجاز التنمية الاقتصادية، فيما يعد تحقيق التنمية الاقتـصادية وضمان التوزيع لأعبائها، وثمارها مدخلاً أساسياً لتحقيق التنمية السياسية للنظام وفي هذا الصدد اختلفت الاتجاهات حيث يمكن التميز بين اتجاهين رئيسين **أولهما**:تسليط الضوء على الثمار الإيجابية لهذه التجربة، مبرراً جوانب النجاح والإنجاز، مؤكـداً على آثارها الإيجابية على التنمية السياسية، **وثانيهما**:التأكيد بدرجة أكبر على الآثار والتداعيات السلبية لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي على الصعيد الاجتماعي برز دورها في زعزعة دعائم التنمية السياسية وإن كانت هناك وجهة نظر ثالثـة تلقـي الضوء على حقيقة مفادها أن سياسات البنك الدولي لا زالت في طور التطبيق، وأنها لم تكتمل بعد بجميع إجراءاتها وأنه من الصعب الحكم بشكل نهائي على نتائجهـا لا سيما في الأجل الطويل.

5:5 مسألة حقوق الإنسان

لقد ربطت المساعدات من قبل البنك الدولي بمبدأ احترام حقوق الإنـسان وأن إقامة أي علاقة أو اعتراف أو مساعدة مالية أو تعاون اقتـصادي تـرتبط بمـدى استجابة هذه الدول لبعض الشروط وفي مقدمتها احترام حقوق الإنسان لقد وجـدت دول العالم الثالث نفسها في حالة لا تحسد عليها حيث وجدت نفسها بين واقع جديـد انقسم العالم ما بين شمال وجنوب فدول الجنوب ممثلة بدول العالم الثالث في حاجـة ماسة إلى مساعدات اقتصادية وقروض وتنمية وأنه طالما يكون مـن حـق بعـض الدول أن تطلب مساعدات اقتصادية وقروضاً وأن تطلب إعادة صـياغة وهيكليـة المواثيق الاقتصادية الدولية والسماح لها بحيازة تكنولوجيا أكثر تطوراً فإن من حق البنك الدولي ممثل بالدول الكبرى أن تتحدث عن مدى التزام تلـك الـدول بـبعض القواعد الدولية العامة مثل حقوق الإنسان وهكذا فكرة الحق تقابلها فكـرة الالتـزام (محمد،2011،ص144) بحيث أولى البنك الدولي في السنوات الأخيرة مجدداً أهمية لفهم طبيعة العلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية إذ أن هنالك إدراكاً لا يفتـأ يتزايـد بضرورة تناول البنك الدولي للقضايا المتعلقة بحقوق الإنسان على نحو أكثر صراحة وقد تحقق تقدم كبير في أسلوب تفكير البنك بشأن هذه القضية وبتزايد مهامه كـذلك للصلة بين حقوق الإنسان والتنمية على مستويات عدة:

1- واهتم البنك الدولي بقضايا حقوق الإنسان لأنها تجسد التزامات راسـخة بـالقيم وأن تناولت تفسيرها ويتعين أن يجري عملاً تحليلياً لدراسة مدى ملائمة حقـوق الإنسان ضمن الإطار الدستوري بحيث لا يعتبر البنك الدولي جهة إنقاذ لحقـوق الإنسان فإن بوسعه لعب دور تسهيلي وتنسيقي في مساعدة البلدان الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان.
2- بالنسبة للتطورات المتصلة بموقف البنك الدولي بشأن حقوق الإنسان ففي مرحلة مبكرة في عام 1998، أوضح البنك الدولي اهتمامه بتعزيـز حقـوق الإنـسان وأصدر بيان حول كيفية قيامه بمساندة ترسيخ تعد هدفاً مركزياً، لا يمكن التقليل من أهميته لتحقيق التنمية ويتصل بالنهج الحالي للبنك الدولي نحو حقوق الإنسان التي تستكشف آفاق الطرق والوسائل التي يمكن من خلالهـا أن يـشكل عـدم

المساواة والهيكلة والتفاوت في التوزيع حجر عثرة أمام التنمية .(البياتي،2008، ص115- ص118)

3- يساهم عمل البنك الدولي في ترسيخ حقوق الإنسان، بالرغم من أن سياساته وبرامجه ومشاريعه غير موجهة صراحة، أو على نحو متعمد نحو ترسيخ حقوق الإنسان إلا أن البنك الدولي يساهم في تعزيز حقوق الإنسان، في مختلف المجالات في تحسين قدرة الفقراء على الحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليمية والغذائية، وإمدادات المياه وتوفير مشاركة الشعوب الأصلية في عملية اتخاذ القرارات، وإخضاع الحكومات للمساءلة من قبل مواطنيها، ومساندة إصلاحات النظام القضائي ومكافحة الفساد وزيادة شفافية الحكومات والعمل على تمكين الفقراء من أسباب امتلاك القوة والانخراط في المجتمع المدني، على نحو يستند إلى تعزيز المساءلة الاجتماعية لتحقيق العدل للفقراء عن طريق المضي قدماً للبنك الدولي في مجال حقوق الإنسان من خلال (3) مستويات:-

أ- التسليم بأن الكثير من مجالات نشاط البنك الدولي تضم أبعاداً لحقوق الإنسان وإضفاء طابع منهجي عليها، وتعد مبادرات البنك الدولي بشأن إدارة الحكم أنشطة التي لها أبعاد مهمة متعلقة بحقوق الإنسان.

ب- الإقرار بدور حقوق الإنسان بمبادئ قانونية الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى إثراء معلومات مجموعات واسعة النطاق من السياسات والأنشطة.

ج- إلزام حقوق الإنسان بالتزامات قانونية واجبة التطبيق في ظروف معينة في ظل شروط محددة، حيث يتمثل دور البنك الدولي في مساندة البلدان الأعضاء على الوفاء بتلك الالتزامات المراعية لحقوق الإنسان.

لقد أدى هذا الإشهار والتوظيف لقضية حقوق الإنسان إلى دخولها كبند رئيسي في خطاب المجتمعات، وفي وجدان الأفراد على امتداد الكرة الأرضية، وأصبحت الدول تحسب لها حسابا وترفع شعاراتها، وحتى وإن لم تطبق مبادئها أما لتخدير جماهيرها أو تضليل الرأي العام الدولي، وعلى نحو آخر فقد انتشرت منظمات للدفاع عن حقوق الإنسان في عدد كبير من الدول، ولم يعد يمر أي انتهاك صارخ

فـي بلـد مـا دون أن تتـصدى لـه منظمـات محليـة أو إقليميـة أو دوليـة. (محمد،2011،ص140)

بحيث إن وضع تصنيف للحقوق والحريات أمر لم يكن محل اتفاق في النظرة إلى هذا الموضوع بين القانونين كما أن دور الدولة قد شهد تطوراً في هذا المجـال وتتضمن أهمية الحقوق والحريات امتيازات للأفراد في مواجهة السلطة العامة مـن ناحية، وعموميتها وتمتع جميع الأفراد بها بصفة عامة، وبدون تفرقة أو تمييز بـين المواطنين والأجانب من ناحية أخرى والحقوق والحريات العامة عموماً، هي مراكز قانونية للإفراد تمكنهم من مطالبة السلطة بالامتناع عن القيام بعمل ما فـي بعـض المجالات، أو هو التزام السلطة برفع يدها عن التعرض للنشاط الفردي في بعـض نواحيه المادية، وخلصت النظم الاقتصادية إلى إقرار تدخل الدولة إيجابيـاً لتـوفير الحقوق الاجتماعية للأفراد، بالإضافة إلى دورها في الامتناع عن المساس بالحقوق والحريات التقليدية إن الحريات التقليدية، في حقيقتها إنما هي تعبير عن واقع حاصل ولا يبقى بخصوصها إلى النصوص المنظمة لها والمرتبة للأوضاع التي تمـارس بناءً عليها أما فيما يتعلق بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية، فالأمر يختلف طالما أن النصوص الدستورية التي تسجلها لا تتضمن تقريراً لحالة واقعية بقدر ما تتـضمن رسماً لبرنامج يهتدي به مستقبلاً وعلى ذلك فإذا ارتبطت الحريات الفردية بما هـو كائن ترتبط الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، بما يجب أن يكـون عليـه فالحريـة بالنسبة للديمقراطية السياسية حرية طبيعية يكفي لحمايتها قيام الدولة برفع يدها عن التدخل فيها.

أما بالنسبة للديمقراطية الاجتماعية فالحرية حالة مستقبلية لا يمكن تحقيقها إلا بإخضاع النشاط الاجتماعي لنفوذ الحكومة هـذا وأن القيمـة الفعليـة ذات الطـابع الاجتماعي والاقتصادي أمر يتوقف على جهود المشرع العادي والإدارة في كل دول لمناقشة الخطوات التي تقود لتحقيق الوجود المادي لهذه الحقـوق وصـياغتها فـي تشريعات قابلة للتنفيذ تتسع مجالات حقوق الإنسان مـع مـرور الـزمن وتتطـور فأصبحت هنالك مجموعة من الحقوق التي تحتاج إلى تعاون الجميـع سـواء علـى

المستويين الداخلي والدولي لكون هذه الحقوق ذات بعد إنساني كالحق في التنمية والحق في السلام والحق في بيئة نظيفة .(راضي ،2007، ص159)

1:5:5 دور مؤسسات المجتمع المدني في حقوق الإنسان :

تساهم مؤسسات المجتمع المدني بدور مهم في ضمان احترام الدستور وحماية حقوق الأفراد وحرياتهم وتمثل الأسلوب الأمثل في إحداث التغيير السلمي والتفاهم الوطني مع السلطة في سبيل تعزيز الديمقراطية وتنشئة الأفراد على أصولها وآلياتها فهي الكفيلة بالارتقاء بالفرد وبث الوعي فيه وتعبئة الجهود الفردية والجماعية للتأثير في السياسات العامة وتعميق مفهوم احترام الدستور وسيادة القانون .

1- كما تعمل وسائل الإعلام دوراً أساسياً ومهماً يساهم في تعبئة الرأي العام الشعبي من خلال كتابات والصحف والفضائيات المرئية والمسموعة والاجتماعات والندوات التي تساهم في إطلاع الجماهير على المشاكل الأكثر إلحاحاً والتي يتعرض لها المجتمع وتكون مراقب جماعي لصالح الشعب من خلال انتقاد سياسات الحكام وكشف فضائحهم وفسادهم وانتهاكهم لسيادة القانون.

2- وتعتبر الأحزاب السياسية من أساسيات العمل الديمقراطي بحيث تسعى إلى أن تلعب دور أساسي في السعي للحصول على تأييد الأفراد لبرامجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي تعد بتنفيذها إذا وصلت إلى السلطة عبر الانتخابات وحتى تحقيق ذلك تبقى الأحزاب تلعب دور المراقب لعمل الحكومات لضمان احترام الدولة للدستور وسيادة القانون.

2:5:5 أهمية التنمية لحقوق الإنسان

اقترنت التنمية بالنمو الاقتصادي، ثم تطور مفهوم التنمية ليشتمل على البعد السياسي والاجتماعي والثقافي، إلى جانب البعد الاقتصادي، ومجموع المضامين يعبر عنها بالتنمية البشرية، وهي عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل الأفراد والتي يمكن عن طريقها إبراز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية .(راضي، 2007، ص120- ص122)

والهدف من التنمية القضاء على الفقر، والعمل على تدعيم كرامـة الإنـسان، وإبراز حقوقه فضلاً عن إدارة المجتمع، والدولة، بصورة جيـدة بتـوفير فـرص متساوية، أمام كل الأفراد فالإدارة الجيدة إذا تحققت يمكن تحقيق كل حقوق الإنسان الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والمدنية.

3:5:5 القدرات الأساسية الواجب توافرها لأعمال التنمية البشرية

1- أن يعيش الإنسان حياة طويلة وصحية .

2- أن يكونوا مزودين بالمعرفة .

3- أن يكون بإمكانهم الحصول على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق .

وحيث تم التأكيد على اعتبار التنمية حقاً من حقوق الإنسان، وهو جعل الهدف من التنمية تمكين الإنسان من الحصول على حقوقه فحقوق الإنسان، والتنمية سيدعم كل منهما الآخر فالتنمية البشرية، بمعناها الواسع لن تتحقق إذا لم تتحقق المـساواة بين الأفراد في المجتمع الواحد كما أن الجهود الرامية لتعزيز احترام حقوق الإنسان ستكون أكثر حظاً في النجاح إذا ما تم القضاء على الفقر ورفع مـستوى المعيـشة والربط بين الحق في التنمية، والحق في المشاركة الشعبية والتوزيع العادل لعوائـد التنمية وهذا يتحقق دائماً عن طريق تمكين الأفراد من اتخاذ القرار بالـشكل الـذي يربط بين الديمقراطية والتنمية، عن طريق إيجاد مؤسسات دستورية تعمـل علـى تعميق مشاركة الأفراد، في الشأن العام كما تلعب المنظمات غير الحكومية والبنـك الدولي دوراً مهماً بهذا الاتجاه لأنها تملك القدرة على الاتصال والتعامل مع الفئـات المهمشة .(البياتي، 2008 ، ص206)

حقوق الإنسان (الأردن)

يتوفر في الأردن معظم أنماط المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان، بـدءاً مـن المؤسسات الوطنية، إلى اللجان البرلمانية والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، وقد تأسس المركز الوطني لحقوق الإنسان كمؤسسة وطنية بموجب القانون رقم (75) لسنة 2002 ويهدف إلى تعزيز مبادئ حقوق الإنسان في الأردن وترسيخ ثقافتها، على صعيدي الفكر والممارسة، ومراعاة عدم التمييـز بـين المـواطنين،

ويتضمن اختصاصه : مراجعة التشريعات وبحث الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان، والتصدي لأية تجاوزات أو انتهاكات بتسويتها أو إحالتها إلى السلطة التنفيذيـة، أو التشريعية، أو المرجع القضائي المختص لإيقافها وإزالة آثارها، ويـصدر المركـز تقريراً سنوياً وتقارير متخصصة، ومجلة بحثية كما أسس موقعاً على شبكة الإنترنت وحاز المركز على صفة مراقب في لجنة التنسيق الدولية، وعلى المستوى البرلماني توجد لجنة للحريات وحقوق المواطن في مجلس النواب وتقوم بمبادرات مهمة فـي مجال متابعة أوضاع السجناء والمعتقلين، لدى الأجهزة الأمنية، وكـذلك الأسـرى الأردنيين لدى إسرائيل، وتغطي المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقـوق الإنسان، انطلاقاً واسعاً من الاهتمامات ويعمل بعضها باختصاص عام في مجـالي التعزيز والحماية مثل " المنظمة العربيـة لحقـوق الإنـسان فـي الأردن 1987"، والجمعية الأردنية لحقوق الإنسان (1996) كما يتخصص بعضها في مجال تعزيـز حقوق الإنسان، مثل مركز التدريب العربي لحقوق الإنسان (1998) ومركز عمان لدراسات حقوق الإنسان (1999)، أو في فرع من فروع الحريات مثل : الجمعيـة الوطنية للحرية والنهج الديمقراطي (1993) ومركز حمايـة وحريـة الـصحفيين (1999) ويتخصص بعضها في دعم حقوق الفئات الأكثر حاجـة للـدعم كالنـساء والأطفال مثل : المعهد الدولي لتضامن النساء في الأردن (1998) بحيـث أسـست (7) منظمات لحقوق الإنسان في عام (2007) وأنـشئ تحالفـاً بعنـوان التحـالف الأردني لمنظمات المجتمع المدني يضم في عضويته المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الأردن، ومركز عمان لدراسات حقوق الإنسان وجمعية الحقـوقيين الأردنيـين وجمعية حقوق الطفل الأردنية والجمعية الأردنية لحقوق الإنسان، وجمعيـة النـساء العربيات ومنتدى الشباب الأردني وترك مؤسـسو التحـالف عـضويته مقترحـة لمنظمات المجتمع المدني الأردنية وأقر التحالف ميثاق شرف يتضمنها في مرجعيته الشرعية الدولية لحقوق الإنسان كما اعتبر التحالف نفسه جزءاً لا يتجزأ من المجتمع المدني العربي والدولي الذي تأسس في عمان عام (2006) الشبكة العربية لمراقبـة الانتخابات بمبادرة من مركز عمان لحقوق الإنسان وتضم (45) منظمة ومؤسـسة مجتمع مدني وعقد مؤتمرها لتأسيسي وأقرت نظامها وانتخبت رئـيس وأعـضاء

مجالس إدارة الشبكة لمراقبة الانتخابات وفق المعايير الدولية وتصدر نشرة إخبارية شهرية بعنوان (المراقب الانتخابي) غطت عدة انتخابات جرت في الوطن العربي (الزعبي،2010،ص232)

6:5 اقتصاد السوق

إن اقتصاد السوق قد حقق انتصاره على كل الأنظمة وأصبح النظام الوحيد والحكمي الذي يجب على كل دول العالم أن تسير في اتجاهه وبناء على ذلك للحصول على مساعدات من قبل البنك الدولي فيجب على الدولة أن تتحول نحو اقتصاد السوق لأن فائدة اقتصاد السوق بأنه يعاقب المشروع غير المرغوب اقتصادياً وبالتالي فإن كل صاحب مشروع يتحمل خياراته وقراراته ويكون مسئولاً عن نتائج عمله في الربح والخسارة وعمل اقتصاد السوق بحيث يكون كل المنتجين متنافسون فيما بينهم ويسعى كل منهم للبيع في أفضل تنافسية بحيث يحصل على حصة أكبر في السوق ولهذا الغرض يسعى لإدخال أحدث التقنيات والتكنولوجيا لكي يخفض تكاليف الإنتاج ويحسن نوعية الإنتاج لكي يكسب أكبر حصة من المستهلكين وتوفر حرية المنافسة تعظيم دخول المنتجين وتعظيم القدرة الشرائية للمستهلكين لأن حرية المنافسة تقود إلى توسيع الإنتاج في المشروعات المتفوقة التي تنتج بتكلفة أقل وتبيع بسعر أدنى وتعاقب المشروعات المتخلفة التي تكون تكاليف إنتاجها أعلى من أسعار السوق فتخسر ويعود نصيبها من السوق إلى المشروعات المتفوقة فتزداد مبيعاتها وتزداد أرباحها أي تصبح دخولها في الحد الأعلى ويفترض استمرار عمل أي نظام أن تكون له قوة محركة وإطاراً تعمل فيه وآلية تحكمه ومحرك العمل في اقتصاد السوق هو المصلحة الشخصية لأن الأشخاص في سعيهم للحصول على أكبر دخل شخصي بأقل تكلفة يبحثون عن الإنتاج الأكثر اقتصادياً وعن الشروط الاجتماعية والتقنية الأفضل، وهم بذلك يخدمون مصلحتهم، وعفوياً يسهمون في تحقيق المصلحة العامة في زيادة الإنتاج، وتخفيض التكاليف، وآلية عمل اقتصاد السوق الاعتماد على الأسعار الحرة البعيدة عن التدخل الحكومي أي أن اقتصاد السوق يقوم أساساً على آلية الأسعار الحرة؛ لأن تقلبات الأسعار في حركتها الحرة

المستمدة تشكل الإشارات التي يهتدي بها النظام في توجيه الاستثمارات وتحريك عملية الإنتاج، لمواجهة الطلب المتزايد في السوق وفقاً لآلية عمل اقتصاد السوق، فإن تحرك السعر مؤشر على الحاجة الاجتماعية، ويخدم بذلك أداة لتنظيم الإنتاج فإذا أصبح الإنتاج غير مفيد ينخفض الطلب عليه فينخفض السعر وبالتالي يتوقف الإنتاج، والعكس صحيح، وهكذا يستخدم السعر دليلاً اقتصادياً ومؤشراً أمنياً لتوجيه الاستثمارات نحو الفروع التي يزداد الطلب على إنتاجها، وبذلك يتقلص هدر الإمكانات ويتحسن سير الاقتصاد وهذا أهمية دور البنك الدولي في تحويل دول العالم الثالث للسير نحو اقتصاد السوق، لأنه كان وراء النمو الهائل الذي تحقق في اقتصادات الدول الصناعية المتقدمة كما أن اقتصاد السوق ساهم في تطوير التكنولوجيا والتي حدثت نتيجة الأبحاث العلمية بحيث مكن المؤسسات الاقتصادية على استيعابها وتحويلها دافعاً لزيادة الإنتاج وتحسين القدرة الشرائية للمستهلكين، ورفع مستوى معيشتهم، وحيث أن القوة الدافعة وراء كل ذلك كان المصلحة الشخصية والسعي إلى زيادة الربح ولكن الصحيح أيضاً أن أجور العمال ارتفعت أيضاً وتحسنت شروط الحياة وزادت الخدمات الاجتماعية وارتفع مستوى التعليم. (الجناحي ،2001، ص367- ص369)

1:6:5 نظرة البنك الدولي نحو التحول لاقتصاد السوق:

لم يعد أسلوب التحليل الاقتصادي الكلي قادراً على تفسير ما يجري في العالم من هزات، وأحياناً أزمات اقتصادية تظهر في إقليم من العالم، ثم لا تلبث أن تنتشر في كل العالم بحيث أن التحليل الاقتصادي الكلي يبحث في عوامل التوازن والاختلال على مستوى الاقتصاد الوطني، ولكن هذه العوامل وبسبب توسع العلاقات الاقتصادية بين البلدان والأقاليم وبسبب التوجه العالمي إلى إحلال علاقات التعاون والاعتماد المتبادل بين الدول لم تعد هذه العوامل تقتصر على المستوى الوطني بل أصبحت تنتقل من بلد إلى آخر مع انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال لذلك تبدو الحاجة ملحة للانتقال بالتحليل الاقتصادي من المستوى المحلي إلى الكلي ثم إلى المستوى العالمي فلم يعد ممكناً لأي بلد في العالم مهما تعاظمت قدرته الاقتصادية أو

قلت أو كبرت مساحته الجغرافية إن ينعم بالاستقرار وتحسن مستوى النمو فيه بمعزل عن العالم لهذه الأسباب أدخلت تعديلات كبيرة على وظائف ومهمات المؤسسات الاقتصادية الدولية من السعي إلى تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية إلى العمل على تسريع وتأثير العولمة الاقتصادية وإذا كانت كل الدول حتى الوقت الحاضر تعمل على اعتماد السياسة الاقتصادية التي تراها في حدود تنظيم الاقتصاد الدولي وفقاً لمقررات مؤتمر بريتون وودز بحيث أن السياسات الاقتصادية تمثل العمل الهادف للسلطة (الحكومة) التي تعبر عن نفسها بتحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ككل واستخدام الوسائل الضرورية لتحقيق هذه الأهداف وحسب رأي البنك الدولي حول ضرورة دور الدولة ومسؤوليتها في إدارة المسائل الاقتصادية الكلية واستخدام الأدوات المتوفرة بأفضل فعالية ممكنة (النقود، القروض، الفائدة وموازنة الدولة) والأهداف التي يجب على دول العالم الثالث أن تحققها التشغيل الكامل، زيادة النمو الاقتصادي، التوازن مع العالم الخارجي واستقرار الأسعار وليس فقط هذه الأهداف بل وأن تسعى لتحقيق أهداف اجتماعية وسياسية توزيع عادل للدخل و تحقيق التنمية البشرية وفي حالة عدم إمكانية تحقيق النمو المستمر يفقد النظام السياسي مشروعيته وفي هذه الحالة هنالك طريقين يفقد النظام السياسي مشروعيته:

1- إن يتغير النظام السياسي (عبر صناديق الاقتراع أو الانقلاب).
2- وإما أن يتحول إلى نظام ديكتاتوري يقوم على اضطهاد الأفراد وحرمانهم من حقوقهم في الحرية والتغيير بحيث أن تحول نظام الحكم إلى نظام ديكتاتوري وممارسة اضطهاد الأفراد لا يشكل حلاً للمسألة الاقتصادية بل وتعقيداً لها إذ يلجأ غالبية الأفراد إلى الجوانب السلبية والتي تنعكس سلباً على إنتاجية العمل وتقود إلى تردي الأوضاع الاقتصادية ويسعى راسموا السياسة الاقتصادية (البنك الدولي) لدول العالم الثالث إلى تحقيق أهداف مختلفة من حيث اختيار السياسة الاقتصادية الملائمة لرغباتهم وتوجهاتهم ويمكن تقسيم الأهداف إلى اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، التي تصب في النهاية في تحسين المتغيرات الاقتصادية الكلية، بما يؤمن تحقيق النمو الاقتصادي ورفع مستوى معيشة السكان.

أ- هدف التشغيل الكامل : استخدام كل عوامل الإنتاج المتاحة للاقتـصاد الـوطني بأفضل فعالية ممكنة، أي الاستخدام الذي يؤمن أعلى إنتاجية من هـذه العوامـل فالتشغيل الكامل يتعلق باستخدام رأس المال، والموارد الطبيعية والقروض بأفضل فعالية، وعدم استخدامها بالشكل الإيجابي يمثل هدراً لعوامل الإنتـاج، ويـنعكس انخفاضاً في الناتج وتدني في مستوى الدخل هذا وتجدر الإشارة إلى أن ضـعف التشغيل ليس فقط يمثل خسارة في الإنتاج وضعفاً فـي الـدخل لـدى الفعاليـات الاقتصادية المعنية وإنما يتعدى إلى تكلفة اجتماعية عالية بحيث أن العاطلون عن العمل في دول العالم الثالث كثيراً ما يتجه البعض إلى الإجرام والسرقة ويـضاف إلى ذلك أن ضعف مستوى التشغيل يؤدي إلى انخفاض الدخل ونقـص الطلـب، وعرقلة الاستثمار كما أن تركز البطالة في بعض الفئات أو المناطق من شأنه، أن يقود إلى توترات اجتماعية وقد يوصل إلى عدم اسـتقرار وحـسب رأي البنـك الدولي بحيث تكون السياسة الاقتصادية ناجحة وفعالة يجـب أن تـوفر إمكانيـة التشغيل لكل الموارد وبأعلى إنتاجية ممكنة، وغير ذلـك تكـون إدارة سياسـية واقتصادية غير رشيدة .(أمين،1988،ص201- ص205)

ب- تحقيق النمو الاقتصادي: يقاس النمو الاقتصادي بنسبة التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، بحيث أن منافع النمو الاقتصادي تظهر للعلـن بسرعة فالدخل يأتي من الإنتاج والنمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، فمعدل نمو الإنتاج عندما يكون أعلى من معدل النمو السكاني يؤدي إلـى زيـادة نصيب الفرد من الدخل ورفع مستوى المعيشة، ونمو الإنتاج المحلـي الإجمـالي يفترض استخداماً فعالاً لعوامل الإنتاج ويسهم في تحقيق التشغيل الكامل، وينعكس النمو إيجابياً على التطور المستقبلي فالزيادة السريعة في الدخل تتيح إشباع أفضل للحاجات الاستهلاكية وتمكن من توجيه قسم متزايد لتمويل الاستثمارات الإنتاجية، كما تزيد من الموارد التي يمكن تخصيصها للأهداف الاجتماعية.

ج- التوازن مع العالم الخارجي : إن التوازن مع العالم الخارجي يشمل التوازن في ميزان المدفوعات، وكذلك التوازن في سوق الصرف، بحيـث أن الفـائض فـي ميزان المدفوعات ينعكس ارتفاعاً في سعر صرف العملة الوطنيـة فـي سـوق

الصرف، أما العجز في ميزان المدفوعات، فينعكس انخفاضاً في سـعر صـرف العملة الوطنية، فالفعاليات الاقتصادية من المقيمين في بلد مـا يـشترون سـلعاً وخدمات من الخارج ويدفعون دخولاً للخارج، (أجور، فوائـد وأربـاح)، كمـا يخرجون أموالاً إلى الخارج (استثمارات مباشرة، توظيف ودائع)، وهكـذا فـإن المقيمين يجرون دفعاتهم للخارج أما بالنقد الأجنبي، أو بالعملة الوطنية التي يـتم تحويلها لاحقاً إلى عملة أجنبية وكلها تتحول في سوق الصرف إلى الطلـب إلـى العملة الأجنبية، وفي الوقت ذاته تشكل عرضاً للعملة الوطنية مقابل الحصول على عملات أجنبية، وهكذا فإن هذه العملية كلها تتحول في سوق الصرف إلى طلـب على العملة الأجنبية، وفي الوقت ذاته تشكل عرضاً للعملة الوطنية مقابل الحصول على عملات أجنبية.

د- استقرار الأسعار : فالتضخم دليل وجود تباين بين الطلب والعـرض حيـث أن الطلب ينمو على نحو مستمر في اقتصاد النمو مولداً بذلك ضغوطاً على الأسعار تسمى بالضغوط التضخمية، وحتى إذا نما عرض السلع والخدمات على نحو مواز لنمو الطلب فإن العرض لا ينمو دائماً على نحو مستمر، وإنما في كل قطاعـات النشاط الاقتصادي مما يترك مجالا للتفاوت بين نمو الطلب، ونمو العرض، فالنمو يبتدئ في الحالة الطبيعية بزيادة الكميات المنتجـة، وفـي ذات الوقـت بـبعض الارتفاع في الأسعار حتى أن معدل التضخم يعتبر معتدل(3:1%)، وغالبـاً مـا يعتبر مقدماً مقبولاً بالنسبة للدول الراغبة في تحقيق استقرار نسبي في الأسعار.

2:6:5 الأهداف السياسية لاقتصاد السوق

1- توليفة خاصة من الأهداف الاقتصادية المحددة تؤمن رفاهية السكان.
2- أصحاب القرار السياسي مدفوعون بقراراتهم لتحقيق المصلحة العامة.
3- استخدام الموارد المتاحة، والمتوفرة، والقروض مـن قبـل أصـحاب القـرار السياسي بالطريقة المثلى.

إن اعتماد السياسة الاقتصادية الملائمة يعتمد على المنافسة الاقتصادية الفنيـة، مثل ما هي الأدوات الأكثر فعالية لبلوغ الأهداف التي تحقق النمو الاقتصادي، على

النحو الأفضل، ولا يمكن استبعاد البعد السياسي من القضايا الاقتصادية بحيث يكون على رجال السياسة في الأنظمة الديمقراطية استقراء آراء الأفراد ورغباتهم لتبنيها، من أجل التقرب منهم فالمصلحة الخاصة بكل هدف اقتصادي وسلم أفضليات هـذه الأهداف أمور تتعلق في نهاية الحساب بالغايات المرغوبة، من قبل المجتمع وبالتالي بسلم القيم الذي يختلف من شخص إلى آخر، ولهذا فإن تحديد الأهداف الاقتـصادية وأولوياتها بالنسبة للمجتمع ليست مسألة فنية فقط بل لها بعدها السياسي.

3:6:5 الأهداف الاجتماعية لاقتصاد السوق:

اقتصاد السوق موجة لتعديل أحـوال معيـشة الأفـراد، أو بعـض الفئـات الاجتماعية، من أجل تحقيق التفاوت الاجتماعي الذي يترتب إلى آلية اقتصاد السوق أن تعمل على تحسين أوضاع الضعفاء اقتصادياً وذوي الـدخل المحـدود بوسـائل متعددة:

1- توفير الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة مجاناً أو بأسعار معتدلة.

2- تقديم الدعم للسلع الاستهلاكية ببيعها بأقل من تكلفتها وتمويل الدعم من خزينـة الدولة.

3- تحسين شروط العمل دون المساس بالأجور بتقليص زمن العمل وزيادة الرفاهية وتطبيق الحد الأدنى للأجور، وتطبيق برامج التدريب المستمر بمشاركة الدولـة وقطاع الأعمال.

4- تطبيق برامج حماية الأسرة وزيادة مخصصات التعويض العائلي.

5- تطبيق برامج الضمان الاجتماعي تعويض البطالة وضمان الشيخوخة.

حيث إن إعادة توزيع الدخل لمصلحة الضعفاء اقتـصادياً سياسـة اجتماعيـة بامتياز، ولكن مردودها الاقتصادي كبير جداً، بسبب زيادة الدخل الضعفاء اقتصادياً تقود إلى زيادة قدرتهم الشرائية، وتعمل على زيادة طلبهم على الـسلع والخـدمات، وهذا يؤدي بدوره إلى شراء السلع من السوق ويحفز على إعادة الإنتاج، ولكنه فـي ذات الوقت يزيد مبيعات قطاع الأعمال بحيث يزداد التـراكم الرأسـمالي وترتفـع معدلات الاستثمار مما يقود إلى النمو الاقتصادي كما، أن تقديم الخدمات المجانيـة

والتعويضات العينية من شأنه أن يحرر نسبة من الدخل يتم توجيهها للطلب على السلع والخدمات المدفوعة، فيزداد الطلب الكلي ويتوسع السوق، ويعمل على تحقيق الفائدة للدولة، بحيث إن التوافق بين الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي لم يتخذ اسماً مغايراً لاقتصاد السوق ولكنه في الواقع اقتصاد سوق معدل بالكثير من الأسس الاشتراكية، ويأخذ بالكثير من مطالب الضعفاء اقتصادياً مما يدفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال (الضمان الاجتماعي، التأمين الصحي والحد الأدنى للأجور) بحيث أن تفعيل البرامج الاجتماعية ينعكس إيجابياً على النمو الاقتصادي فاستمر العمل بهذه البرامج الاجتماعية وتم تطويرها بطريق تعبئة قسم متزايد من الناتج المحلي في موازنة الدول وإنفاقه في تطوير البنية التحتية، والتوسع في توفير الخدمات، ورفع مستوى الضمان الاجتماعي، وخاصة التأمين الصحي وتعويض البطالة وتعويض الشيخوخة.

4:6:5 سمات التوجه لاقتصاد السوق:

1- حرية القطاع الخاص في الاستثمار في أي نشاط اقتصادي شريطة أن يكون عملة مشروعاً أو وفقا لأحكام القوانين النافذة.
2- تتولى الدولة إقامة البنية التحتية الضرورية لانطلاق عملية التنمية وتتدخل مباشرة في النشاط الاقتصادي، فقط عند الضرورة لسد ثغرات نظام السوق وضمان التوازن الاجتماعي واستمرار عملية النمو.
3- دعم الدولة لرجال الأعمال وتوفر لهم التسهيلات الضرورية وتتدخل عند عجز القطاع الخاص.
4- تدخل الدولة لتأمين التوازن الاجتماعي بإعادة توزيع الدخل بطريق تعبئة قسم متزايد من الدخل القومي في موازنة الدولة، وإنفاق هذا القسم بما يسهل عملية التنمية ويوفر الحد الأدنى من المعيشة والخدمات للضعفاء اقتصادياً.
5- في ظل اقتصاد السوق تعمل الدولة من خلال الإنفاق العام على تأمين الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم ورعاية للأفراد وتأمين الضمان الاجتماعي

والصحي بحيث توفر الحد الأدنى من المعيشة لكل المواطنين بصرف النظر على إسهامهم في توليد الدخل.

6- في ظل اقتصاد السوق حيث تتخلى الدولة عن احتكار النشاط الاقتصادي أو عن التحكم بنصيب كبير منه ويجب أن يتحمل القطاع الخاص نصيبه في الأعباء الاجتماعية بدفع الضرائب العادلة وتمويل الموازنة وكذلك الإسهام مع الحكومة في تنفيذ التنمية البشرية.

7- في اقتصاد السوق يوضع عقد اجتماعي جديد بين أفراد المجتمع تتحول بموجبه العلاقة من الصراع الطبقي إلى التعاون الطبقي عقد تكافل وتضامن اقتصادي واجتماعي وطني وتكون العلاقة السائدة فيه علاقة المواطنة.

8- في اقتصاد السوق لا القطاع الخاص معفى من التزاماته الاجتماعية ولا الحكومة معفاة من التزاماتها التنموية إنه اقتصاد وطني موحد.

اقتصاد السوق (ماليزيا):

تمثل التجربة الماليزية نموذجاً للتحول من اقتصاد متخلف يعتمد على تصدير المواد الخام الأولية وفي عام 1960 تحول الاقتصاد الماليزي إلى اقتصاد سوق متقدم يقود قطاع تصديري قوي اشتق ميزته التنافسية من صناعات كثيفة من رأس المال عالية التكنولوجيا يعتمد على الصناعات الصغيرة والمتوسطة بدلاً من الاعتماد الرئيسي على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل ونتيجة لاعتماده مذهب اقتصاد السوق بحيث حقق نمو بلغ نسبة (7.1%) في عام 2004 و (7.5) في عام 2006 وذلك في ظل قوانين موحدة للصناعة والاستثمار مما أدى إلى تحسين بيئة مناخ الاستثمار حيث وضعتها تقارير التنافسية العالمية في عام 2006 في مرتبة متقدمة عن دول مثل ألمانيا والصين وقد أرجع تقرير التنافسية ذلك إلى توفر بنية أساسية متطورة وبيئة تشريعية مواكبة للاقتصاد الحر من حيث

1- السماح للأجانب بتملك (100%) من المشروعات الصناعية في حالة تصدير (80%) من إنتاجها للخارج.

2- إعفاء المستثمرين في مناطق معينة من الضرائب لمدة (5) سنوات.

3- إعفاء الشركات التي تثبت قيامها بإنفاق (1%) من إجمالي مبيعاتها السنوية على الأبحاث العلمية من الضرائب العامة على الدخل.

4- إعفاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الـضرائب علـى الـدخل بنـسبة (100%) لمدة (5) سنوات بشرط أن يحقق المشروع إنتاج قيمة مضافة لا تقـل عن (15%) أو أن يقام المشروع في الريف.

5- إعفاء الشركات التي تقوم بعملية الترويج والتـسويق لمنتجـات ماليزيـة مـن الضرائب (15) سنة هذه هي التشريعات المحفزة والتي تخلق بيئة تشريعية ينمو فيها اقتصاد السوق ويزدهر وتزيد قدرته التنافسية في الأسواق الخارجية ويكون له السيادة في ظل الاقتصاد الحر. (www.f-lqwlardive.com)

7:5 مسألة الديمقراطية

جاء اهتمام البنك الدولي بالديمقراطية باعتبارها القاعدة الأساسية للتنمية والـذي يتضمن مفهومها الشامل أبعاداً ومؤشرات تتعلق بقضايا الفساد والشفافية والانتخابات وفاعلية الحكومة والاستقرار السياسي والعنف والإرهاب كما تتـضمن إجـراءات وعمليات التصويت والمشاركة السياسية وتتسع لتشمل حقـوق الإنـسان وحرياتـه وكرامته وأسلوب الحكم والمعارضة وموقع الأغلبية والأقليات وتفـضيلات الـرأي العام وحرية الإعلام ودور المرأة.(رشاد،2005، ص296)

وخلال الفترة ما بين(1980-1990) كانت غالبية الدول النامية قـد انخفـضت قدرتها على الحفاظ على برامج وسياسات محفزة للتنمية الاقتصادية وأصبحت تعتمد على إعانات وقروض البلدان الغربية والبنك الدولي والتي طالبت البلـدان الفقيـرة بالشروع في عملية الديمقراطية كجزء متكامل للحكم الصالح وشجعت هـذه الـدول على تبني سياسات متوافقة مع نظام السوق وهو مـا بـات يعـرف بالمـشروطية السياسية المرتبطة بالمعونات الاقتصادية.(الـوزني،1997، ص61- ص63) كمـا تقوم الديمقراطية على المشاركة السياسية الواسعة عبر قنوات المؤسسات الـسياسية وعلى أساس من التنافس، حيث تهدف عملية المشاركة السياسية إلـى تعزيـز دور الأفراد في إطار النظام السياسي بضمان مساهمتهم في عملية صنع القرار، وتعتبـر المشاركة السياسية المظهر الرئيسي للديمقراطية .

وهي أفضل نظام سياسي يمكن أن يوفر ضمانات احترام حقوق الإنسان ويمتلك آليات للتصحيح والمراجعة، من خلال إتاحة الفرصة للشعب بتغيير حكامه بصفة دورية عن طريق انتخابات حرة ونزيهة، كما أن الديمقراطية تمثل حالياً أنسب إطار سياسي يمكن في ضوئه بلورة حلول للمشكلات التي تعاني منها دول العالم الثالث، وإذا كانت للديمقراطية مشكلات فإنها أهون بكثير من مشكلات الدكتاتورية كما أن علاجها يتمثل في المزيد من الديمقراطية وتوفير ضمانات سلامة تطبيق القواعد الديمقراطية وبرز انتشار الديمقراطية.(الجناحي،2001،ص207)

ولا شك في أن عملية التحول الديمقراطي التي يعيشها العديد من دول العالم الثالث منذ عام 1979، إنما تنصب في اتجاه أحياء المجتمع المدني وإعادة صياغته بجهاز الدولة في تلك الدول، وذلك في سياق تطور سياسي واجتماعي وجاء التحول الديمقراطي، نتيجة لما تملكه البلدان المتقدمة من الدخل العالمي التي تمثل نسبة (80%)، وهي تمثل (20%) من سكان العالم، مما ساهم في زيادة المشكلة في اتساع الهوة بين أثرياء الشمال وفقراء الجنوب مما زادت من ظاهرة التطرف والجريمة المنظمة والعنف .(الجناحي،2001،ص199) وترتبط الديمقراطية في (3) مستويات مترابطة ومتداخلة:- أولها الديمقراطية بحيث أصبحت كنظام للقيم وتتمثل القيم الديمقراطية في الحرية والعدالة والمشاركة والمساواة والتسامح السياسي والفكري والقبول بالتعددية، والاختلاف والتداول السلمي للسلطة بالاحتكام إلى إرادة الشعب، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية كأسلوب لممارسة السلطة وتنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع وذلك من خلال مجموعة من الأطر القانونية، والهياكل السياسية المؤسسية ،(الجناحي،2001،ص206) والقواعد الإجرائية التي تنظم الممارسة الديمقراطية في بنية النظام الديمقراطي تتعلق بتنظيم العلاقة بين السلطات وطبيعة النظام الحزبي والنظام الانتخابي، وبنية النظام البرلماني والنظر إلى الديمقراطية باعتبارها نمط حياة المجتمع، وهنا يجب التركيز على مدى توافر قيم وممارسات الديمقراطية على صعيد مؤسسات المجتمع كالأسرة والمدرسة والجامعة والحزب والنقابة

هناك صلة قوية بين المجتمع المدني والديمقراطية، فالديمقراطية هي مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته، التي تنظم من خلالها الإدارة الـسليمة للـصراع فـي المجتمع بين الجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة وفي نفـس الوقـت فـإن مؤسسات المجتمع المدني، من أهم قنوات المشاركة الشعبية رغم أنهـا لا تمـارس نشاطاً سياسياً مباشراً، ولا تسعى للوصول إلى السلطة السياسية هذا بالإضافة إلى أن الإدارة السليمة للصراع والمنافسة هي جوهر مفهوم المجتمع المـدني، لـذلك فـإن المجتمع المدني الذي يقوم على أساسات قوية تمثل جميع أطياف وطبقات المجتمـع ولا تخضع لسلطة الدولة تعد قوة موازية، وضاغطة على توجهات أي دولة وتعمل على تخفيض سيطرتها على المجتمعات مما يضطر الدولـة والحكومـة لإشـراك المجتمع المدني أثناء القضايا والأزمات السياسية .(الزعبي،2010،ص179)

إن المجتمع المدني عنصراً أساسياً من عناصر النظام الديمقراطي، الذي يسعى البنك الدولي إلى ترسيخ قواعده في دول العالم الثالث، بحيث لا يمكن للديمقراطيـة أن تدوم إلا إذا دعمتها ثقافة مدنية قوية وشعب ملتزم بمثاليات كحكم القانون وحرية المعتقد والحرية الفردية والحوار الحر الشفاف، وحكم الأكثرية وحمايـة الأقليـات فالمجتمع المدني الحيوي يحتضن عناصر كثيرة ومهمة للديمقراطية مثل المـشاركة والإصلاح السياسي كما يرجع المجتمع المدني المنظم صوت من هـضم حقـوقهم ويزيد من تأثيره على العملية السياسية وانطلاقاً من هنا تلعب مؤسـسات المجتمـع المدني دوراً حاسماً في الدول المتطورة، والعالم الثالث فهي تساهم في رسم وتشكيل السياسة من خلال تقديم الخبرة التقنية إلى كل من يصوغ السياسات، والضغط على الحكومات والمؤسسات السياسية كما أنها تشجع مشاركة المواطنين وتقوم بالتـدريب على القيادة وتقدم الفرص للشباب وللمرأة والمهمشين .(الزعبي،2010،ص180)

وللديمقراطية أبعاد اجتماعية عدى أبعادها السياسية فمؤسسات المجتمع المدني بمكوناتها المختلفة والتي يؤسسها الأفراد فيما بينهم بعيداً عن السياسة إنما هي صمام أمان وكابح لجماح الدولة التي تسعى إلى السيطرة على كافة نشاطات المجتمع ومن مصلحة الدولة أن يكون لمؤسسات المجتمع المدني صوت حر ومسموع لأنها تعكس هموم ومواقف الأفراد إزاء كل القضايا والنشاطات المجتمعيـة فمعظـم مؤسـسات

المجتمع المدني أو الكثير من المنتمين إليها يحملون خبرات وتجارب هائلة يمكن أن تساعد الدولة على اتخاذ القرارات الصائبة وبالتالي تحـسين العدالـة الاجتماعيـة بالإنتساب إلى مؤسسات المجتمع المدني وبذلك تنمو الديمقراطية الاجتماعيـة التـي هي أساس الديمقراطية السياسية فحصول المجتمع المدني على الديمقراطية تـساعد على المشاركة في القرارات التي تؤثر في حياة الفرد ومصيره وتتجسد المواطنة في حصول الأفراد بغض النظر عن الفوارق الطبيعية والمكتسبة على الفرص نفسها من المساواة في التعامل أمام القانون في ظل الحريات العامة فتطور المجتمـع المـدني مرتبط بتطور المواطنة

وتتخذ منظمات المجتمع المدني أهدافاً وأدواراً تعمل على تحقيقها فـي تمتـين الهوية والولاء الوطنيين ورفع مستوى المشاركة الـشعبية فـي الحيـاة الـسياسية والاجتماعية وأن أية دولة لديها مجتمع سياسـي يمكـن أن تقـدم بعـض الحريـة لمواطنيها ولكن لا نستطيع أن نبني مجتمعاً ديمقراطياً بـدون مؤسـسات المجتمـع المدني التي هي هيكل البناء الديمقراطي وهي على رأس القائمة في متطلبات التغيير الاجتماعي والسياسي .

إن مؤسسات المجتمع المدني تعتبر أول المدارس التي يمكن للفرد أن يمـارس فيها العملية الديمقراطية وتكتنز هذه المؤسسات المهارات التي تمكـن الفـرد مـن ممارسة هذه العملية كبلورة المواقف وتحديدها اتجاه قضية ويتعلموا تحليل المـشكلة ووضع دراسة لحلها وإعداد برامج مطالبية تضمن حقوق ومصالح الفئة التي تعاني من هذا الوضع القائم وتعزز مهارة حل الصراعات وحسم المشكلات بـين الفريـق العامل فيها بوسائل ودية دون الدخول في الإجراءات البيروقراطية التي قد تضرب بفاعلية المؤسسة وتستنفذ طاقتها ووقتها وهذا يعني رفد المجتمـع بقيـادات ممكنـة ومؤهلة تعرف مواجهة المشاكل والمواقف وتكتسب المعرفة اللازمة للتأهل كقيـادة تعمل على تعزيز مكانة المؤسسة المدنية وزيادة شـعبيتها ونفوذهـا فـي الـدوائر الحكومية على أن يتم ذلك في إطار الإيمان بالعمل الطوعي والعمل الجماعي وقبول الاختلاف والمساواة والمشاركة وقبول الآخر والالتزام بالشفافية وقبـول المحاسـبة وهي قيم الديمقراطية التي يمكن لمؤسسات المجتمع المدني تعزيزها كخطوة علـى

طريق التطور الديمقراطي للمجتمع إن مؤسسات المجتمع المدني تعتبـر مـن أول المدارس التي يمكن للفرد أن يمارس فيها العملية الديمقراطية وتكتنز هذه المؤسسات المهارات التي تمكن الفرد من ممارسة هذه العملية كبلورة المواقف وتحديدها اتجـاه قضية ويتعلموا تحليل المشكلة ووضع دراسة لحلها إن الدور الهام للمجتمع المـدني في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الـشروط الـضرورية لتعميـق الممارسـة الديمقراطية وتأكيد قيمها الأساسية ينبع من طبيعة المجتمع المدني ومـا تقـوم بـه منظماته من دور ووظائف لتصبح البنية التحتية للديمقراطية كنظام للحياة وأسـلوب لتسيير المجتمع وهي بالتالي أفضل إطار للقيام بدورها كمدرسة للتنشئة والتـدريب الديمقراطي ولا يمكن تحقيق الديمقراطية السياسية في أي مجتمع مـا لـم تـصبح منظمات المجتمع المدني ديمقراطية بالفعل باعتبارها البنية التحتية للديمقراطية حيث توفر هذه المؤسسات فرصة كبيرة لأعضائها للتدرب على الممارسة الديمقراطية من خلال الآتي:

1:4:6 دور مؤسسات المجتمع المدني في ممارسة الديمقراطية:

1- المشاركة التطوعية في العمل العام.

2- غالباً ما تكون القيادات معبر حقيقي عن إرادة الأعضاء.

3- ممارسة نشاط جماعي في إطار حقوق وواجبات محددة للعضوية.

4- المشاركة في الانتخابات الداخلية لهذه المؤسسات.

5- مـشاركة الجميـع فـي اتخـاذ القـرارات المتعلقـة بمؤسـسات المجتمـع المدني.(الزعبي،2010،ص181)

1:7:5 معايير ديمقراطية مؤسسات المجتمع المدني:

1- مدى النمو في العضوية الفاعلة والنشطة.

2- مستوى الحضور في الهيئة العامة للمؤسسة.

3- معدلات التغيير في عضوية مجلس الإدارة.

4- معدل المشاركة والإقبال على انتخابات المؤسسة.

5- مدى صدور القرارات من هيئتها القيادية بأسلوب ديمقراطي.

6- حجم العمل التطوعي في نشاط وإدارة المؤسسة.
7- مدى مشاركة المرأة في مؤسسات المجتمع المدني.

2:7:5 القيم المشتركة للديمقراطية والمجتمع المدني :

يلتزم المجتمع المدني في وجوده ونشاطه بقيم ومعـايير الاحتـرام للآخـرين وقبولهم والتراضي والتسامح والمشاركة والإدارة السليمة للتنوع والاخـتلاف بـين الذات والآخرين وهي نفس القيم والمعايير التي تقوم عليهـا الديمقراطيـة كـصبغة لإدارة الصراع في المجتمع بوسائل سليمة وباعتبارها أيضاً أسلوب حياة يشمل كافة مجالات المجتمع في هذا الإطار تبرز قيم التسامح والتقدير المرتفع للذات والإيمـان بكرامة الإنسان الوفاء بالوعود الشفافية والمثابرة ولتأسيس الديمقراطية كنظام حكـم وطريقة حياة لا يكفي أن تكون هذه القيم أساس تحرك الإنسان في المجتمع وموقفـه من الذات ومن الآخر بل ينبغي تنمية المهارات الذهنية ومهارات المـشاركة التـي تمكنه من التفكير والتعرف على نمو يوازن بين حقوقه الفردية وبين الصالح العـام هذه المهارات تمكن المواطن من تحديد ووصف وشرح المعلومات والأفكـار ذات العلاقة بالقضايا العامة وإيجاد بدائل لحل المشكلات الناجمة عنها والمفاضلة بينهـا أما مهارات المشاركة فتمكن المواطن من التأثير فـي قـرارات الـسياسة العامـة ومساءلة ممثليه في المجالس والهيئات المنتخبة وتعتبر مؤسسات المجتمـع المـدني الإطار الأمثل للتمكين لهذه القيم والمهارات عند الأفـراد الـذين ينـضمون إلـى عضويتها وينشطون في إطارها ولما كانت هذه القيم هي جوهر الثقافة الديمقراطيـة والمهارات هي أساس الخبرة اللازمة للممارسة الديمقراطية في المجتمع فإن إسـهام مؤسسات المجتمع المدني في ترسيخها لدى المواطن ولدى المجتمع يمثل جانباً هاماً من دوره في بناء الديمقراطية.(الزعبي،2010، ص182)

التحول الديمقراطي في الأردن

كان الأردن من أوائل دول المنطقة التي بدأت المسيرة الديمقراطية وبالتحديـد في عام 1989، وذلك عندما أعلن الملك حسين بن طلال استئناف مـسيرة الحيـاة الديمقراطية في البلاد، وذلك من خلال إجراء انتخابات نيابية عامة يـشارك فيهـا جميع الأطياف السياسية والفكرية والعقائدية في المجتمع الأردنـي، بحيـث كانـت

لمسات البنك في التنمية السياسية جلية لأن الأردن بحاجة لشهادة حسن سلوك تجـاه قضايا الديمقراطية تقدم عند الحاجة للاقتراض الدولي اتجهت الحكومة الأردنية نحو الانفتاح السياسي والتحول الديمقراطي ويعود ذلك نتيجة التأثير عليهـا مـن قبـل الجهات الداعمة لها اقتصادياً شريطة أن يتناسب مستوى هذا الـدعم إيجابيـاً مـع الإصلاحات السياسية والديمقراطية المحققة وهنالك من يرى أن التحول الديمقراطي في الأردن عام 1989 جاء بسبب عوامل متعددة كان مـن أهمهـا فـك الارتبـاط القانوني والإداري مع الضفة الغربية في منتصف عام 1988، وعلى الأخص بداية تمزق الاتحاد السوفيتي، كما كان للظروف الاقتصادية التي واجهها الأردن في عام 1988 أثراً كبيراً في تسريع عملية التحول الديمقراطي؛ بهدف امتصاص غـضب الشارع الأردني الناتج عن الظروف الاقتصادية التي قدرت كثيراً في ذلك الوقت.

حيث أعلن الملك حسين بن طلال في عام 1989 عن بداية الحياة الديمقراطية في الأردن بإجراء انتخابات نيابية عامة وفقاً لقانون الانتخابات رقـم (22) لـسنة 1986 وتعديلاته عام 1989 حيث أن هذه التعديلات كانت نتيجـة لإلغـاء مقاعـد الضفة الغربية أما السبب الثاني فتمثل في عملية السلام مع إسرائيل التـي دفعـت النظام السياسي إلى التحول الديمقراطي نتيجة لمعارضة بعض القوى الداخلية لعملية السلام.

مع انتهاء القرن (20) شهد الأردن مرحلة جديدة من التطور، فقد شهد نهايـة عام 1999 انتقال العرش إلى الملك عبد الله الثاني الابن الأكبر للملك حـسين كمـا ينص الدستور الأردني، وتميزت عملية الانتقال بإطلاق موجة جديدة من التحـديث أما على المستوى السياسي فقد استمرت عملية الانتخابات كل (4) سـنوات بـشكل منتظم إلا أنه حصل انقطاع بعد أن أعلن الملك عن تأجيل الانتخابات إلـى إشـعار آخر، وفي نهاية عام 2002، أعلنت الحكومة تأجيل الانتخابات مرة أخرى إلى عام 2003 بدون ذكر لموعد الانتخابات، وعلى جانب آخر اتسعت الهوة ما بين الحكومة والمعارضة الإسلامية والقومية نتيجة توسع الحكومة في إصدار القوانين المؤقتـة، والتي تضمنت فرض قيد جديد على حرية الاجتماعات العامة والحريات الـصحفية وعلى حقوق التقاضي أمام محكمة أمن الدولة.

وفي عام 2003 جرت انتخابات مجلس النواب (14) علـى أسـاس قـانون الانتخابات رقم (34) لسنة 2001 الذي عالج السلبيات الموجودة في القانون القـديم وبموجب هذا القانون تم زيادة عدد الدوائر الانتخابية وتخصيص حـصة إضـافية للنساء بمعدل (6) مقاعد وتميزت هذه الانتخابات عن الانتخابات السابقة بمـشاركة كافة الأطياف والقوى السياسية حيث شارك (20) حزباً سياسياً ظفر بالتمثيل النيابي منها (11) حزباً سياسياً .(النسور ،2010، ص182- ص185)

الخاتمة

يحاول الباحث هنا تقييم دور المشروطية لمعونات البنك الدولي المقدمة لـدول العالم الثالث، وخصوصاً المنطقة العربية، وذلك على خلفية دراسة أهميـة وتطـور علاقة البنك الدولي بدول العالم الثالث، حيث تغير شكل النظام الدولي مما كان عليه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، التي شهدت فيها تلك الحقبة ولادة أهم مؤسـستان دوليتان، وانتقال دور البنك الدولي من إعادة إعمار أوروبا إلى المساهمة بالحفـاظ على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية فـي دول العـالم الثالـث، أمـا بالنـسبة للمؤسسات الدولية ودورها السياسي، تبين من التحليل أنه في العلاقات الاقتـصادية الدولية تتدفق رؤوس الأموال سواء في صورة استثمارات أو منح أو قروض، مـن مؤسسات تمويل دولية مثل البنك الدولي ففي الغالب يفرض الطرف الأقوى (المقدم لهذه الأموال) شروطه على الطرف الأضعف (المتلقي لهذه الأموال) ويأتي في هذا السياق شروط المديونية الخارجية، فقد طرأت العديد من التغيرات علـى الـشروط المصاحبة للاقتراض الخارجي، ومن خلال متابعة تطور شروط الاسـتدانة طـوال القرن الماضي يمكن القول أنها في تطور مستمر، وأن هذا التطـور يتجـه بهـذه الشروط نحو التشدد في غير صالح الدول المدينة ولصالح ضمان حقوق ومـصالح الدول الدائنة، إن هذه الشروط تتأثر بالدور الذي تلعبه بعض المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل البنك الدولي إذ أن معظمها التي تصاحب إعادة جدولة الديون تصب في صالح تحقيق أهداف وبرامج هذه المؤسسات والدول المسيطرة عليهـا ولأن هـذه المؤسسات تخضع لسيطرة بعض القوى الاقتصادية الكبرى مثل الولايات المتحـدة الأمريكية ولأن دور هذه المؤسسات في تطور مستمر فإن مستقبل شروط المديونية

الخارجية لدول العالم الثالث وخصوصاً المنطقة العربية سيتأثر بعـاملين أساسـيين هما:المصالح الاقتصادية للقوى الاقتصادية الدولية الفاعلة داخل هـذه المؤسـسات والتغيير الذي سيطرأ على دور هذه المؤسسات في المستقبل وخاصة في ظل إعادة النظر التي تتم حالياً بشأن دور البنك الدولي وكذلك في ظل التعاون الجديـد بـين جميع المؤسسات الاقتصادية الدولية في تحقيق التنمية ومحاربـة الفقـر، وحقـوق الإنسان ومكافحة الفساد وإصلاح القطاع العام، ومكافحة الإرهاب والـشروع فـي التنمية السياسية، كجزء من برنامج شامل للحكم الرشيد ويمكن القـول:- أن البنـك ينتهج سياسات الدول الكبرى من حيث تقديم القروض للدول التي يتوفر فيها مصالح إستراتيجية اقتصادية وسياسية وتبين من الدراسة، أن البنك الدولي فلسفته تقوم على تقليل التدخل الحكومي في الجانب الاقتصادي وتسريع عملية الاندماج فـي الـسوق العالمية وربط دول العالم الثالث بقواعد السوق وتقـسيم الأدوار والواجبـات بـين السلطة السياسية والثروة الاقتصادية تؤدي لدفع البنك الدولي لتقـديم المـساعدات؛ لإحداث تغييرات في الأهداف والسياسات الوطنية التي تطبقها دول العالم الثالث.

النتائج

كان هدف الدراسة بيان تأثير البنك الدولي على التنمية السياسية في دول العالم الثالث وخصوصاً المنطقة العربية، وبيان أثرها على التنمية السياسية في دول العالم الثالث، للفترة الزمانية من 1973ولغاية 2011، فقد استندت هـذه الدراسـة علـى الفرضيات التالية:

1- هناك علاقة سلبية للبنك الدولي والتنمية السياسية في دول العالم الثالث.

2- بيان الأثر الواقع جراء التعامل مع البنك الدولي في سياسات بعض دول العـالم الثالث.

وتتلخص مشكلة الدراسة في التغيرات الإيجابية والسلبية التي أحـدثها البنـك الدولي، وانعكاس هذا الأثر على التنمية السياسية في دول العـالم الثالـث، وكـذلك انعكاسه على المشاريع التي يقوم البنك الدولي في تمويلها لدول العالم الثالث، وقـد حاولت الدراسة من خلال استخدام عدة مناهج المنهج المؤسسي، ومنهج الاقتـصاد السياسي للإجابة عن تساؤلات الدراسة واختبار فرضياتها لمعرفة تـأثير سياسـات

البنك الدولي للإنشاء والتعمير على التنمية السياسية لدول العالم الثالث وكانت النتائج كما يلي :

أظهرت الدراسة أن للبنك الدولي تأثيرات قديمة وجديدة بحيث أصبحت واقـع في فرض نفسه على دول العالم الثالث، وله تأثيرات إيجابية وسلبية علـى التنميـة السياسية حيث كلما تمكن البنك الدولي وانتشرت مؤسساته داخل الدول كلما أثر على التنمية السياسية لهذه الدول من خلال تعاونه مع صندوق النقـد الـدولي، ومنظمـة التجارة العالمية.

وبينت الدراسة أن للبنك الدولي للإنشاء والتعمير عدة أبعاد، وتطرقت الدراسة إلى البعد السياسي والاقتصادي والثقافي والتكنولوجي، وأن جميع هذه الأبعـاد لهـا الأثر السلبي والإيجابي على التنمية السياسية لدول العالم الثالـث حيـث أن للبعـد السياسي آثار إيجابية مثل التحول النظم إلى الديمقراطية، وينطبق ذلك على حريـة الفكر والعقيدة وأهمية التعددية والمشاركة والترشح والتبادل السلمي للسلطة والبعـد الاقتصادي أيضاً له آثاره الإيجابية مثل نقل التكنولوجيا والمعرفة وزيـادة فـرص العمل، ومعدل دخول الأفراد والاستفادة من التقنية الجديدة وتجنب العزلة مما يؤدي إلى دفع عجلة الإنتاج والتقليل من التكاليف أما البعد الثقافي فإن آثاره الإيجابية الحد من العزلة والانغلاق، والتطور من خلال عوامل التحول والتغير للأفضل من خلال الانفتاح الذي يكسب الثقافة القدرة على العيش السلمي وإثبات الذات المتمثلـة فـي إظهار الوعي والإدراك وإبراز قناعات ومفاهيم جديدة.

والآثار السلبية للبنك الدولي على التنمية السياسية لدول العالم الثالث من خلال البعد السياسي التدخل في سيادة الدول العالم الثالث، والتبعية المفروضة علـى هـذه الدول مما يؤدي إلى عدم قدرتها على الإنجاز والتوحد الاقتصادي في عزلة الأنظمة عن بعضها في دول العالم الثالث، وخصوصاً في المنطقة العربية مما يـؤدي إلـى تخلفها القومي وعدم توحدها في نظام سياسي المتمثل في القومية العربية، وفي عدم مقدرتها في توحدها الاقتصادي في منظمة اقتصادية عالمية تشمل الـدول العربيـة وتحديد أهدافها ومؤسساتها، مما يجعلها قادرة على تغيير الوضع القـائم لـصالحها والحد من التبعية للبنك الدولي وفق المشروطية التي يفرضها على دول العالم الثالث

والمنطقة العربية خصوصاً التي آثارها السلبية ماثلة قديماً وحاضراً ومستقبلاً، هـذا من الجانب الاقتصادي أما بالنسبة للآثار السلبية للبنك الدولي من الناحيـة الثقافيـة المتمثلة في محور انسلاخ الهوية لأفراد دول العالم الثالـث، وخـصوصاً المنطقـة العربية وتعظيم الثقافة الغربية وفرضها بقوة حتى الشعور، بأن الثقافة الغربية هـي أهم وأفضل الحضارات العالمية وسيادتها على العالم مما تؤثر سـلباً بالحـضارات الأخرى العربية كأنها لم تكن ولم يكن دورها فاعلا فـي الماضـي أي أنهـا قـيم حضارية مهمشة كشفت الدراسة، أن النظام العالمي الجديد في مؤسساته المتمثلة في البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي ومنظمـة التجـارة العالميـة واضحة في دورها في التنمية السياسية، ويتضح ذلك من برامج التصحيح والتكييف الهيكلي التي يفرضها البنك الدولي من خلال التحول إلى برامج الخصخصة وكـف يد الدولة عن السوق مسألة حقوق الإنسان ومسألة التعددية وأهميتهـا فـي تغييـر الوضع القائم في بلدان العالم الثالث، والتحول لاقتصاد السوق وأهمية الديمقراطيـة بالنسبة لشعوب دول العالم الثالث وأهمية الحكم الرشيد في تحول السلطة وآثارهـا الاقتصادية والسياسية وأهمية مكافحة الفساد في المشاريع الحكومية وغير الحكومية والحد من تغولها في دول العالم الثالث.

ودور صندوق النقد الدولي في فرض إصلاحات داخلية تتناسب مع تسديد هذه القروض والفوائد المترتبة عليها للصندوق، كما كان دور منظمة التجـارة العالميـة المتمثلة بتعديل بعض التشريعات بما يتناسب مع صالح منظمـة التجـارة العالميـة المتمثلة دورها في الشركات المتعددة الجنسيات في فرض زيادة التسهيلات، وخلافاً لذلك فإن هذه الشركات تهدد بنقل استثماراتها إلى دول أخرى تمنحها المزيـد مـن الامتيازات وضحت الدراسة أن مستقبل التنمية السياسية المتمثلة بالدور الـسياسي، والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، سوف يتراجع وينتقص من قيمة هذه الدول ما لم تقم دول العالم الثالث والمنطقة العربية خصوصاً بالإصلاحات اللازمة للإستفادة من سياسة البنك الدولي في منح القروض والتسهيلات التي استفادة بعـض دول العـالم الثالث من جانب البنك الدولي وعلى المنطقة العربية الاستفادة من تجاربها وتجارب غيرها والاستعانة أكثر بالجانب الإيجابي، وترك ما هو سلبي بـأن تكـون هنالـك

صحوة حكومية وشعبية، مما يدفع عجلة التطور وإبـراز القـيم الحـضارية لهـذه المجتمعات وفرضها على العالم كامل بتوحدها نحو القومية العربية.

التوصيات

أما التوصيات التي تراها الدراسة مناسبة للاستفادة من تأثير سياسـات البنـك الدولي للإنشاء والتعمير وتجنب السلبي منها فيمكن أن نجملها بما يلي :-

1- الدعوة إلى إنشاء تكتلات اقتصادية، تضم دول العالم الثالث وإنشاء صندوق نقـد لدول العالم الثالث أسوة بالصندوق والبنك الدوليين، وإقامة شركات عربية كبرى تنافس الشركات متعددة الجنسيات.
2- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني ودورها المؤسسي، بما تقوم به من نشر قيم الديمقراطية والقيم الحضارية.
3- الدعوة إلى ضبط السلوك الدولي في التبادل السلمي للسلطة، وتعزيز دور الحكم الرشيد في الأنظمة العربية.
4- تفعيل دور مكافحة الفساد في المشاريع ومعاقبة كـل مخـالف، أو فاسـد فـي الحكومات مهما كان مستواه في السلطة.
5- التأكيد على القومية العربية وتماسكها اتجاه القضايا المعاصـرة، لمـا لـه دور إيجابي في المحافظة على الهوية العربية وتماسكها.
6- الدعوة لإنشاء مراكز دراسات استشارية للمشاريع الخارجية، ومسألة القـروض التي أثقل كل منهما الواقع الدولي لدول العالم الثالث.
7- التأكيد على إجراءات إصلاحية في جميع مؤسسات الدول العالم الثالـث، مـن الجانب التشريعي والتنفيذي والقضائي ومؤسسات الدولة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وإشراك المواطن في وضع السياسات العامة للدولة بحيث تخدم هـذه السياسات والقرارات كافة أفراد المجتمع.
8- التأكيد على دعم القضايا التي تخص دول العـالم الثالـث والمنطقـة العربيـة خصوصاً التي تخص القضية الفلسطينية والقضية العراقية وإنهاء حالة الانقـسام العربي والدعوة للشعب التونسي والمصري واليمني والسوري، للتفكير ملياً فـي القرارات الواجب اتخاذها مستقبلاً في التأكيد على القوميـة العربيـة، وأهميـة

التعددية والطائفية في دول العالم الثالث والعربية خـصوصاً، وأخـذ الحيطـة والحذر من هذه السياسات التي جاءت لتغيير الوضع القائم الموجه من الغـرب وأن تستغل هذه الشعوب الجانب الإيجابي لما قامت به من مظاهرات وثورات.

المراجع

أ- المراجع العربية:

إبراهيم، حسن،(1999) العولمة: الأبعاد والانعكاسات رؤية أولية من منظور علم السياسة، الكويت، **مجلة عالم الفكر**، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني، ص72-92.

إبراهيم، حسين،(2000) التطورات الديمقراطية في الوطن العربي:قضايا وإشكاليات، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ،142، 17-18.

أحمد ثابت، (1994)، تآكل شرعية الدولة العربية: الحالة المصرية، بيروت، **مجلة أبعاد**، بيروت، العدد4. ص 48.

أمين، سمير، (1988)، **ما بعد الرأسمالية**، ط1، مركز الوحدة العربية،

الأنصاري، محمد، (1994)، **تكوين العرب السياسي**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية

البدور، سليمان، (2010)، **العالم الثالث الهوية والحضارة**، ط1، دار مجدلاوي

البنا، خليل، (2010)، **معا من أجل الوطن**، ط1، دار اليراع

برجستين، فرد، (2001)، **هكذا يصنع المستقبل**، ط1، مركز الإمارات

البياتي، فارس، (2008)، **التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**، ط1، دار أيلة.

البيلاوي، حازم، (1998)، **دور الدولة في الاقتصاد**، ط1، دار الشروق.

الجباعي، أحمد، (1992)، **آثار الإنكفاء السوفيتي على الوضع العربي**، ط1، المجلس القومي للثقافة العربية.

الجميلي، حميد، (2002)، **إشكاليات المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة،** العالمية العدد 23، بغداد، من ملف، العرب في مواجهة عولمة التجارة، **مجلة الحكمة، ص54-71.**

الجناحي، الحبيب، (2001)، عولمة الديمقراطية واقتصاد السوق (المعطيات والآفاق)، تونس، **مجلة عالم الفكر**، العدد234، آب، ص97-369.

الحديثي، عباس غالي، (2000)، صندوق النقد الدولي إدارة لصناعة التبعية والهيمنة، **المجلة الثقافية**، أيلول.

الحمد جواد وآخرون، (1991)، **نظرات وتطلعات في واقع ومستقبل الشرق الأوسط**، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط

الحمش، منير، (2006)، **الاقتصاد السياسي**،ط1، اتحاد الكتاب العربي.

الخضور، علي وآخرون، (2008)، **التربية الوطنية**، ط1، دار كنوز المعرفة.

الخولي، أسامة، (2002)، **قضايا التنمية والتصنيع**، ط1، دار عالم المعرفة.

قبلان، (2005) بعنوان: **أثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسية في المملكة الأردنية الهاشمية، دراسة حالة خلال الفترة (1989-2002)**، سلسلة بحوث، مركز دعم واتخاذ القرار مجلس الوزراء في مصر

مركز دعم واتخاذ القرار (د.ت) **إستراتيجية البنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لتحقيق الإصلاح السياسي في الوطن العربي ما لها وما عليها**، مجلس الوزراء في مصر.

مركز دعم واتخاذ القرار (د.ت) **البنك الدولي في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة النامية مع دراسة خاصة عن مصر (1970-1980)**، سلسلة بحوث، مجلس الوزراء في مصر

الدعجة، هايل، (2003) التحول الديمقراطي في الأردن (1989-1999)، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

دياب، عز الدين،(2005) التنمية السياسية في الوطن العربي:الضرورات والصعوبات، **مجلة الفكر السياسي**، دمشق العدد22،23، السنة الثانية، ص50.

راضي، مازن، (2007)، **مدخل لحقوق الإنسان**، ط1، دار قنديل

رشاد، عبد الغفار، (2005)، **الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي**، جامعة القاهرة

الزعبي، خالد وآخرون، (2010)، **دليل منظمات المجتمع المـدني**، ط1، المكتبـة الوطنية.

زكي، رمزي، (1993)، **ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي وآثارها على البلدان النامية**، ط1، المعهد العربي للتخطيط بالكويت

سلامة، حسن،(2000) أثر العولمة على تطور النظام الـسياسي، القـاهرة، **مجلـة الديمقراطية**، مؤسسة الأهرام، العدد الثاني، ص15-511.

سيلرز، مورتمر، (2001)، **النظام العالمي الجديد**، ط1، دار الفارس

الشريفي، نداء، (2007)، **تجليات العولمة على التنمية السياسية**، ط1، دار جهينة

الشمري، ناظم، (2006)، **النزاهة والشفافية والإدارة العربية**، المنظمـة العربيـة للتنمية الإدارية، ط1، القاهرة.

الصقور، صالح، (2002)، **الهجرة الداخلية**، ط1، دار زهران.

عارف، محمد، (1992)، **نظريات التنمية السياسية المعاصـرة**، دراسـة نقديـة مقارنة، ط1، مكتبة المنار.

عارف، نصر، (1998)، **نظرية السياسة المقارنة**، ط1، دار العلوم الإسلامية.

أبو عامود، محمد،(2002) الديمقراطية والأمن القومي فـي الواقـع المعاصـر، القاهرة، **مجلة الديمقراطية**، مؤسسة الأهرام، العدد الخامس، ص18-54.

عبد الحميد، عبد المطلب، (2006)، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد**، ط1، النيـل الغربية

عبد العظيم، زينب (1996) بعنوان: **دور صندوق النقد الدولي في البلاد الناميـة مع الإشارة إلى التجربة المصرية**، مركز بحوث ودراسات الدول النامية، مصر.

عجام، ميثم، (2002)، **التمويل الدولي**، ط1، دار الكندي

عجام، ميثم، (2006)، **المديونية الخارجية للعالم الثالث**، ط1، دار الكندي.

العجلوني، إبراهيم، (2000)، **الوطن العربي وخيارات المستقبل**، ط1، دار الفارس.

علام، سعد، (2003)، **دراسات في الاقتصاد والتنمية**، ط1، دار طيبة.

عميش، سمير، (2006)، **التعددية والتنوع**، ط1، دار أزمنة.

العناني، ختام، (2007)، **التربية الوطنية والتنشئة السياسية**، ط1، دار الحامد.
العيسوي، إبراهيم، (2001)، **الغات وأخواتها**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
الفخري،عوني، (2002)، **التنظيم القانوني للشركات متعددة الجنسية والعولمة** ط1، بغداد، بيت الحكمة.
الفريجات،غالب، (2005)، **على طريق التنمية السياسية**، ط1، دار أزمنة.
فهمي، عبد القادر، (2000)، **النظام السياسي الدولي**، ط1، دار الشروق
القريشي، مدحت، (2007)، **التنمية الاقتصادية**، ط1، دار وائل للنشر.
القطاطشة، محمد، (2002)، **العولمة**، ط2، المكتبة الوطنية.
كريشان، فؤاد(2007) :**المكون السياسي في المعونة الأجنبية بين المانح والمتلقي**، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر إدارة المعونات والمنح الدولية وأثرها في التنمية الشاملة في الوطن العربي، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
كريم، حسن، (2004)، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
الكعكي، يحيى، (1986)، **الشرق الأوسط والصراع الدولي**، ط1، دار النهضة.
المجالي، رضوان (2010) **الآثار السياسية المترتبة على انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية(2000- 2008)**، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
المجالي، رضوان، (2011)، الإصلاح السياسي في المنطقة العربية (ضرورة داخلية أم مطلب خارجي)، الأردن، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 5، ص166.
مجيد، ضياء، (2008)، **الاقتصاد النقدي**، ط1، مؤسسة شباب الجامعة.
محمد، بومدين، (2011)، **حقوق الإنسان**، ط1، دار الراية.
المنوفي، كمال، (1987)، **أصول النظم السياسية المقارنة**، ط1، دار الزنتان للنشر والتوزيع.

ميلتون فريدمان، يوسف عليان، (1987)، **الرأسمالية والحرية**، ط1، مركز الكتـب الأردني.
ناجي، صادق، (2001)، **التنمية السياسية**، دراسة في النظريات والقـضايا، ط2، مكتبة المنارة.
الناصر، ناصر، (2007)، **قضايا اقتصادية معاصرة**، ط1، منشورات جامعة دمشق.
النسور، بلال (2010) **أثر سياسات البنك الدولي على التنمية السياسية في الأردن (2000-2006)،** رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتـصاد والعلـوم السياسية.
النقيب، محمد، (2004)، **العولمة والأمركة**، ط1، دمشق، دار الرأي للدراسات.
الهادي، نادية، (1988)، **تحدي التقـدم الإداري لـدول العـالم الثالـث**، ط1، دار النهضة.
الهزايمة، محمد، (2007)، **قضايا دولية معاصرة**، ط1، دار الحامد
الهواري، عادل، (1988)، **التغير الاجتماعي للتنمية**، ط1، مكتبة الفلاح
الهيتي، نوزاد، (2006)، **المالية الدولية**، ط1، دار المناهج
الوزني، خالد، (1997)، الاقتصاد الأردني، **مجلـة العلـوم الاجتماعيـة**، جامعـة الكويت، عدد 3، ص61-63.

ب- المراجع الإنجليزية:

Elmar, Alvater, (1991) :**The Poverty of Nation: A Guide to the Debt Crisis**. london and New Jersey :Zed books Ltd.

Kevin, Danaher, **(**1994) **(50) Years is Enough : the Case Against the world bank and the International Monetary Fund .**Boston ,MA : south end press.

Goldsmith, Edward, **(**2001)**,The Case Against the Global Economy**, Earthscan .

Huther**,** Jeff. **(**2000) **Policy Research working Paper**,The World Bank Washington.

Ahand, Sanjay**,(** 2008) **"essential of Gorporate Governance"** published by John wiley and sons,Inc,Hobo Ken,New jersey.